دكتور شعبان صلاح

الجملة الوصفية
فى النحو العربى



الجملة الوصفية فى النحو العربى

تأليف

الدكتور / شعبان صلاح

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

دار غريب

للطباعة والنشر والتوزيع

القاهرة

الـكـتـاب : الجملة الوصفية فى النحو العربى

المؤلـف : د. شعبان صلاح

رقم الإيداع : ٢٨٨٤/ ٢٠٠٤

تاريخ النشر : ٢٠٠٤

الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 - 752 - 7

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣,١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٣

(تنويه)

هذا العمل بحث لنيل درجة الماجستير

نوقش في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة

فى أول سبتمبر من عام 1975م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله .. وبعد ،

ما فتئت بعض الألسنة تردد أن النحو قد نضج حتى احترق ، وأن أى بحث فى النحو يعد من قبيل تحصيل الحاصل لأن الأول لم يترك للآخر شيئا، وكدنا نحن الطلبة نصدق هذه المقولة حتى من الله علينا برجل بحاثة ذى ذهن متفرد وعقل متفتح ، يحاول ما استطاع النفاذ إلى أعماق هذه اللغة وسبر أغوارها، ذلكم هو أستاذنا الدكتور تمام حسان الذى شرفت بالتلمذة على يديه فى السنة التمهيدية للماجستير، وكان موضوع المناقشة المطروح هو « القرائن النحوية ». ولكم أرضى هذا البحث أنفسنا المتطلعة وأعاد إلينا الثقة فى إمكان الإتيان بشىء .

ومن خلال المناقشات التى دارت فى السنة التمهيدية خرجت بفكرة هذا البحث : « الجملة الوصفية فى النحو العربى » .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن ينقسم إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة :

أما التمهيد فكان ضروريا أن يخصص لدراسة مفهوم الجملة العربية باعتبار ذلك منطلقا أساسيا لدراسة الجملة الوصفية . وفيه درست ما ورد عن النحاة فى موضوع العلاقة بين الكلام والجملة ، وقسمت النحاة فى هذا المجال قسمين : قسم يقول بعموم الجملة وخصوص الكلام ، ومن ثم لا يشترط تمام الإفادة إلا فى الثانى، وقسم آخر يجعلهما مترادفين . وقد ناقشت الفريق الأول وأبنت وجه القصور فى

فهمه للجملة، وارتضيت ما قاله نحاة القسم الثانى . ثم انتقلت بعد ذلك إلى مناقشة مدى صحة القول باشتراط تكون الجملة العربية من مسند ومسند إليه، مستدلاً فى مناقشتى بأمثلة عربية فصيحة تدحض هذا القول وتزكى عكسه . وارتضيت فى النهاية القول بأن أهم خصائص الجملة العربية هى تمام إفادتها ، وبناء على هذا المفهوم كان تقسيمى للجملة إلى مكتملة : وهى التى توافر لها ركنا الإسناد ، ومختصرة : وهى التى لم يتوافر لها هذان الركنان أو أحدهما . ولأن هناك من التراكيب الإسنادية ما يؤدى دورا جزئيا فى التركيب المفيد كان مهما أن تقسم المكتملة إلى نوعين ؛ جملة : و هى المركب الإسنادى المفيد، وتركيب جملى : وهو المركب الإسنادى الذى يؤدى دورا جزئيا خلال الجملة ، وأدخلت تحت هذا المصطلح ما سمى بجملة الخبر وجملة النعت وجملة الحال وجملة الصلة .

وفى الفصل الأول درست خصائص الصفات . وكان طبيعيا أن تكون بداية الفصل مخصصة لمناقشة مفهوم الوصف أو الصفة عند النحاة . وقد اهتديت إلى أنه يطلق على مفاهيم ثلاثة هى : الصفة بمعنى المشتقات الخمسة، والصفة بمعنى النعت ، والصفة بمعنى الجار ، وارتضيت تخصيص الوصف والصفة بصفات الفاعل والمفعول والمبالغة والتفضيل والصفة المشبهة ، وتخصيص مصطلح النعت بالمفهوم الثانى ، أما الجار فهو معروف فى كتب النحو بأنه جزء من شبه الجملة .

ولأن هناك من النحاة من قال بانتماء صفتى الفاعل والمفعول إلى فصيلة الأفعال كان لابد من مناقشة الأسس التى من أجلها قيل ذلك ، وهى : الناحية الشكلية ، والدلالة على الحدث والزمن السياقى ، ثم العلاقات السياقية بالضمائم المرفوعة والمنصوبة أو ما يسمى عند النحاة بالإعمال ، ثم خلصت من ذلك إلى عرض بعض تعريفات الأفعال على الصفات لرؤية مدى قابليتها لها، فلم ينطبق عليها أى تعريف منها، ثم تعرضت بعد ذلك لعلامات الأفعال التى لم تقبل منها الصفات شيئا يدلل على كونها أفعالا .

على أن الرأى الشائع بين جمهور النحاة هو أن الصفات الخمس أسماء، يتضح ذلك فى التسميات : اسم الفاعل ، اسم المفعول ... إلخ. ومن هنا كان لابد من

مناقشة تعريف الاسم وعلامات الأسماء ومدي انطباق ذلك كله على الصفات ، وانتهيت من المناقشة إلى انفراد الصفات عن الأسماء فى التعريف ، وإلى أنها ، وإن قبلت ما سمى بعلامات الأسماء، لا تدخل فى نطاقها؛ لأن لهذه العلامات حين تلحق بالصفات دلالات ووظائف غير دلالاتها ووظائفها حين تلحق بالأسماء ، ثم أنهيت الفصل بإيراد إحدى عشرة علامة جمعت شتاتها من كتب نحوية متفرقة قديمة وحديثة تقول بصراحة ووضوح : إن الصفات شيء مختلف عن كل من الأسماء والأفعال .

وتبعا لما ورد فى التراث العربى من أمثلة فصيحة أدت فيها الأسماء الجامدة وظائف الصفات كان ضروريا أن يخصص الفصل الثانى لصيغ الصفات وتعدد معناها الوظيفى .

أما الصيغ فهى محددة معروفة فى كتب الصرف العربية ولذا كانت المساحة المخصصة لعرضها جد ضيقة وخالية تقريبا من المناقشات .

ونظرا لاشتراك بعض الصفات مع الأسماء فى الصيغ كان الانتقال التدريجى إلى مناقشة مفهوم النقل عند النحاة وكيف أنهم قصروه على بابى العلم واسم الفعل، ولم يدرسوه على أنه يشمل جميع أقسام الكلم على الرغم من أنهم اعترفوا بذلك تحت أسماء أخرى مثل « الإنابة » و « التعويض » وغير ذلك من المصطلحات . إذ ارتضيت أن أطلق على هذه الظاهرة مصطلح « تعدد المعنى الوظيفى » متوسعا فى نشاطه ليشمل كل أقسام الكلم . ولأطرح به جانبا تعدد المعنى المعجمى الذى وقع فيه النحاة وأدخلوه تحت مفهوم النقل .

ودرست تحت عنوان تعدد المعنى الوظيفى هذا : الأدوات والمصادر وكيف أنها تقبل القيام بوظائف غيرها من الأقسام على حين يقوم غيرها بوظائفها فى بعض الأحيان دون أن يعد ذلك خروجا على المألوف من عرف اللغة، وهذا يعنى الاعتراف التام بمشروعية هذا العمل . ثم انتقلت بعد ذلك إلى دراسة تعدد المعنى الوظيفى فى الصفات فبينت أن قيام الصفات بوظائف الأسماء ليس مقصورا على باب العلم

فقط؛ إذ من بين الصفات ما قام بوظائف الأسماء المنكرة كما قال النحاة بذلك فى أبطح وأجرع وصاحب ، وقررت ماقرره النحاة من أن العلم المنقول عن الوصفية لا يتناسى فيه معنى الوصف تماما .

ثم انتقلت بعد ذلك إلى مناقشة قيام الأسماء بوظائف الصفات ، وعارضت ابن الحاجب فى تضعيفه تضمين الجامد معنى الوصف، مستدلا بأقوال كثير من النحاة من أمثال ابن جنى والبغدادى والعينى والرضى والأشمونى وابن هشام . ثم انتهيت بعد ذلك إلى التركيز على دراسة بابين من أبواب النحو العربى اعترف النحاة فيهما بقيام غير الصفة بوظيفة الصفة وهما : باب الحال ، وباب النعت .

ففى باب الحال ارتضيت أن يكون مجىء الحال اسم ذات أو مصدرا أو تركيبا جمليا من قبيل تعدد المعنى الوظيفى لهذه الثلاثة . كما قررت ذلك أيضا فى باب النعت ، إذ عددت النعت بالمصدر وباسم الذات وببعض الضمائر والمبهمات والتراكيب الجملية من قبيل تعدد المعنى الوظيفى .

وفى نهاية هذا الفصل ناقشت تبادل الوظائف بين بعض الصفات وبعض كقيام فاعل ومفعول بدور الصفة المشبهة ، وقيام فاعل بوظيفة مفعول أو العكس ، واستخدام صفة التفضيل استخدام الصفة المشبهة .. إلخ، وانتهيت إلى القول بالتعويل على السياق فى معرفة وظائف الصيغ التى تعدد معناها الوظيفى .

أما الفصل الثالث فخصص للتركيز على الجملة الوصفية . وكان طبيعيا أن أبدأه بمناقشة تقسيم القدامى والمحدثين للجملة، وبيان مدى القصور فى كلا التقسيمين، وعدم ثبات المقياس الذى يعتمد عليه التقسيم، وانتهيت من ذلك إلى مقياس ارتضيته وهو التعويل على صدر الجملة الذى على أساسه قسمت الجملة إلى : اسمية ، وفعلية ، وظرفية ، وشرطية ، ووصفية ، وشرحت كل جملة من الأربع الأولي بنبذة يسيرة انتقلت بعدها إلى شرح الجملة الوصفية مناقشا النحاة فى عدهم إياها جملة اسمية ، مفندا الأسس التى من أجلها قالوا باسميتها، معتمدا على كلام بعض النحاة فى هذا الصدد . ثم قمت بعد ذلك بتقسيم التركيب الوصفى

إلى جملة وصفية وتركيب جملى وصفى ، اتفقت مع النحاة فى عد الأولى جملة مع اختلاف التسمية بينى وبينهم، ثم ناقشت بعد ذلك اشتراط بعض النحاة أن يسبق الوصفَ نفىٌ أو استفهامٌ ، ولم أرتض هذا الحجر على الجملة الوصفية معتمدا على بعض الآراء النحوية فى بعض آيات القرآن الكريم وبعض الأبيات الشعرية ، مركزا على ما جره هذا الشرط من صور ليست من النحو فى قليل ولا كثير . وقد جرتنى هذه المناقشة إلى محاولة مخلصة لتوثيق الشواهد التي وردت عن النحاة فى الجملة الوصفية ردا على بعض المنكرين ورود شواهد مقطوع بصحتها واعتمدت فى ذلك على بعض الأبيات المنسوبة لقائلها .

ونظرا لطبيعة الجملة الوصفية الخاصة قررت أنها لا تقبل النواسخ لأنها ليست بحاجة إليها . وفي النهاية قررت إمكان قيام غير الصفة بدور الصفة فى صدارة الجملة الوصفية دون أن يفت ذلك فى عضد وصفيتها .

ثم انتقلت بعد ذلك لمناقشة التركيبات الجملية الوصفية وبينت أن ذلك يتمثل فى أبواب معينة هى : الخبر السببى ، والحال والنعت السببيان ، وصله « ال » ، ثم عقدت فى نهاية هذا الفصل مناقشة لمقارنة الجملة الوصفية بالجملة المضارعية حسبما وردت عن اللغويين قدامى ومحدثين ، انتهيت من هذه المناقشة بتقرير اختلاف كلتا الجملتين عن الأخرى على الرغم من التشابه الواضح بينهما فى أكثر الحالات .

واختص الفصل الرابع والأخير بدراسة القرائن التى يُتعرف بها على الجملة الوصفية ، ونظرا لجدة فكرة القرائن النحوية كان من الضرورى أن نعرض بقدر من الإيجاز لفكرة القرائن عند صاحبها الأستاذ الدكتور تمام حسان لتكون بينى وبين قارئ البحث أرضية مشتركة نسير عليها . ثم قمت بعد ذلك بدراسة القرائن التى تبدو فى الجملة الوصفية وهى :

الإسناد ، والعلامة الإعرابية ، والرتبة ، والصيغة ، والمطابقة ، والربط، والتضام ، ذاكرا تحت كل رتبة ما قاله النحاة القدامى والمحدثون ، مناقشا بقدر

الإمكان ما يدور حول القرينة من قضايا ، مفسرا جهد الاستطاعة بعض الظواهر التى اختلف فيها النحاة والتي يمكن تقبلها فى ضوء قرينة من القرائن السابقة .

أما الخاتمة فلم تكن سوى نوع من تسليط الضوء المركز حول النقاط التى أثارها البحث وانتهى فيها إلى وجهة نظر معينة خلال المناقشات وتمثلت فى خمس نتائج محددة .

وقد حاولت طوال هذا البحث أن أظل معتمدا على المراجع القديمة من أمثال كتاب سيبويه ومقتضب المبرد وخصائص ابن جنى وخزانة البغدادى ودلائل الإعجاز للجرجانى وغير هذه من المراجع الأصيلة فى النحو العربى ، خاصة حين يتعرض النقاش لفكرة محدثة أو رأى جديد، تأصيلا لهذه الفكرة وتوثيقا لهذا الرأى . ولم يمنعنى هذا بالطبع من الاستعانة بكثير من المراجع المحدثة التى مست موضوع البحث من قريب أو بعيد وخاصة كتاب « اللغة العربية : معناها ومبناها » لأستاذى الدكتور تمام حسان الذى يعد رائدا فى هذا المجال ، وكتاب « اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية » للأستاذ فاضل الساقى . وقد كان للكتاب الأخير فضل السبق إلى إثبات انفراد صفة الفاعل عن كل من الأفعال والأسماء ، كما كان له فضل إرشادى إلى كثير من المراجع التى استعنت بها فى موضوع بحثى خاصة ما يتصل منها بالفصل الأول .

وبعد .. فهذه هى « الجملة الوصفية فى النحو العربى » بعد أن بذلت فيها أقصى غاية الجهد . فإن أصبت شاكلة الصواب فهذا غاية ما أرجوه . وإن كانت الأخرى فحسب الباحث أنه مجتهد أخطأ .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ،

د. شعبان صلاح

كلمـــة وفاء

كل الكلمـات تعـد - فى نظرى - قـاصـرة عن أن تفى أسـتـاذى الدكـتـور تمام حسان جزءا من حقـه . فقد كان سـمحـا رغم نأى الدار ، ورحب الصـدر على بعد المزار . ولم تمنعه شواغله فى الرباط من أن يقود ويوجه متحملا فى سبيل ذلك ما لا يقدر عليه إلا العلماء المخلصون لعلمهم . فجزاه الله عنا وعن العلم خير الجزاء .

كمـا لا يفـوتنـى أن أشكر لأسـتـاذى الدكـتـور محـمـد عيـد معـاونتـه الصـادقـة وتوجيهاته السديدة فى بعض نقاط البحث خاصة ما يتصل منها بالفصل الأول الذى تفضل مشكورًا بقراءته .

ولأعضـاء المناقشـة منى كل تقـدير واحتـرام على مـا بذلوا ويبـذلون فى خدمـة العلم وطلابه .

تمهيد
مفهوم الجملة العربية

ظل الدرس النحوى قرونا عديدة يهتم بدراسة المفردات دون أن يعطى قدرا كافيا من الاهتمام لدراسة التراكيب والجمل . وهذا يعنى « أن دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية ، أى أنها كانت تعنى بمكونات التركيب ، أى بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه. أقصد أنهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو ، وهو الجانب الذى يشتمل على طائفة من المعانى التركيبية والمبانى التى تدل عليها » [1] .

فأول ما يجذب انتباه القارئ لأشهر مصنفات النحو ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد ، وشرح المفصل لابن يعيش ، أننا لا نعثر على أبواب مستقلة لدراسة الجملة تبين فيها أنواعها ووظائفها ومدى كفايتها التعبيرية فى أماكن لا تستطيع الكلمة المفردة أن تقوم بدورها فيها .

وهذا الكلام لا يعنى بالطبع خلو أمثال هذه المصنفات من أى حديث عن الجملة ، وإنما معناه أن دراسة النحاة للجملة كانت مرتبطة بدراسة المفردات ، لا يهتم بها إلا حين يظن بها الحلول محل المفرد . ومن هنا نجد عنها أحاديث مبتورة فى أبواب معينة تخصص لدراسة المفردات من أمثال باب النعت وباب الحال وباب الخبر وباب الشرط وجوابه ... إلخ . وهذه الأحاديث المبعثرة المتفككة لا تخلو من فائدة ، لكنها ليست تلك الفائدة المرجوة من وراء دراسة للجملة شاملة وعميقة ،

---

(١) د. تمام حسان : اللغة العربية : معناها ومبناها : ١٦ .

فالجملة فى هذه الأبواب لا تدرس لذاتها، وإنما تأتى دراستها عرضا ، ويعتنى بها فقط تقربا لباب المفرد الذى يتحدث عنها خلاله .

وأول دارس خصص للجملة بابا مستقلا فى مؤلف من مؤلفاته - على ما نعتقد - هو ابن هشام فى الجزء الثانى من كتابه « مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب»؛ فقد خصص هناك بابا لدراسة الجملة شرح فيه الجملة وقارن بينها وبين الكلام ، ثم قدم وجهة نظره فى تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية مما سنتناوله بالمناقشة فى حديث لاحق .

ثم تحدث بعد ذلك عن انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى ، وقسم الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين ، ثم عرف بالجمل التى لها محل من الإعراب والتى لا محل لها متبعا ذلك كله بشرح مستوفى لمقولة المعربين المشهورة « الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال » (١) .

ولكن حديث ابن هشام عن الجملة - على الرغم من دلالته على فهمه لأهمية الجملة، وكونها موضوع الدرس النحوى ، والمنطلق السليم الذى يجب أن تنطلق منه دراسة النحاة - ليس أكثر من جمع ما قيل عن الجملة فى مصنفات النحو التي سبقته، لا تتضح فيه شخصية ابن هشام الباحث ، ولا يرى الناظر فيه إضافة لمن سبقوه فى المجال .

وعلى الرغم من ذلك كله لا نستطيع أن نعد بتلافى ما فات النحاة فى مبحث الجملة بعامة إذ يحتاج هذا العمل إلى جهد مستقل . أما دور هذا التمهيد فلا يخرج عن مجرد إعطاء تصور سريع لمفهوم الجملة الصحيح ليمكننا الانطلاق منه إلى دراسة الجملة الوصفية موضوع البحث الأصلى .

ولابد - قبل حديثنا عن أى قسم من أقسام الجملة - أن نتناول بالبحث النقاط التالية :

---

(١) انظر مغنى اللبيب جـ ٢ من ص ٤٢ حتى ص ٧٤ .

(١) العلاقة بين المصطلحين : « الكلام » و « الجملة » فى رأى النحاة ، وفهمنا نحن لعلاقة هذين المصطلحين مما ورد فى أحاديث النحاة عنهما .

(٢) دور الإسناد فى تكوين الجمل .

(٣) ما الجملــة ؟

الكــلام والجملــة :

لا يكاد يخلو مصنف نحوى من تلك المصنفات التى يعتد بها فى دراسة النحو، بل ومن تلك التى لا يعتد بها، من ربط بين هذين المصطلحين بطريقة أو بأخرى ، والنحاة فى فهم العلاقة بين هذين المصطلحين فريقان :

فريق يقول بعموم الجملة وخصوص الكلام ، إذ شرط الكلام تمام الإفادة ، ولا يشترط ذلك فى الجملة . ويكاد هذا الفريق ينحصر فى قلة من متأخرى النحاة يرأسهم ابن هشام الذى يقول : « الكلام هو القول المفيد بالقصد . والمراد بالمفيد : ما دل على معنى يحسن السكوت عليه . والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ والخبر كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضُرِبَ اللصُّ ، وأقائم الزيدان ؟ ، وكان زيد قائما، وظننته قائما . وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ؛ فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى الجملة. والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل هذا ليس مفيدا فليس بكلام » (١) .

ويكاد السيوطى ينقل كلام ابن هشام بنصه فى (همع الهوامع) إذ يقول : «ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان ، وهو ظاهر قول الزمخشرى فى المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى الجملة ، والصواب أنها أعم منه ، إذ شرطه الإفادة بخلافها » (٢) .

---

(١) المغنى / ٢ : ٤٢ .

(٢) همع الهوامع /١٢:١

ونقل السيوطى لرأى ابن هشام لا يعنى موافقته إياه، إذ اتضح لى من مراجعة بعض مؤلفاته أنه مغرم بتجميع آراء سابقيه ، ولا يكاد يعلق عليها بما ينبئ عن شخصه . فقد نقل نص ابن هشام مع كثير من آراء معارضيه فى كتاب الأشباه والنظائر بما لا يشعر بموافقة أو مخالفة (١) .

أما ابن هشام فلنا معه وقفة متأنية . فهو يرى أن الجملة أعم من الكلام معتمدا فى رأيه ذاك على ما ورد فى الأساليب العربية من وقوع الجملة شرطا وجوابا وصلة ، وكل هاتيك الجمل لا تستقل بتمام الإفادة ، أما الكلام فلابد فيه من تمام الفائدة .

ولنضع بإزاء رأيه ذاك ما نقله السيوطى عن ابن جنى حين قال : « ينبغى أن تعلم أن العرب قد أجرت كل واحدة من جملتى الشرط وجوابه مجرى المفرد ، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها ، قائمة برأسها، وهاتان الجملتان لا تستغنى إحداهما عن أختها ، بل كل واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها ، فجريا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها ، فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجارى أحكام الجمل » (٢) .

وقول محب الدين ناظر الجيش : « وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا ، أو جوابا ، أو صلة ، فإطلاق مجازى؛ لأن كلا منها كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان » (٣) .

ويهمنا من نقل السيوطى عن ابن جنى قوله : « وهاتان الجملتان لا تستغنى إحداهما عن أختها، بل كل واحدة منهما مفتقرة إلى التى تجاورها فجريا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها، فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجارى أحكام الجمل » .

---

(١) الأشباه والنظائر / ٢ : ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٢) السابق / ٢ : ١٧٢ .

(٣) السابق / ٢ : ١٧٣ ، وهمع الهوامع / ١ : ١٣ .

وهذا يعنى - حسب فهمنا لنص ابن جنى - أن أسلوب الشرط بركنيه ليس أكثر من جملة واحدة بصرف النظر عن كون كل من جزءيه كان فى الأصل جملة، وإلا ما « فارقت جملة الشرط وجوابه مجارى أحكام الجمل » !!

إن التركيب كله لا يعطى السامع غير دفعة معنوية مترابطة . ولو أسمعناه الشرط وحده دون أن نتبعه بجوابه لكنا قد نطقنا لغوا وقلنا عبثا ، وليس يعترض علينا بمجئ الشرط وحده أو الجواب وحده أحيانا . ففى مثل هذه المقامات يكون الكلام مفهوما تتعاون فى إيصال معناه إلى المستمع قرائن اللفظ والمقام وسياق الحديث .

إن ركنى الشرط - فى رأيى - ليسا أكثر من تركيبين جُمْليين !! أما ما هو التركيب الجُمْلىّ ؟ فسنتناوله بعد بالحديث ، وإن كان النص الذى نقله السيوطى عن ناظر الجيش يشعر بمفهومه .

على أن ابن هشام نفسه لم يسلم من التناقض فى نفس الموضع الذى فرق فيه بين الكلام والجملة . وذلك عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾ (١) .

فقد نقل ابن مالك عن الزمخشرى جواز الاعتراض بسبع جمل ، إذ زعم أن «أفأ من» معطوف على « فأخذناهم » . ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان فقال : إنما اعترض بأربع جمل . وزعم أن من عند « ولو أن أهل القرى » إلى « والأرض » جملة ، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه . وقد علق ابن هشام على رأى المعترض هذا بقوله: « وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل ، وذلك لأنه لا يعد « وهم لا يشعرون » جملة ، لأنها حال مرتبطة بعاملها

---

(١) سورة الأعراف : آيات ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ .

وليست مستقلة برأسها، ويعد لو وما فى حيزها جملة واحدة : إما فعلية إن قدر : ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا ، أو اسمية إن قدر : ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان ، ويعد « ولكن كذبوا » جملة ، و « فأخذناهم بما كانوا يكسبون » جملة ، وهذا هو التحقيق . ولا ينافى ذلك ما قدمناه فى تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس فى مطلق الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وتلك لا تكون إلا كلاما تاما » [1] .

فلماذا يشترط فى جملة الاعتراض بالذات تمام الإفادة ؟

ولماذا لم يعتبر « وهم لا يشعرون » جملة معللا لذلك بكونها حالا مرتبطة بعاملها ، وليست مستقلة برأسها ؟ أليست مكونة من مبتدأ وخبر فينطبق عليها تعريفه للجملة ؟ ولماذا عد « لو » وما فى حيزها جملة ؟ أليتم معنى يرتاح به قلب السامع ؟ أم أن الأمر مرجعه أول الأمر وآخره خطأ ابن هشام فى التفريق بين مصطلحى : الكلام والجملة ومحاولته المتعسفة المتكلفة أن يفصل بينهما ؟

وإذا كان ابن هشام نفسه قد قسم الجملة إلى صغرى وكبرى ، فما معنى هذين المصطلحين ؟ ألا يشعر هذا التقسيم أن الجملة الكبرى هى ما تستقل بتمام الإفادة ، وأن الصغرى هى التى يحتم عرف التخاطب العربى وسياق الحديث أن تقوم بدور جزئى فى التركيب المفيد أو بدور كان يجب أن يقوم به المفرد على حد تعبيرهم ؟

إن الذى يبدو أن الكلام والجملة الكبرى مصطلحان لمفهوم واحد . أما الجملة الصغرى فعدم استقلالها بالإفادة راجع - على ما أفهم - إلى اعتبارات لغوية بحتة ، أولها ما بين هذه الجملة وما يجاورها من علائق وروابط تحددها القرائن فى السياق .

أما الفريق الثانى - وينتظم غالبية النحاة وخاصة متقدميهم - فلا يفرق بين المصطلحين وإنما يجعلهما من المترادفات .

---

(١) المغنى / ٢ : ٤٣

فابن جني يقول : « أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه ، وهو الذى يسميه النحويون الجمل ، نحو : زيد أخوك ، وقام محمد ، وضُرب سعيد ، وفى الدار أبوك ، وصه ، ومه ، ورويد ، وحاء وعاء فى الأصوات ، وحس ، ولب ، وأف، وأوه . فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام »(١) .

وكلام ابن جنى ليس بحاجة إلى تعليق . فهو يسوى بين المصطلحين تسوية كاملة تتضح فى الأمثلة التى ذكرها؛ فحاء وعاء فى الأصوات ليستا - فى رأى بعض النحاة - من الجمل إلا بتقدير ، ولكنهما مع ذلك كلام مفيد .

وكلام ابن جنى هو نفس ما قاله ابن يعيش : « اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، ويسمى الجملة نحو : زيد أخوك ، وقام بكر ، وهذا معنى قول صاحب الكتاب : المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى »(٢) .

وقد فسر تركيب الإسناد بعد ذلك بعدة أسطر حين قال : « أن تركب كلمة مع كلمة فتنسب إحداهما إلى الأخرى . وعرفك بقوله : أسندت إحداهما إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب ، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذى به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة »(٣) .

وهذا يعنى بعبارة صريحة لا لبس فيها ولا إبهام أن الكلام والجملة مترادفان، وأنه يشترط أن تتم الفائدة لكى يكون هناك كلام أو جملة(٤) .

أما محدثو الباحثين فلم يهتموا بالتفريق بين المصطلحين ، بل صبوا كل اهتمامهم على الجملة ، منطلقين من فهم واع لأهميتها فى الدرس النحوى ، دون أن يحملوا أنفسهم مشقة جدال لا يفيد .

---

(١) الخصائص / ١ : ١٥
(٢) شرح المفصل / ١ : ٢٠
(٣) السابق
(٤) انظر فى ذلك : الأشباه والنظائر جـ٢ صفحات ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ وهمع الهوامع جـ ١ ص ١٢، ١٣ .

فالجملة « هى الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد فى أية لغة من اللغات ، وهى المركب الذى يبين به المتكلم أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها فى ذهنه؛ ثم هى الوسيلة التى تنقل ما جال فى ذهن المتكلم إلى ذهن السامع » (١) .

و « هى أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه » (٢) .

و «الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل» (٣) .

والجملة هى « وحدة لغوية يتم بها الكلام فى الموقف المناسب ، مع تحديدها أو إمكانية تحديدها بوقف سابق ولاحق » (٤) .

على أن هذا الحديث عن « الجملة » لا يعنى إهمال المصطلح الآخر «الكلام» فهو كثير الدوران فى الدراسات اللغوية الحديثة ، لكن بمفهوم آخر يختلف عن فهم القدامى له .

فالكلام هو ما يقوم به المتحدث من نشاط لغوي مستخدما فى ذلك جهازه الصوتى ، ومحاولا ما أمكنته المحاولة السير على معايير اللغة التى يعيش فى نطاقها . « فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل . والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك . والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط . والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة . والكلام يحس بالسمع نطقا والبصر كتابة واللغة تفهم بالتأمل فى الكلام»(٥) .

ومعنى هذا أن الكلام لا يشترط تمام الفائدة لكى يتحقق مفهومه ، فأى نشاط صوتى أو كتابى مبنى على قواعد اللغة سواء أكان كلمة أم جملة أم عدة تعبيرات هو فى نظر الباحث الحديث كلام . أما الجملة فلابد فيها من تمام الفائدة.

(١) د. مهدى المخزومى : فى النحو العربى : نقد وتوجيه / ٣١
(٢) السابق / ٣٣ ، ومن أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس / ١٩١ .
(٣) عباس حسن : النحو الوافى / ١ : ١٥ .
(٤) د. كمال بشر : علم اللغة العام / ٢ : ٢٥١ .
(٥) اللغة العربية : معناها ومبناها / ٣٢ ، وانظر لنفس المؤلف : مناهج البحث فى اللغة من ص ٣٠ حتى ٥٦ .

وهذا الحديث عن « الكلام » إنما يكون على المستوى الصوتى فقط باعتباره مقدمة لدراسة اللغة . أما فى الواقع والحقيقة فلا فصل بين الكلام واللغة ، ومن هنا يكاد الفريق الثانى من النحاة التقليديين القائل بالترادف بين المصطلحين يقترب من وجهة النظر الحديثة .

من هذا العرض الموجز لمفهوم المصطلحين : « الكلام » و « الجملة » يتضح مدى تعنت الفريق الأول من النحاة الذى يفرق بين المصطلحين على أساس العموم والخصوص خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الفهم الحديث لمصطلح « الكلام » لم يكن قد عرف بعد .

فاشتراط الإفادة فى الكلام وعدم اشتراط ذلك فى الجملة لا يصلح أساسًا للتفريق بين المصطلحين ، بل إن التعويل على هذا الفرق أدخل القائلين به - كما سبق - فى تناقض مع أنفسهم حين أحس بعضهم بسذاجة التفريق بين جزءى الأسلوب الشرطى لا لشىء سوى أن كلا من جزءيه قد تركب من مسند ومسند إليه، وهذا ما يجعله - فى نظرهم - جملة متكاملة السمات ، محددة القسمات ، وسنرى بعد قليل خطأ القول بأن الجملة لابد أن تتكون من مسند إليه ومسند .

أما الفريق القائل بالترادف بين المصطلحين فهو - إذا أخذنا فى الاعتبار أن حديثه وبحثه ينصب على اللغة بعامةدون أن يلقى بالا للأصوات - مصيب كل الإصابة إذ لا فرق بين المصطلحين، فلا جملة دون أن تتحقق فائدة من التحدث بها وأيضا لا كلام مفيدا . وإلا ما فرقوا هم أنفسهم - أحيانا - بين الكلام اللغوى والكلام الاصطلاحى ، وعرفوا الأول بأنه « اسم لكل ما يتكلم به مفيدا كان أو غير مفيد »[1] ، وعرفوا الثانى بأنه « اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها »[2] . بل إن بعضهم نسى تعريف الجملة تماما وعرف الكلام بأنه « عبارة عما اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة »[3] وهذا نفسه هو تعريف الجملة .

---

(١) ، (٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٣ ، ٤ .

(٣) محمد عبد العزيز النجار : منار المسالك إلى أوضح المسالك / ١ : ١ .

ولا يسع الدارس إلا أن يقتنع بوجهة النظر الحديثة ، إذ لا خلط بين المصطلحات ولا تداخل بين مجالات الدرس ، فالجملة هى أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه .

أما الكلام فإن نظر إليه من وجهة صوتية بحتة فهو مخالف لتعريف الجملة، وإن نظر إليه فى إطار لغوى شامل لا يؤمن بالفصل الواقعى بين الأصوات واللغة ، فهما معا مصطلح واحد يشترط لتحققه تمام الفائدة .

هذا الفهم للجملة يجرنا للحديث عن النقطة الثانية التى وعدنا أن نتحدث فيها، وهى : إذا كان مفهوم الجملة هو تمام الفائدة فهل يشترط فيها الإسناد ؟

بدءا نقول : إن جل النحاة القدامى إن لم يكن كلهم - وتبعهم فى ذلك بعض المحدثين - قد أجمعوا على أن الجملة لابد أن تتكون من مسند إليه ومسند ، أو من محكوم عليه وحكم [(١)] . بل إن بعضهم - وقد فرق بين الكلام والجملة - لم يستثن من هذا الشرط « الكلام » الذى هو أخص فى نظره من الجملة !!

فالفرق بين الجملةوالكلام « أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلى سواء كانت مقصودة لذاتها أولا ، كالجملة التي هى خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل . فيخرج المصدر ، و اسما الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة والظرف ، مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلى وكان مقصودا لذاته ، فكل كلام جملة ولا ينعكس » [(٢)] .

ولست أدرى - إذا كان اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه ليست بجمل لأنها لم تتضمن الإسناد الأصلى وهى لهذا السبب نفسه ليست كلامًا - ما قولنا فى مثل هذه الجمل التى وردت عن النحاة معترفا بها ، مستدلا بورودها على قواعد معينة :

---

(١) انظر فى ذلك : دلائل الإعجاز ص ٥ ، ٦، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، وشرح المفصل / ١ : ٢٠ ، والمغنى / ٢ : ٤٢ ، والهمع / ١: ١١، ١٢ والتصريح على التوضيح / ١ : ٢٢ ، ٢٣ ، والتطور النحوي لبرجشتراسر / ٨١ ، وانظر للمخزومى كتابيه في النحو العربى ، نقد وتوجيه / ٣١ ، فى النحو العربى : قواعد وتطبيق / ٨٣ ، ٨٤ ، والنحو والنحاة لمحمد عرفة / ١١١ ، ١٢٠.. إلخ .

(٢) الرضى : شرح الكافية / ١ : ٨ .

قول الله تعالى : ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (١) ، وقول النحاة : «عند زيد نمرة » ، وقول الشاعر :

- أقاطنٌ قومُ سلمى أم نوَوْا ظعَنا … إن يظعنوا فعجيبٌ عيشُ من قطنا

-أمنجزٌ أنتمُ وعدا وثقتُ به … أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب

- خليليَّ ، ما واف بعهدىَ أنتما … إذا لم تكونا لى على من أقاطع

أكلام ذاك فيعترف به ؟ ويكون بالتالى جملا ؟ أما أنها جمل وليست بكلام؟ أم أنها ليست بهذا ولا ذاك وإنما هى أصوات لا معنى لها صدرت عن نائم لا ربط بين كلماته ؟

وليس يغرينا قول الرضى فى « أقائم الزيدان » ؟ إن اسم الفاعل هنا بمنزلة الفعل وبمعناه فإسناده أصلى إذن ويكون مع ضميمته جملة ، لأنه لا يقول بذلك فى مثل : أعندك طعام ؟ فهل الظرف مع ضميمته كلام أولا ؟

إن كان كلاما فسد تعريف الرضى وإن لم يكن كلاما فسدت قواعد النحاة !!

لقد اصطدم هذا الفريقَ الذى حتم تركب الجملة من مسند إليه ومسند فضلا عن تناقض تعريفاته - بصخرة التعبيرات العربية التى تُوُوضع على النطق بها منذ كان العرب واللغة العربية فأدت معناها مفيدا دونما لبس ، وعبرت عما يراد منها دونما غموض ولا إبهام ، وهى على الرغم من ذلك كله لا تتكون من ركنى الجملة الأساسيين اللذين أجمع النحاة على ضرورتهما .

ومن هنا انفتح على مصراعيه باب التقدير والحذف والتأويل ، وأثقل كاهل اللغة بما لا جدوى منه ولا ضرر فى التخلص من أو شابه .

لقد نطق العربى سائرا على الأعراف اللغوية فى لغته بمثل هذه التعبيرات : معاذ الله - تحية - شكرا - عفوا - « وحاءِ وعاءِ فى الأصوات ، وحس ولب وأف وأوه » (٢) - يا عظيما يرجى لكل عظيم - يقول اليائس : لا أمل !! - يقول المستهل : الهلال والله - خرجت فإذا محمد ، ومماورد فى الشعر قول أحدهم :

(١) سورة مريم : آية ٤٦.

(٢) الخصائص / ١ : ١٥.

ضربا هذا ذَيْك وطعنا وَخْضا　　يمضى إلى عاصى العروق نحضا

وقول الآخر :

فإياك إياك المراءَ فإنه　　إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشر جالب

ومن الأسلوب القرآنى قوله تعالى : ﴿ لَوْلا دُعَاؤُكُمْ ﴾ (١) ، وقوله جل شأنه : ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلا فَوْتَ ﴾ (٢) ، وقوله سبحانه : ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾ (٣) . وغير ذلك من الأمثلة التى يمتلئ بها كتاب النحو العربى مما يؤدى المعنى أوفى تأدية ويعبر عن المراد أصدق تعبير ولا يتحقق فيه شرط النحاة.

فمن التعبيرات السابقة ما انعدم فيه ركنا الإسناد أساسا مثل : معاذ الله - يا عظيما ... ضربا هذا ذيك .. إياك إياك المراء .. إلخ ، ومنها ما انعدم فيه أحد ركنى الإسناد على رأيهم . فقوله تعالى : ﴿ لَوْلا دُعَاؤُكُمْ ﴾ فقد المسند ، وقول المستهل: « الهلال والله » فقد المسند إليه .

وحينما واجه النحاة مثل هذه الأمثلة أعملوا فيها منطقهم وتأويلاتهم . فمعاذ الله مفعول مطلق لفعل محذوف فهى جملة تقديرا ، ولا أمل ، جملة مكونة من لا النافية للجنس واسمها، والخبر محذوف والتقدير « لا أمل موجود » أو « لا أمل لنا »!! . هذا على الرغم من أن المعنى لا يحتمله ، وسياق الحديث يأباه ، بل إن الخبر لا يضيف أى جديد إلى ما فهم من التعبير الأساسى : « لا أمل » ، والنحاة أنفسهم قالوا بوجوب حذف الخبر مع ألا التى للتمنى فى مثل قولنا « ألاماء » (٤) .

وأداة النداء مع المنادى - عندهم - فى تقدير الفعل « فياعظيما » تقديرها : « أدعو عظيما » مع ما بين التعبيرين من فرق أحس به النحاة أنفسهم ، فأسلوب النداء إنشائى ، ومساويه خبرى، ومع ذلك فلا مانع عندهم من « أن يقال : إنما نابت يا عن أدعو بعد نقله إلى الإنشاء (٥) ، بل إنه لا مانع عند بعض المحدثين أن

(١) سورة الفرقان : آية ٧٧ .

(٢) سورة سبأ : آية ٥١

(٣) سورة هود : آية ٤٣ .

(٤، ٥) حاشية الصبان / ١ : ٢٤

يعد النداء وأمثاله من شبه الجملة مع « أنه مستقل بنفسه ، لا يحتاج إلى غيره مظهرا كان أو مقدرا [١] » ما دام فاقدا شرط بناء الجملة وهو « الإسناد » !!

أما الدكتور مهدى المخزومى فلا يرى فى قولنا : يا زيد ، يا رجل ، يا عبد الله، يا طالعا جبلا ، يا رجلا صالحا ، شيئا من إسناد أو تقدير فعل ، لأن ذلك كله نداء والنداء تنبيه ولا شىء غيره !! [٢] . وهذا يعني أن النداء ليس بجملة لأنه تنبيه. فكل تنبيه إذاً خارج عن نطاق الجملة !! . فما رأى الدكتور المخزومى فى قولنا لغافل: لتتنبه !! ؟

أليس هذا تنبيها صريحا باللفظ والمعنى ؟

إذا طبقنا حكمه على النداء على مثل هذا التعبير لأخرجناه من دائرة الجملة مع أنه على حسب رأى المخزومى نفسه ورأى جميع النحاة من قبله جملة مكتملة الأركان مستوفاة البناء « لأن الفعل يساوى الجملة الكاملة ، وأكثر أشكاله مركبة من ضيمر هو المسند إليه ، ومن مادة الفعل وهو المسند » [٣] .

فالأساليب السابقة كلها جمل مكتملة مع فقدانها لما شرطه النحاة فى تكوين الجملة . وعلى العكس من ذلك يمكننا أن نأتى بمثال مكون من مسند إليه ومسند على حسب تعبير النحاة أو من موضوع ومحمول على حد تعبير المناطقة ؛ وهو مع ذلك لا يكون جملة لا أصلية ولا فرعية ، فلا يشك أحد أن فى قولنا « الحياة الجميلة » مسندا ومسندا إليه ، ومع هذا لا يقول أحد النحاة القدامى أو المحدثين بأن مثل هذا التركيب جملة . لكنا إذا قلنا « الحياة جميلة » قال الجميع - ونحن معهم - بصحة عد ذلك جملة تامة [٤] .

مرجع الأمر إذا تقاليد اللغة المعينة التى ينطق المتكلم بحسبها ، ويراعى

---

(١) التطور النحوى / ٨١

(٢) في النحو العربى : نقد وتوجيه / ٣٠٤

(٣) التطور النحوى / ٨١ .

(٤) من أسرار اللغة / ١٩١ بتصرف

مقاييسها وأعرافها ، ويحاول دائما أن يكون نموذجا نطقيا سليما لمقرراتها، وفهم ما تؤديه الجملة من معنى تام يعتمد على السياق اللغوى الموجودة خلاله والموقف الاجتماعى الذى يتم نطقها فيه . وليس المرجع معايير النحاة فى فهم الجملة ولا أحكام المنطق التى تأثر بها النحاة فأخفت الجانب المشرق المضىء تحت ركام الخلافات الفلسفية . إن « الدراسات اللغوية الحديثة لا تعترف بهذه اللابدية فى فهم الجملة . فالجملة حقيقة هى التى تؤدى الفائدة كاملة . أما تكوينها الشكلى فلا يشترط أن يوجد في النطق مسند ومسند إليه ، بل تتحقق الفائدة كاملة بوجودهما ، وقد تتحقق بكلمة واحدة إذا أدت المعنى المفيد » (١) . ولو تنازل النحاة عن شرطهم هذا فى بناء الجملة ما وقفت فى طريقهم عقبة الجمل التى تؤدى المعنى تاما دون أن يتحقق فيها شرطهم .

وما دام العرف اللغوى قد ارتضى مثل هذه التعبيرات وسائل لإبراز ما يجيش بنفس المتحدث فلابد من الاعتراف بها ووصفها على ما هى عليه من غير أن نفرض عليها مقاييس المنطق ولا أحكام الفلسفة .

إن ما تبرزه الدراسة السابقة بوضوح هو أن هناك نوعين من الجمل :

أ- **الجملة المكتملة**، أو الجملة التي تحقق فيها ركنا الإسناد على حسب تعبير النحاة : وهذه نتفق معهم فى مفهومها مع اعتراضنا الشديد على جعلها أعم من الكلام ، أو بتعبير أدق : على عدم اشتراط تمام إفادتها . أو بعبارة أكثر دقة نسبة التمام إليها فى عرف اللغة والاستعمال .

إن ما يسوغ به النحاة قولهم من وقوع الجملة خبرا أو حالا أو نعتا أو صلة لا يفت فى عضد فهمنا للجملة ما دام النحاة أنفسهم قد قسموا الجملة إلى أصلية وفرعية ، أو كبرى وصغرى . وما جدوى هذا التقسيم إذاً إن لم يشترط فى الجملة تمام الإفادة ؟

---

(١) د. محمد عيد : أصول النحو العربى / ٢١٨

ب- الجملة المختصرة ، أو الجملة التى تؤدى المعنى كاملا دون أن يتحقق فيها ركنا الإسناد . ويندرج تحتها ما عده النحاة جملا حذف منها أحدالركنين ، وأساليب النداء والإغراء والتحذير والتعجب والاستغاثة والندبة .. إلى آخر تلك الأساليب التى استخدمها العربى الأول ، ورسخها العرف اللغوى وسائل للتعبير ، تعاونها فى ذلك قرائن السياق اللغوى والموقف الاجتماعى .

ثم إن الجملة المكتملة تنقسم باعتبار آخر إلى كبرى وصغرى :

١- **أما الجملة الكبرى** فهى كما عرفها ابن هشام : « الاسمية التى خبرها جملة نحو : « زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم » [(١)] . أى أنها الجملة التى تحوى فى إطارها تركيبا جمليا آخر مكونا من مسند إليه ومسند ؛ لكن هذا التركيب الجملى لم يعد مستقلا بالإفادة مما يجعله يقوم بدور التكملة للمسند إليه الأصلى فى الجملة الكبرى . أى أن المسند فى الجملة الكبرى هو الجملة الصغرى ككل دون نظر للمفردات أو اعتبار للجزئيات التى تتركب منها، ولا تتحقق الفائدة إلا من الجملة الكبرى بأكملها .

٢- **الجملة الصغرى** : وهى - كما سبق أن قلت - ما تكونت من الركنين اللذين عدهما النحاة شرطا فى تكوين الجمل ، لكنها لم تستقل بالإفادة لارتباطها السياقى بما يسبقها من مبتدأ ، أو منعوت ، أو صاحب حال، أو موصول .

وبهذا لا يكون تعريف ابن هشام لها بأنها « المبنية على المبتدأ ، أى الجملة المخبر بها » [(٢)] تعريفا جامعا ؛ إذ يهمل الجمل السابقة فلا يدخلها فى التعريف مع انطباق الأحكام اللفظية والمعنوية لجملة الخبر عليها .

وقد لاحظ أحد الأساتذة المحدثين هذا التساوي فى الأحكام اللفظية والمعنوية بين هذه التراكيب ، فلم يعدها كلاما ولا جملا ، « إذ ليس لها كيان معنوي مستقل » [(٣)] . ولكنه لم يحاول وسمها بمصطلح جديد يميزها عن الجملة .

(١، ٢) المغنى / ٢ : ٤٥ .

(٣) النحو الوافى / ١ : ١٥

وما دام الأمر فى النهاية أمر اصطلاح لا يغير من تركيب الكلام العربى شيئا، ولا يبتدع جديدا فيما نطقه العرب ، فلا بأس من أن نطلق على الجملة الصغرى مصطلح « التركيب الجملى » تمييزا لها عن الجملة ، ومنعا للخلط بين المصطلحات، مع توسيع مفهومه كما سبق أن بينا ليشمل جملة النعت ، والحال المرتبطة بصاحبها عن طريق الضمير ، وجملة الصلة إلى جانب جملة الخبر .

وخلاصة القول أننا سنخرج بتصور ارتضيناه - ونرجو أن يرضى غيرنا - لمفهوم الجملة لا يبعد بها عن الإطار اللغوى ، ولا يحكم فيها معايير وأقيسة بعيدة عن المجال اللغوى وغريبة على أرضه .

الجملة إذًا هى : « ما استقل من التعبيرات اللغوية بتمام الإفادة » . لا يهم بعد ذلك كيفية تكوين هذه الجملة ، ولا كمية الكلمات التى اشتركت فى تكوينها . فقد تكون الجملة محتوية على ركنى الإسناد ، وهذا أتم لأداء المعنى ، وأوفى بالغرض . من ذلك قوله تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (١) ، وقوله جل شأنه: ﴿ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ (٣) .

وقد تحتوى على ركن واحد مثل قوله سبحانه : ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾ (٤) وقد لا تحتوى على أى من الركنين من مثل قوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ (٥) .

أما **التركيب الجملى** فهو ما توافر فيه ركنا الإسناد ، ولكنه لم يستقل بتمام الإفادة لارتباطه بما يسبقه من ضمائم ، أو بتعبير النحاة « ما كان فى الأصل جملة فأطلقوا عليه الجملة باعتبار ما كان » .

(١) التوبة آية : ٧١

(٢) البقرة آية : ٥ .

(٣) الشعراء آية : ٢٢٧ .

(٤) سبأ آية : ٥١ .

(٥) الزمر آية : ٥٦ .

بهذا التحديد لهذين المصطلحين يمكننا الانطلاق من أرضية صلبة لدراسة أى نوع من أنواع الجمل والحكم عليه ، وتمييز ما يصح أن يطلق عليه جملة ، وما بوسعنا أن نطلق عليه تركيبا جمليا ، ما دمنا سنلتزم بما قررناه فى فهم الجملة وما ارتضيناه لها من تعريف .

* * *

الفصل الأول

خصائص الصفـات

« تطلق الصفة باعتبارين : عام وخاص . والمراد بالعام : كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أولا . فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال فى نحو : زيد قائم، وجاءنى زيد راكبا ، إذ يقال : هما وصفان .

ونعنى بالخاص : ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعا نحو : جاءنى رجل ضارب » (١) .

هذا ما قاله الرضى فى حد الصفة . وهو تعريف يكشف عن فهم النحاة الدقيق للفرق بين الصفة والنعت ، أو بين الصفة بالاعتبار العام والصفة بالاعتبار الخاص .

وعلى الرغم من وضوح هذا الفرق نجد ما يشبه الإجماع - إن لم يكن إجماعا - على أن الصفة بالاعتبارين تدخل فى دائرة الاسم أحد أقسام الكلمة الثلاثة التى حددها النحاة وهى : الاسم ، والفعل ، والحرف ، باستثناء اسمى الفاعل والمفعول اللذين أدخلهما الكوفيون فى دائرة الأفعال ، وأطلقوا عليهما مصطلح « الفعل الدائم » .

وسنحاول فيما يلى أن نتعرف الصفة وخصائصها من حيث المعنى والمبنى ، ونرى إلى أى مدى تتصل الصفات بالأسماء أو الأفعال وإلى أى حد تنفرد عنهما ؟!

ماذا نقصد بالصفة :

إننا نقصد بالصفة : ما يطلق عليه النحاة اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، دون أن نعطى اعتبارا لما

---

(١) شرح الكافية / ١ : ٣٠١ .

يطلق عليه « الصفة » عند الفراء، إذ يطلق هذا المصطلح على حروف الجر حيث يقول فى حديثه عن البسملة : « فلا تحذفن ألف « اسم » إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى ، ولا تحذفنها مع غير الباء من الصفات ، وإن كانت تلك الصفة حرفا واحدا مثل اللام والكاف . فنقول : لاسم الله حلاوة فى القلوب ، وليس اسم كاسم الله ؛ فتثبت الألف فى اللام والكاف لأنهما لم يستعملا كما استعملت الباء فى اسم الله » [1] .

واطلاق اسم « الصفة » على حروف الجر غير مشهور فى الدرس النحوى ، ومن ثم فلا ضير علينا لو أهملنا النظر إليه .

وما نقصده بمصطلح الصفة هو ما يقصده النحويون بذلك . فالوصف «يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل » [2] ولم تذكر صفة المبالغة - فى رأيهم - لأنها لا تعدو أن تكون صفة فاعل حولت إلى أوزان أخرى «لقصد المبالغة والتكثير » [3] . فما ينطبق على صفة الفاعل من أحكام ينطبق عليها هى أيضا . « وهذا كلام لا معنى له فهى صيغ مستقلة مأخوذة من الأفعال دون أن تحول عن غيرها » [4] .

وهذه الصفات الخمس يطلق عليها أحيانًا اسم « المشتقات » نظرا لأن أهم سمة تميز هذه الصفات عن غيرها هى أنها تشترك مع أفعالها فى موادها الأصلية. « ولا تكون الصفة إلا مأخوذة من فعل ، أو راجعا [5] إلى معنى الفعل ؛ وذلك كاسم الفاعل نحو : ضارب وآكل وشارب ومكرم ومحسن ، وكاسم المفعول نحو: مضروب ومأكول ومشروب ومكرم ومحسن إليه، أو صفة مشبهة باسم الفاعل نحو: حسن وشديد وبطل وأبيض وأسود ، وذلك ليدل باشتقاقه على الحال التى اشتق منها مما لا يوجد فى مشاركه فى الاسم فيتميز بذلك » [6] .

(١) الفراء : معانى القرآن / ١ : ٢

(٢) الأزهرى : التصريح على التوضيح / ١ : ١٥٦

(٣) الأشمونى / ٢ : ٢٢٠

(٤) د. محمد عيد / النحو المصفى / ٦٦٣

(٥) كذا ولعل الصواب « أو راجعة »

(٦) ابن يعيش : شرح المفصل / ٣ : ٤٨ وانظر الجزء الأول ص ٢٦ ، والثانى ص ٥٧ .

ولأن هذه الصفات الخمس تشترك مع الفعل فى الأصل الاشتقاقى دلت على الحدث الكائن فى هذا الأصل دلالة تختلف عن دلالة الأفعال عليه . فإذا كانت الأفعال تدل على حدوث الحدث مرتبطا بزمن ، فهذه الصفات تدل على موصوف بالحدث ، فصفة الفاعل تدل على موصوف بالحدث على جهة الفاعلية ، أو بتعبير ابن جنى « اسم الفاعل - نحو قائم وقاعد - لفظه يفيد الحدث الذى هو القيام والقعود ، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل » (١) . وصفة المبالغة لا تختلف فى تعريفها عن صفة الفاعل إلا فى إفادتها المبالغة والتكثير إلى جانب الاختلاف فى الصيغة . ومن هنا قال ابن مالك :

فَعّال او مِفْعال او فَعُولُ   فى كثرة عن فاعلٍ بديلُ

ولا تختلف صفة المفعول عن صفة الفاعل إلا فى دلالتها على المفعولية :

وكل ما قرر لاسم فاعل   يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

وهذا لا يعني الاشتراك فى كل شىء سوى الدلالة ، إذ تختلف صفة الفاعل عن صفة المفعول فى البنية فلكل منهما صيغة خاصة سنعرض لها فى الفصل الثانى.

أما الصفة المشبهة فما سميت هكذا « الصفة المشبهة باسم الفاعل » إلا لاشتراكها معه « فى دلالتها على حدث ومن قام به ، وقبولها الإفراد والتذكير وغيرهما غالبا » (٢) ، ولكنها تفترق عن صفات الفاعل والمفعول والمبالغة فى أنها تدل على موصوف بالحدث على سبيل اللزوم كشهم ، وطويل ، وسبط، وأسود، فى حين تدل صفتا الفاعل والمفعول على موصوف بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد، « وتدل صفة المبالغة على وصف الفاعل بالحدث على طريق المبالغة»(٣).

---

(١) الخصائص / ٣ : ١٠١ .

(٢) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل / ٢ : ٥ .

(٣) اللغة العربية : معناها ومبناها / ٩٩ .

أما صفة التفضيل فهى « الوصف الموازن لأفعل » [1] دالا على موصوف بالحدث على سبيل التفضيل على غيره ممن يشترك معه فى نفس الصفة .

« مما سبق يمكن أن نرى أن القيم الخلافية المتعلقة بالمعنى ، والتي تفرق بين صفة وأخرى من الصفات السابقة هى : الانقطاع فى مقابل الاستمرار أو الدوام ، ثم التجدد فى مقابل الثبوت، ثم المبالغة فى مقابل مجرد الوصف ، ثم التفضيل فى مقابل كل ما عداه من الصفات » [2] .

خلاصة ما ذكرنا أن مصطلح « الصفة » يتردد فى الدرس النحوى بين مفهومات ثلاثة :

أولها : ما نعنيه نحن بمصطلح الصفة . ويطلق عليه النحاة « الصفة بالمعنى العام » ونعرفها نحن بأنها : ما « تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (أى معنى المصدر) » [3] ، ويشمل صفة الفاعل والمبالغة ، وصفة المفعول ، والصفة المشبهة ، وصفة التفضيل .

ثانيها : ما يساوى عند فريق من النحويين مصطلح « النعت » وقد أطلق عليه عند بعضهم : « الصفة بالمعنى الخاص » .

ثالثها : حروف الجر عند الفراء . وقد سبق أن قررنا إهمال هذا المفهوم لعدم شهرته .

وأفضل أن يطلق مصطلح « الصفة » و « الوصف » على المفهوم الأول فقط، وأن يخلص مصطلح « النعت » للمفهوم الثانى، حتى لا يحدث خلط بين المفهومات ولا تداخل فى المصطلحات ، أما المفهوم الثالث فقد اشتهر فى الدراسات النحوية بعامة باسم « حروف الجر » .

---

(١) حاشية الخضرى / ٢ : ٤٦ .

(٢) اللغة العربية : معناها ومبناها / ٩٩

(٣) السابق .

وقد أعجبنى تعريف للوصف أورده الرضى أحسب أنه يحيط بما نريد من هذا المصطلح . وأنا أنقله بشرحه وتخريجاته كاملة - على الرغم من طوله - نظرا لأهميته فيما نحن بصدد الحديث عنه . قال شارح الكافية : « ولا يبعد لو حددنا الوصف العام، أى ما وضع من الأسماء وصفا سواء استعمل تابعا أولا بأن نقول : هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه ، صحيح التبعية لكل ما يخصص صاحبه . فقولنا : اسم ، يخرج الجمل الاسمية والفعلية وإن صح وقوعها نعتا تابعا فى نحو : جاءنى رجل ضرب أبوه، أو : أبوه ضارب . وقولنا : وضع ، يخرج ألفاظ العدد فى نحو : جاءنى رجال ثلاثة، لأن وضعها لمجرد العدد ، وكذا سائر المقادير نحو : عندى زيت رطل ، ويخرج أسماء الأجناس سواء وقعت صفات نحو : برجل أسد ، أولا نحو : زيد أسد ؛ فإنها وإن دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع ، وكذا يخرج نحو : صوم وعدل فى : رجل صوم وعدل، لأنه ليس بالوضع فلا يدخل فى الصفات العامة ، بل يدخل فى حد الصفة الخاصة كما يجئ، فيقال : إن (أسد وصوم) فى : (برجل أسد ، ورجل صوم) صفة . وكذا : أىّ رجل لأنه فى الأصل للاستفهام . وقولنا : على معنى ، يخرج ألفاظ التوكيد إلا التى للشمول ، فإن نحو : (نفسه) لا يدل على معنى فى شىء ، بل مدلوله نفس متبوعه. وقولنا : غير الشمول ، يخرج ألفاظ الشمول فى التوكيد نحو : كلاهما وكله وأجمع ومرادفاته، وجاء القوم ثلاثتهم عند التميميين، كما مر فى الحال ، إذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه ، أى : جميعها أو جميعهم . وقولنا : وصاحبه ، يخرج المصادر ويدخل أسماء الزمان والمكان والآلة . وقولنا : صحيح التبعية ، يخرج هذه الأسماء ، لأنها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها ، بل لو جرت صفات فى بعض المواضع نحو : رجل مثقب ، فليس ذلك من حيث الوضع ، كحمار فى : مررت برجل حمار . وقولنا : لكل ما يخصص صاحبه ، يخرج أسماء الأجناس ، فإنها لا يصح أن تتبع بالوضع إلا الاسم المبهم فقط دالة على معني فيه نحو : هذا الرجل ، وأيها الرجل . ومع هذا فهى أسماء لا صفات عامة . وكذا يخرج اسم الإشارة لخصوصه كما يجىء ببعض الموصوفات . ويدخل فى قولنا : صحيح التبعية ، الحال ، وخبر المبتدأ ، وغير ذلك

فى نحو : جاءنى زيد راكبا ، وزيد عالم ، والعالم زيد ، فإنها صفات وإن لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وصفا » [1] .

أقول : أحسب أنه يحيط بما نريد من هذا المصطلح لأنه بشروحه وتخريجاته يشعر بما نفهم من معنى « الصفة » لكن الرضى يصدر تعريفه للوصف بقوله : « هو اسم » .. !!

وهذا يعنى أن الوصف يدخل فى دائرة كبرى هى دائرة الأسماء . والرضى بإدخاله الوصف فى دائرة الأسماء يسير على درب سلفه من النحاة الذين قسموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف لا رابع لها محتجين لذلك بالاستقراء التام من أئمة العربية كأبى عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم [2] ، إذ تتبع هؤلاء الأئمة كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع للكلمة العربية فلو كان ثم نوع رابع لعثروا على شىء منه ؛ ولكن أحد النحاة « ذهب إلى أن اسم الفعل قسم رابع ، وسماه : خالفة ، لأنه خلف عن الفعل » [3] ، كما « نقل عن الفراء أن (كلا) ليست واحدة من هذه الأنواع الثلاثة ، بل هى بين الأسماء والأفعال » [4] .

ولكن متأخرى النحاة رفضوا أمثال هذه الإضافات لأقسام الكلمة ، محتجين لانحصار الكلمة فى أنواعها الثلاثة - إلى جانب ما احتج به سابقوهم - بالدليل العقلى ، أو ما يطلق عليه : القسمة العقلية ، « ولهم فى ذلك عبارات منها قول ابن معط : إن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه وهو الاسم ، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل ، وإما ألا يصح الإخبار به ولا عنه وهو الحرف. قال ابن إياز : فى هذا الاستدلال خلل ، وذلك أن قسمته غير حاصرة إذ يحتمل وجها رابعا وهو : أن يخبر عنه لا به ، وسواء كان هذا القسم واقعا أو غير

---

(١) شرح الكافية / ١ : ٣٠٢

(٢) انظر : الأشباه والنظائر / ٢ : ٣

(٣) حاشية العطار على شرح الأزهرية / ١٦ ، ١٧ .

(٤) التصريح / ١ : ٢٥ .

واقع ، بل سواء كان ممكن الوقوع أم محالا؛ إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الإخلال به حاصرة ، وقال الشيخ جمال الدين ابن هشام فى شرح اللمحة : هذا أفسد ما قيل فى ذلك لأنها غير حاصرة » (١) .

وإذا كان ابن إياز وابن هشام قد كفيانا مئونة تسفيه مثل هذه القسمة العقلية فإن هناك نوعا من القسمة العقلية يبدو أنه حاز رضا بعض النحاة فنشروه فى مؤلفاتهم ، وهو : « أن الكلمة إما أن تدل على معنى فى نفسها أولا ، الثانى : الحرف. والأول إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا ، الثانى : الاسم ، والأول : الفعل » (٢) .

ودعوى عدم دلالة الحرف على معنى فى نفسه، ودلالته على معنى فى غيره - وإن كان مشهورا بين النحويين - « إلا أن الشيخ بهاء الدين ابن النحاس نازعهم فى ذلك ، وزعم أنه دال على معنى فى نفسه ، وتابعه أبو حيان فى شرح التسهيل» (٣) .

ولا يقتنع الأشمونى بمثل هذا الدليل فيظهر له دليلا عقليا آخر هو : « أن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد أولا ، الثانى : الحرف . والأول : إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأول : الاسم ، والثانى : الفعل . والنحويون مجمعون على ذلك إلا من لا يعتد بخلافه » (٤) . وهذا هو ما قاله ابن معط مع تغيير يسير فى الأسلوب لكن المضمون واحد لم يتغير .

وهكذا أثر المنطق فى التفكير اللغوى حتى إن ابن الخباز يجعل دليل انحصار الكلمة فى أنواعها الثلاثة غير مختص بلغة العرب « لأن الدليل الذى دل على الانحصار فى الثلاثة عقلى ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات » (٥).

---

(١) الأشباه والنظائر / ٢ : ٣

(٢) السابق / ٢ : ٤

(٣) السابق

(٤) الأشمونى / ١ : ٢٣

(٥) شرح شذور الذهب / ١٤ تحقيق وتعليق محيى الدين عبد الحميد .

والحقيقة أن وضع قضية تقسيم الكلمة على هذه الصورة غير دقيق، لأنه ليس ضروريا أن تخضع اللغة للمنطق الصورى بقضاياه وأشكاله ، إذ لكل لغة منطقها الخاص بها نابعا من أعراف أهلها فى التخاطب ، وما اصطلحوا عليه من طرق الاتصال الاجتماعى عن طريق اللغة .

والذى يلفت الانتباه حقا فى كتاب سيبويه أنه لم يهتم بعملية التحديد المنطقى هذه ، بل أطلق تقسيماته معتمدا على التوضيح بالمثال ، « فالكلمة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط ، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا : اذهبْ ، واقتلْ ، واضربْ، ومخبرا : يَقْتل ، ويَذْهب ، ويَضْرِب ، ويُقْتَلُ ، ويُضْرَبُ . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت . فهذه الأمثلة التى أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله . والأحداث : نحو الضرب ، والحمد ، والقتل . وأما ما جاء لمعني وليس باسم ولا فعل فنحو : ثم ، وسوف ، وواو القسم، ولام الإضافة ، ونحو هذا »(١) .

فسيبويه – إمام النحاة – سن تقسيم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة معتمدا على المثال . والمتأمل لتقسيمه يجد أنه لم يمثل – ضمن ما مثل به للاسم – للصفة أو الضمير .. إلخ . قد يقال : إنها مجرد أمثلة ليس مقصودا بها الحصر ، ولو قصد سيبويه الحصر لمثل للصفات والضمائر والموصولات وغيرها . كان يمكن أن أركن إلى مثل هذا الفهم لولا ما ورد فى كتاب سيبويه مما يشى بأن هناك شيئا آخر يطلق عليه « الصفة » و « الوصف » . فنحن نقرأ له :

« هذا باب ما كان من أفعل صفة فى بعض اللغات واسما فى أكثر الكلام وذلك أجدل ، وأخيل ، وأفعى . فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسما ، وقد جعله

---

(١) الكتاب / ١ : ٢

بعضهم صفة ، وذلك لأن الجدل شدة الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد »[١] .

ويقول تحت نفس العنوان : « ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء، كما تقول : الأبغث، وإنما هو من البغثة وهو لون »[٢] .

ويقول فى مكان آخر : « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : هذا قائما رجل ، وفيها قائما رجل ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم »[٣] .

هذا الكلام السابق لا يمكن أن يترك هكذا دون تمحيص . فإما أن التقسيم الذى قال به النحاة غير حاصر لكل ما نطق به العرب من أقسام ، وإما أن الاسم عند هؤلاء النحاة مصطلح واسع يشمل كل ما ليس بفعل ولا أداة .

وأنا أرجح الاحتمال الثانى معتمدا على نص قابلته فى « همع الهوامع » للسيوطى ، وفيه يقول : « ثم نبهت على أن الاسم ينقسم إلى أربعة أقسام : اسم عين ، وهو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل ، واسم معنى : وهو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود ، ووصف عين ، وهو ما دل على قيد فى الذات كقائم وقاعد ؛ ووصف معنى : وهو ما دل على قيد فى غير الذات كجلى وخفى . وقد يصلح الاسم لهما كبعض المضمرات ، والوصف كنافع وضار . والمراد بالاسم هنا : قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ، ولا قسيم الكنية واللقب ، وبالمعنى : قسيم الذات ، لا المعنى المذكور فى أقسام الكلمة السابق فإنه أعم »[٤] .

فالنحاة قسموا الكلمة إلى أنواعها الثلاثة ، فكان الاسم جنسا يضم تحته

---

(١) الكتاب / ٢ : ٥

(٢) السابق

(٣) السابق / ١ : ٢٧٦

(٤) همع الهوامع / ١ : ٦

أنواعا متعددة منها الصفات ، ومنها الضمائر ، ومنها الظروف .. إلى آخر تلك الأنواع التى يطلق عليها النحاة مصطلح « الاسم » ، والصفة من جهتها لا يمكن فى بعض الأحيان تمييزها من الاسم تمييزا واضحا ، ولعله لا يستطاع التمييز بينهما بغير الاستعمال . ولكن من الاستعمالات ما هو مشترك بين الاسم والصفة على التساوى . ولعل ذلك هو الذى سوغ للنحاة أن يجمعوهما فى فصيلة واحدة هى فصيلة الأسماء (١) .

وهذا التفسير لا يعنى قبول تقسيم النحاة للكلمة ، وإنما هو مجرد اعتذار عن هؤلاء الأفاضل الذين بذلوا أقصى غاية الجهد لخدمة العربية ، فأتوا بما سنظل رغم كل محاولاتنا عيالا عليه وتلامذة نغترف من مناهله .

وإذا كان تقسيم النحاة للكلمة بعامة « بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد » (٢) ، فإن ما يهمنا نحن الآن أن نثبت أن هناك «مكانا مستقلا لقسم جديد هو الصفة يمكن له أن يقف جنبا إلى جنب مع الاسم والفعل دون أن يكون جزءا من أولهما ، ولا متحدا مع ثانيهما . وسنرى أن الصفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء على رغم ما رآه النحاة من أنها منها ، كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال » (٣) .

وإذا كان المدرسة اللغوية التحليلية ترى أن يكون شكل الكلمة لا معناها أساسا لتقسيمها (٤) ، فإن هناك صيغا يشترك فيها قسمان من أقسام الكلم دون أن يعنى ذلك اشتراكهما فى كل شىء، إذ تميز بينهما وظيفة كل منهما فى الكلام، ومن هنا « كان التفريق على أساس من المبنى فقط، أو المعنى فقط، ليس هو الطريقة المثلى التى يمكن الاستعانة بها فى أمر التمييز بين أقسام الكلم . فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين ، فيبنى على طائفة من المبانى ،

---

(١) فندريس : اللغة / ١٥٧ ، ١٥٨ بتصرف .

(٢) اللغة العربية : معناها ومبناها / ٨٨

(٣) السابق

(٤) د. عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية فى النحو العربى / ١١

ومعها - جنبا إلى جنب فلا تنفك عنها - طائفة أخرى من المعانى [1] » ؛ إذ إن مراعاة المبنى وحده قد يوقعنا فى اللبس حين نفرق بين الأفعال وبين ما ورد فى اللغة على وزن الفعل من أسماء وأوصاف مثل : أحمد ويَثْرِب وأخضر ويزيد ... إلخ، ومراعاة المعنى الوظيفى وحده لا تكفى للتفرقة بين الأقسام ، فهناك من الأسماء ما يستعمل استعمال الأفعال والأوصاف . ففى قولنا : النخيل نبات ، استعملت كلمة «نبات» مسندا مثلما تستعمل الصفات والأفعال [2] .

والآن . إلى أى حد تتصل الصفات بكل من الأفعال والأسماء أو تبتعد عنهما ؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من استعراض لكل قسم من القسمين على حدة، ومعرفة ما قاله النحاة فى تعريفه وعلاماته ، ومحاولة التعرف على الصفات من خلال هذه العلامات .

لقد قلت فيما سبق إن النحاة قسموا الكلمة ثلاثة أقسام هى : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ولم يقل أحد منهم بانتماء الصفات إلى فصيلة الحروف . ولذا فليس أمامنا غير قسمين فقط تتردد بينهما الصفة حسب وجهة نظر كل فريق من النحاة : وهما : الفعل ، والاسم .

فما مدى صلة الصفات بالأفعال ؟

انفرد النحويون الكوفيون ومن تابعهم بقولهم بانتماء صفتى الفاعل والمفعول إلى فصيلة الأفعال مطلقين عليهما مصطلح « الفعل الدائم »، فالفعل عندهم ثلاثة أنواع : ماض ، ومضارع ، ودائم [3] ، ويعنون بالدائم صفتى الفاعل والمفعول ، وليس عندهم ما يسمى عند البصريين وجمهور النحاة باسم (فعل الأمر) إذ يقولون بأنه مقتطع من المضارع المجزوم فهو معرب مثله .

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها / ٨٧ .

(٢) من أسرار اللغة / ١٩٥ ، ١٩٦ بتصرف

(٣) معانى القرآن / ١ : ٣٢ ، ٣٣ وانظر : فى النحو العربى : نقد وتوجيه / ١١٩ وفى النحو العربى : قواعد وتطبيق / ٢٢ ، ٢٣ .

فما الملابسات وأوجه الشبه التي جعلت الكوفيين يعدون (فاعل) و (مفعول) فعلين ؟ أو بتعبير آخر : ما مقومات الفعلية فى صفتى الفاعل والمفعول ؟

أولاً : الناحية الشكليـــة :

لقد عرف النحاة اسم الفاعل بأنه « الصفة الدالة على فاعل الحدث ، الجارية فى مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها فى حالتى التذكير والتأنيث ، المفيدة لمعنى المضارع أو الماضى » (١) وهذا يعنى أن أبرز مميزات اسم الفاعل فى عرف النحاة أن يتساوى مع مضارعه فى مطلق الحركات والسكنات ، يظهر ذلك من مقارنة كل من الأفعال : يضرب ، يستخرج ، يستلقى ، يتطهر بأسماء الفاعلين منها وهى : ضارب ، مستخرج ، مستلق ، متطهر .

كما أن هذه السمة هى أيضا أبرز مميزات اسم المفعول فى نظرهم ، إذ يعرفونه بأنه « هو الجارى على يُفْعَل من فعله نحو: مضروب لأن أصله مُفْعَل ، ومُكْرَم ، ومنطلَق به ، ومُستخرَج ، ومُد حرَج » (٢) بل إنهم ما سموا المضارع مضارعا إلا لمضارعته المشتق من حيث إعرابه وشكله . و « لقد كان النحاة العرب على حق فى تسميتهم المضارع مضارعا لأن هذه التسمية ذات دلالة شكلية ، لا زمانية ، فهم يقولون : إنما سمى المضارع مضارعا لمضارعته المشتق من حيث إعرابه وشكله، ولو جرت التسمية فى الماضى والأمر على هذا النمط لخلت اصطلاحات الزمن فى اللغة العربية من عدوى التفكير فى الزمان ، ولكان اللاحقون من النحاة أقدر على تخليص النحو من براثن الفلسفة » (٣) . كما أن هناك شبها آخر يزيد من التقريب بين المضارع واسم الفاعل وهو أن كلا منهما « يأتى بمعنى الحال أو الاستقبال ، يتعين أحدهما بحسب القرائن اللفظية والسياقية » (٤) . ففى (محمد قاتل زيدا) و

---

(١) حاشية الخضرى / ٢ : ٢٥

(٢) شرح المفصل / ٦ : ٨٠ .

(٣) مناهج البحث فى اللغة / ٢١٢ .

(٤) فاضل الساقى : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ٤١ .

(محمد يقتل زيدا) نجد أن كلا من اسم الفاعل (قاتل) والمضارع (يقتل) صالح لأن يراد به الحال ، وأن يراد به الاستقبال حسب سياق النص والظروف التى قيل فيها .

واسم الفاعل يقوم بوظائفه وهو مثنى ومجموع ، وهذا يعطيه قدرا من المشابهة بالفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين وواو الجماعة ، ولنقارن الأمثلة التالية لنتبين مدى صحة هذه المشابهة :

محمد ضارب زيدا	محمد يضرب زيدا
المسلمان فاعلان خيرا	المسلمان يفعلان خيرا
المؤمنون مؤدون صلاتهم	المؤمنون يؤدون صلاتهم

ولقد أعطى النحاة على اختلافهم عناية كافية لهذه المشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع ، حتى إنهم قالوا بإعراب المضارع من بين الأفعال لمشابهته اسم الفاعل ، كما قالوا بإعمال اسم الفاعل لمشابهته المضارع [1] . بل إن سيبويه إمام النحاة يقول : « وليس فى الأفعال المضارعة جر ، كما أنه ليس فى الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل فى المضاف إليه، معاقب للتنوين ، وليس ذلك فى هذه الأفعال . وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك : لفاعل، حتى كأنك قلت : إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، ولا تلحق فَعَل اللام » [2] . فهذه موافقة فى التضام بين اسم الفاعل والمضارع، فكما تدخل اللام المؤكدة على اسم الفاعل تدخل على المضارع وكما وقع اسم الفاعل خبرا لإن وقع المضارع خبرا لها .

على أن هناك من المواقع النحوية ما يمكن أن يحدث فيه التبادل بين اسم الفاعل والفعل المضارع دون أن يحدث فرق يذكر ، غير ما يمكن أن يلاحظ من كيفية تزجية الحدث كما يقول البلاغيون . « ولقد تأكدت المشاكلة بين اسم الفاعل

---

(١) انظر للأعلم الشنتمرى / تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب / ١ : ٨٣

(٢) الكتاب / ١ : ٢

والفعل المضارع فى كثير من الآيات القرآنية الشريفة لدرجة تمكننا من أن نضع أحدهما مكان الآخر دون أن يتغير المعنى ؛ لأن الشبه الشكلى والمعنوى بينهما يسوغ لكل منهما أن يقع موقع الآخر فى السياق . والذى يمعن النظر فيما نورده من آيات قرآنية يجد التشابه واضحا بين ما ذكره سبحانه وتعالى من أسماء الفاعلين وبين الأفعال المضارعة شكلا ودلالة . قال تعالى :

١- ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ (١) ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ (٢)

٢- ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ (٣) ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾ (٤)

٣- ﴿ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٥) ﴿ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ (٦)

٤- ﴿ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ (٧) ﴿ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ (٨)

٥- ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا ﴾ (٩) ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ ﴾ (١٠)

٦- ﴿ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا ﴾ (١١) ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (١٢)

فالمضارع حين يقع بعد المسند إليه لا يكاد يعبر إلا عما يعبر عنه الوصف المشتق فى مثل هذا الموضع » (١٣) .

هذه المشاكلة كانت - على ما أعتقد - واحدا من مسوغات إدخال الكوفيين

(١) سورة البقرة : آية ١٤

(٢) سورة البقرة : آية ١٥

(٣) سورة البقرة : آية ٢١٣ .

(٤) سورة الفرقان: آية ٣١ .

(٥) سورة البقرة : آية ١١٣ .

(٦) سورة يونس: آية ١٠٩ .

(٧) سورة آل عمران : آية ١٥٦ .

(٨) سورة فصلت : آية ٣٩ .

(٩) سورة الأنعام : آية ٦٤ .

(١٠) سورة العنكبوت : آية ٣٣ .

(١١) سورة المجادلة : آية ١ .

(١٢) سورة الأنبياء : آية ٤ .

(١٣) اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ٤٧ ، ٤٨ وانظر : من أسرار اللغة / ٢٢٦ .

لكل من (فاعل) و (مفعول) فى نطاق الأفعال وإطلاقهم عليهما مصطلح (الفعل الدائم) .

ثانيًا : الدلالة على الحدث والزمن السياقى :

العامل الثانى من العوامل التى سوغت للكوفيين إدخال صيغتى (فاعل) (ومفعول) فى نطاق الأفعال هو : دلالة كل منهما على الحدث والزمن السياقى .

أما دلالة الصيغتين على الحدث فلا يمارى فيها أحد . إذ إن أساس صياغة البناءين هو الاشتراك بينهما وبين الفعل ومصدره فى المادة الأصلية ، ومن ثم فى أصل الدلالة على الحدث مع الاختلاف فى كيفية الدلالة على هذا الحدث بين المصادر والأفعال والمشتقات .

فالمصدر اسم لهذا الحدث يدل عليه دلالة تسمية ؛ ومن هنا قال ابن مالك :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولَي الفعل كأَمْنٍ من أَمِن

فإذا علمنا أن الفعل هو : ما دل على حدث مقترن بزمن ، أدركنا أن المصدر هو اسم الحدث .

أما اسم الفاعل فلفظه - على حد تعبير ابن جنى - « يفيد الحدث الذى هو القيام والقعود، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل »[(1)] واسم المفعول - إذا سرنا فى موازاة تعريف ابن جنى لاسم الفاعل - لفظه يفيد الحدث ، وصيغته وبناؤه يفيد كونه ما يقع عليه الفعل كمضروب .

وهذا يعنى أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول يدل على الحدث مثلما يدل عليه الفعل مع اختلاف الدلالة ، إذ تدل الصفتان على موصوف بالحدث على حين يدل الفعل على الحدث مرتبطا بزمن أو على اقتران حدث بزمن .

أما دلالة كل من اسمى الفاعل والمفعول على الزمن السياقى حين يرتبط

---

(١) الخصائص / ٣ : ١٠١ .

بضمائمه المرفوعة أو المنصوبة فقد قال بها كثير من النحاة كوفيين وبصريين إن تصريحا وإن تلميحا .

ونعنى بمصطلح (الزمن السياقى) : الزمن الذى يفهم من الصيغة داخل التركيب تعين على فهمنا له قرائن اللفظ والمقام وسياق الحديث ، وهو الزمن النحوى . وهو يختلف عن الزمن الصرفى الذى هو معنى الصيغة مفردة بعيدة عن السياق . يظهر ذلك جليا حين نفهم معنى الماضى من (فعل) فى مقابل الحضور والاستقبال من (يفعل) أو (افعل) «تماما كما نفهم من (استفعل) معنى الصيرورة أو الطلب فى مقابل المطاوعة فى (انفعل) ، والتكلف فى (افتعل) ، والأصالة فى (فَعُلَ) ... إلـخ » [1] ، ولكن هذا المعنى للصيغة المفردة عن سياقها يتغير حين يلتئم شملها مع غيرها من الصيغ فى الجملة ، فتؤدى معنى قد يختلف نوع اختلاف عن معناها مفردة ، وقد يختلف كل الاختلاف . فصيغة (فعل) أصبحت علما فى الصرف على الزمن الماضى ، ولكنها قد تؤدى فى السياق وظيفة المستقبل أو الحاضر ، وتبقى على الرغم من ذلك فعلا ماضيا ، إذ إن « الزمن النحوى نسبى اعتبارى ، والماضى والمضارع صيغ لا أفكار . فصيغة الماضى من نوع الماضى ولو دلت على المستقبل أو الحضور الفلسفيين ، كما فى :

إن كنت شجاعا فواجهنى بالحقيقة ، ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [2]

لو كان زيد يأتينى لكنت أعطيه درهما ، ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [3]

والمضارع بصيغته مضارع ولو دل على المعنى الفلسفى كما فى (لم يقم زيد» [4] .

وهذا يعنى أن الزمن فى الصرف مرتبط بشكل الصيغة ، أما فى النحو فهو مرتبط بمجرى السياق . أى : « أن الزمن فى النحو وظيفة السياق وليس وظيفة

---

(١) اسم الفاعل ... / ٥٦

(٢) سورة النصر : آية ١

(٣) سورة الحاقة : آية ١٣ .

(٤) مناهج البحث فى اللغة / ٢١١ ، ٢١٢ .

صيغة الفعل »[1] ، « بل يصح أن يكون وظيفة من وظائف معنى الجملة كذلك ، بمعنى أن (الاستقبال) مثلا سيكون زمن الفعل فى الجملة الطلبية والشرطية ، كما أن (الحال) هو زمن الفعل فى الجملة التعجبية ، و (الماضى) زمن الفعل فى الجملة الإخبارية ، وهلم جرا »[2] .

بهذا يتضح معنى قولنا : إن كلا من اسمى الفاعل والمفعول يدل على الزمن السياقى حين يرد مرتبطا بضمائمه . لكنه لا يدل على الزمن الصرفى بحكم صيغته، إذ إن الصيغة لا تدل إلا على مجرد موصوف بالحدث مع اختلاف جهة الوصف بين اسم الفاعل واسم المفعول .

ولعل النحاة الكوفيين قد لمحوا هذه الدلالة الزمنية السياقية لهذين الوصفين فاعتبروهما فعلا أطلقوا عليه (الفعل الدائم) ، وأعطوه الحرية فى أن يسلك سلوك الأفعال دونما شروط ولا قيود على حركته ؛ كما لمح البصريون مثل هذه الدلالة فقالوا : إن الوصف حينئذ قائم مقام الفعل ومؤد دوره دون أن يدخل دائرته ؛ لأنه لا يتحمل علامة من علامات الفعل ، على حين يقبل كل علامات الاسم ، فهو إذًا اسم أدى وظيفة الفعل ليس غير . ومن هنا اشترطوا له حتى يقوم بوظيفته تلك شروطا لابد من توافرها .

ولقد كان الكوفيون فى نظرتهم تلك أقرب إلى واقع اللغة من البصريين ، إذ إن هذين الوصفين حين يردان فى السياق مرتبطين بضمائمهما ، يؤديان ما يؤديه الفعل من وظائف ، لهما ما له وعليهما ما عليه ، مع بعض فروق يسيرة لو أحسن النظر إليها لأفردت الصفتين فى قسم خاص بهما .

ولقد اتضح فهم النحاة لدلالة اسم الفاعل على الزمن السياقى فى قول الفراء عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها / ١٠٤

(٢) اسم الفاعل ..../ ٥٧ .

بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ﴾ [1] قال : « نون فيهما عاصم والحسن وشيبة المدنى، وأضاف يحيى بن وثاب ، وكل صواب . ومثله : ﴿ إنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ [2] و (بالغٌ أمرَه). و ﴿ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ [3] و (موهنٌ كيدَ الكافرين) وللإضافة معنى مضى من الفعل ، فإذا رأيت الفعل قد مضى فى المعنى فآثر الإضافة فيه . تقول : (أخوك آخذُ حقِّه) فتقول هنا : (أخوك آخذُ حقِه) ويقبح أن تقول : (آخذٌ حقَّه) ، فإذا كان مستقبلا لم يقع بعد قلت : (أخوك آخذٌ حقَّه) . ألا ترى أنك لا تقول : (هذا قاتلٌ حمزةَ) لأن معناه ماض، فقبح التنوين لأنه اسم » [4] .

فالفراء - وهو يمثل النظرة الكوفية - يجعل للإضافة معنى المضى فهى عليه دالة ، ويجعل للتنوين معنى الاستقبال فهو عليه دليل . وسيان كان المضى هو الموجب للإضافة ، أو كانت الإضافة هى الدالة على المضى . كماأنه يتساوى كون التنوين دالا على الحال والاستقبال ، وكون الحال والاستقبال هما الموجبين له؛ إذ إن المحصلة واحدة وهى دلالة اسم الفاعل فى السياق على الزمن ، وهو ما نريده من وراء حديثنا .

ومن قبل الفراء قال سيبويه بدلالة اسم الفاعل على الزمن حين قال : «هذا باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يفعل كان منونا نكرة . وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدا غدا فمعناه وعمله : هذا يضرب زيدا غدا . وإذا حدث عن فعل فى حين وقوعه غير منقطع كان كذلك ، وذلك قولك : هذا ضاربٌ عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيدا الساعة . وكان زيد ضاربا أباك، فإنما يحدث أيضا عن اتصال فعل فى حين وقوعه ، وكان موافقا زيدا ، فمعناه وعمله كقولك : كان يضرب

---

(١) سورة الزمر : آية ٣٨ .

(٢) سورة الطلاق : آية ٣ .

(٣) سورة الأنفال : آية ١٨ .

(٤) معانى القرآن / ٢ : ٤٢٠ .

أباك ويوافق زيدا . فهذا أجرى مجرى الفعل المضارع فى العمل والمعنى منونا »[1].

« فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يفعل كان منونا نكرة » !!

وهل كانوا يريدون من « يفعل » غير الدلالة على الحال والاستقبال على حسب السياق ؟ !!

إن التنوين فى رأى سيبويه إذًا يحمل الدلالة الزمنية التى قال بها الفراء من بعده .

وهذا المعنى هو ما أدلى به صاحب المقتضب « فإذا جعلت اسم الفاعل فى معنى ما أنت فيه ولم ينقطع، أو ما تفعله بعد ولم يقع ، جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله وتقديره ؛ لأنه فى معناه ، وقد مضى تفسير هذا . وذلك قولك : زيد آكل طعامَكَ الساعةَ - إذا كان فى حال أكل - ، وزيد آكلٌ طعاما غدا ، كما تقول : زيد يأكل الساعة - إذا كان فى حال أكل - ، وزيد يأكل غدا ... ولو قلت ذلك فى اسم الفاعل - إذا أردت ما مضى - لم يقع ذا الموقع »[2] .

أى أن اسم الفاعل المنون فى معنى المضارع دلالة ووظيفة وزمنا . أما إن أريد به المضى فليس يستعمل استعمال المضارع لأنه افتقد بمضيه دلالة المضارع الزمنية.

البصريون والكوفيون إذًا قالوا بدلالة اسم الفاعل على الزمن السياقى ، ولا نفهم منهم غير ذلك . أما حين تكون الصيغة مفردة فليس فيها ما فى الفعل من دلالة على الزمن الصرفى ، إذ ليس فيها ما فى صيغ الفعل ، حيث « لا تتصل بمعنى الزمن إلا من خلال علاقات السياق . فدلالة الصفة على الزمن وظيفة السياق لا وظيفة الصفة »[3] .

ومن هنا ناقض أحد الباحثين المحدثين نفسه حين قال عن اسم الفاعل إنه

---

(١) الكتاب / ١ : ٨٢ .

(٢) المبرد : المقتضب / ٤ : ١٤٩ .

(٣) اللغة العربية : معناها ومبناها / ١٠٧ وانظر أيضا صفحات ١٠٢ ، ١٠٣ ، ٢٥٥ .

«دال على الزمن دلالة وضعية كدلالة الفعل عليه »(١) . ثم قال بعد ذلك بصفحات : إن « اسم الفاعل إذا استعمل وحده فى الكلام غير متصل بشىء بعده ، لا يدل على زمن مطلقا ، بل يستعمل استعمال الأسماء الجامدة التى لا تقترن بزمن معين أبدا نحو (خالد عاقل) ، وتعد الجملة فى هذه الحالة فى عداد الجمل الاسمية ، ولهذا تكون كلمة (عاقل) فى المثال دالة على الثبوت والدوام . وحينئذ تتصرف فى دلالتها إلى ما تفيده الصفات المشبهة حيث لا تفيد التجدد والحدوث كما هو الأمر فى اسم الفاعل فتكون إذاً من الصفات المشبهة ، أما إذا تلاه شىء فله حكم آخر ومن حقنا عندئذ أن نلحقه بالأفعال لأنه يقوم مقام الفعل ويستعمل استعماله ، فهو فى هذه الحالة دال على الحدث وصاحبه ، ثم إنه ينصرف إلى زمن محدد يستدل عليه بالقرائن القولية والسياقية »(٢) .

وهذا يعنى أنه - حسبما فهمت من النص الثانى - يتفق مع وجهة نظرنا فى أن اسم الفاعل مفردا لا يدل على زمن ، وإنما - على حد تعبيره - يستعمل استعمال الأسماء الجامدة التى لا تقترن بزمن ، فكيف يدل على الزمن دلالة وضعية كدلالة الفعل عليه ؟

إن الباحث متردد بين الرأيين ترددا بينا ، ويدل على تردده ذاك أنه يعود فى نفس الصفحة التي نقلنا منها نصه الثانى ليقول : - بعد أن قرر أن المصدر يدل على حدث دون زمن لأنه يدل على الحدث المجرد ، وهو بحكم تجرده ذاك لا يدل على زمن بعينه ، - « أما اسم الفاعل فيدل بوضعه على قائم بعمل ذلك الحدث . ومن هنا كان اسم الفاعل لا يخلو معناه من تصور فكرة الزمن فيه .. فحين أقول مثلا : (أنا كاتب رسالة) ، فكلمة (كاتب) تدل على الكتابة وهى الحدث ، وعلى القائم بتلك الكتابة، أى تدل على الحدث وعلى فاعل الحدث . وفاعل الحدث لا يمكن تصور وجوده دون تصور وجود الفعل نفسه. و،إذا تحقق وجود الفعل تحقق أن يكون ذلك فى زمن ، وهو فى هذه الحالة جزء من معنى الصيغة ، وهو زمن نحوى لا

---

(١) اسم الفاعل .. / ٥٨ .

(٢) السابق / ٦٨ ، ٦٩.

فلسفى يتحدد بالقرائن ويتعين بالسياق »[1] .

عاد الباحث إذًا إلى النغمة الأولى وهى أن الزمن فى اسم الفاعل « جزء من معنى الصيغة » ، وهو على الرغم من ذلك « زمن نحوى لا فلسفى يتحدد بالقرائن ويتعين بالسياق » !!

نحن نوافقه على أن الزمن النحوى فى اسم الفاعل يتحدد بالقرائن ويتعين بالسياق . لكننا لا نقره على أن الزمن فى اسم الفاعل جزء من معنى الصيغة ، وقد قال هو بذلك قبلا . أما إن كان يقصد باسم الفاعل كلمة « كاتب » فى المثال الذى أورده فلا يخرج عن دائرة الزمن السياقى لأنه - بعيدا عن السياق - لا يدل على زمن بالمرة .

إن المصدر عند الباحث « لا يدل على زمن بوضعه ، بل قد يدل عليه دلالة التزامية »[2] « أما اسم الفاعل فدلالته على الزمن دلالة وضعية حاصلة من كونه دالا على الحدث وصاحبه ، وصاحب الحدث عامله، وعامل الحدث لابد أن يكون فى زمن يستفاد من الظروف القولية والسياقية »[3] نعم .. !! « زمن يستفاد من الظروف القولية والسياقية » وليس زمنا تدل عليه الصيغة دلالة وضعية .. !!

إن تعليل الباحث لدلالة صفة الفاعل على الزمن تعليل فلسفى يمكن أن يقال فى المصدر ، إذ هو اسم الحدث ، ولا يمكن تصور حدث دون زمن يحدث فيه . وما دام الباحث قد نفى دلالة المصدر على الزمن دلالة وضعية ، فلابد من ألا يدل اسم الفاعل على الزمن بصيغته مفردة ، وإنما بقرائن السياق وظروف المقال .

دلالة اسم الفاعل على الزمن السياقى إذا - ومثله فى ذلك اسم المفعول - كان من بين المسوغات لقول الكوفيين بأنه من بين الأفعال ، وأنه قسم قائم بذاته يسمى « الفعل الدائم » .. !!

---

(١) اسم الفاعل / ٦٩ .

(٢) السابق / ٧١.

(٣) السابق / ٧١ .

ثالثا : العلاقات السياقية :

ثالث العوامل التى سوغت للكوفيين القول بفعلية (فاعل) و (مفعول) هو ما يسمونه بالعمل ، أو بتعبير آخر : هو قيام هاتين الصيغتين بوظيفة أفعالهما من الارتباط بمرفوع ومنصوب حسبما تقضى به نمطية اللغة وأعراف أهلها فى الكلام.

لقد كان الشبه الشكلى بين الصيغتين ومضارعهما ، ودلالتهما على الزمن السياقى مثل الأفعال، سمتين أهلتهما للقيام بوظائف الأفعال تماما . مثال ذلك : هذا ضارب زيدا ، فقد ارتبط (ضارب) بـ (زيدا) مثلما يرتبط يضرب بـ (زيدا) فى مثل قولنا : هذا يضرب زيدا . ولو قلنا : على محمودٌ خلقُه لرأينا ارتباط (محمود) بضميمتها المرفوعة تماما كارتباط (يُحْمَدُ) بنفس الضميمة المرفوعة فى مثل قولنا : على يُحْمَدُ خلقُه .

ولست أريد الخوض فيما قاله النحاة فى شروط العمل هذه ؛ لكنى ألخص وجهة نظرهم فى ذلك معتمدا على أبرز المراجع التى قرأتها :

فأما إن كان كل من اسمى الفاعل والمفعول مقترنا بأل الموصولة فهو يعمل مطلقا سواء كان للماضى أو الحاضر أو المستقبل لأن (ال) موصولة ، واسم الفاعل معها فى حكم الفعل . يقول سيبويه : « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة : الذى فعل فى المعنى ، وما يعمل فيه . وذلك قولك : هذا الضارب زيدا ، فصار فى معنى : هذا الذى ضرب زيدا ، وعمل عمله ، لأن الألف واللام منعتا الإضافة ، وصارتا بمنزلة التنوين . وكذلك : هذا الضارب الرجل ، وهو وجه الكلام » (١) .

أما المجرد منها فيعمل عندهم بشروط منها :

١- أن يكون للحال أو الاستقبال لا للماضى . وفى ذلك يقول سيبويه : « هذا باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يفعل كان منونا نكرة . وذلك قولك : هذا ضاربٌ

---

(١) الكتاب / ١ : ٩٢ وانظر : شرح شذور الذهب / ٣٨٦ ، والنحو الوافى /٣ : ٢٤٦ .

زيدا غدا ، فمعناه وعمله : هذا يضرب زيدا غدا . وإذا حدث عن فعل فى حين وقوعه غير منقطع كان كذلك ومن ذلك قولك : هذا ضاربٌ عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيدا الساعة »[١] .

هذه المضارعة بين اسم الفاعل المجرد من « ال » والفعل المضارع شرط فى عمله عند النحاة ، خلافا للكسائى وهشام وابن مضاء[٢] ، واستدلوا بقوله تعالى فى سورة الكهف : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[٣] ، وتأولها غيرهم على حكاية الحال[٤] ؛ كما تمسك الكسائى بجواز نحو : زيد معطى عمروٍ أمس درهما ، وظان زيدٍ أمس كريما . قال تعالى : وجاعلُ الليلِ سكنا[٥] [٦] . « وهذا الخلاف فى عمل الماضى دون (ال) بالنسبة إلى المفعول به »[٧] : « أما رفعه الفاعل الظاهر فلم يشترط الجمهور لذلك كونه بمعنى المضارع ، وإنما اشترطوا فقط الاعتماد »[٨] ، وهو الذى سنتناوله بعد ذلك . فيجوز قولنا : أقائم الزيدان ، وعلى قائم أبوه ، ورأيت عليا ملتثما جرحه ، بصرف النظر عن كون اسم الفاعل بمعنى المضارع ما دام معتمدا على ما قبله .

٢- أن يكون معتمدا على واحد من أربعة وهى :

الأول : النفى مثل قول الشاعر :

خليلى مـا وافٍ بعـهـدى انتـمـا **إذا لم تكونا لى على من أقـاطعُ**

---

(١) الكتاب / ١ : ٨٢ .
(٢) انظر شرح شذور الذهب / ٣٨٧ .
(٣) سورة الكهف : آية ١٨ .
(٤) انظر فى ذلك : شرح المفصل جـ٦ ص ٧٦ ، ٧٧ وشرح الكافية جـ١ ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، وهمع الهوامع جـ٢ ص ٩٥ ، ٩٦ وشرح الأشمونى على الألفية جـ٢ ص ٢٢٤ ... إلخ .
(٥) سورة الأنعام : آية ٩٦ (فى قراءة) .
(٦) انظر: شرح الكافية / ٢ : ٢٠٠
(٧) الأشمونى / ٢ : ٢١٩ .
(٨) انظر : حاشية الصبان / ٢ : ٢١٩ ، شرح الكافية / ٢ : ١٩٩ ، همع الهوامع / ٢ : ٩٥ .

الثانى : الاستفهام مثل قول الله سبحانه : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾(١) ، وقول الشاعر :

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نووا ظعنا ... إن يظعنوا فعجيبٌ عيشُ من قطنا

وقول الآخر :

أناوٍ رجالُك قتلَ امرئ ... من العز فى حبك اعتاض ذلا

الثالث : مخبر عنه باسم الفاعل مثل قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُ » (٢) على قراءة من نون « بالغ » ونصب « أمره » .

الرابع : اسم موصوف باسم الفاعل كقولنا : سلمت على طالب حامل مجلة الهلال مثلا .

ويتحقق هذا الشرط بالاعتماد على موصوف محذوف مثل قول الشاعر :

كناطح صخرةً يوما ليُوهنَها ... فلم يَضِرْها وأوهى قرنَه الوعلُ

وكذلك بالاعتماد على استفهام مقدر . مثل قول الشاعر :

ليت شعرى مقيمٌ العذرَ قومى ... لِيَ أم هم فى الحب لى عاذلونا ؟

على أن المراد : كوعل ناطح صخرة . وأمقيم العذر قومى ؟ ... إلخ (٣) .

كما أن من النحاة من قال بقيام اسم الفاعل بوظيفته إذا اعتمد على صاحب الحال فى مثل قولنا: عبر الجندى حاملةً يدهُ علمَ بلاده، كما قالوا باعتماده على حرف النداء، وفى ذلك يقول ابن مالك :

كفعله اسم فاعل فى العمل ... إن كان عن مضيه بمعزل

أو ولى استفهاما آو حرف ندا ... أو نفيا ، آو جا صفة أو مسندا

---

(١) سورة مريم : آية ٤٦ .

(٢) سورة الطلاق : آية ٣ .

(٣) انظرفى ذلك : شرح المفصل / ٦ : ٧٩ ، وشرح شذور الذهب من ص ٣٨٦ حتى ٣٩١ .

وقد خالف الكوفيون فى شرط الاعتماد وقالوا بقيام اسم الفاعل بوظيفة الفعل فى الرفع دون اعتماد [1] .

٣- ألا يكون مصغرا ولا موصوفا [2] ، خلافا للكسائى فيهما ، لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية . وقد احتج الكسائى بقول بعضهم : أظننى مرتحلا وُسوَيرافر سخا ، كما احتج لإعمال الموصوف بقول الشاعر :

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رجّعَتْ ذكرت سليمى فى الخليط المزايل

وقد نسب فى الهمع إعمال المصغر إلى الكوفيين إلا الفراء [3] . إذ المعتبر شبهه الفعل فى المعنى لا الصورة ، بدليل إعماله وهو مثنى ومجموع ، و « التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، مع أنهما لا يمنعان العمل . وما أجيب به من أنهما جاءا بعد استقرار عمله مفردا ، بخلاف التصغير والنعت، تحكم محض » [4] .

كما وافق بعض النحاة الكسائى « فى إعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها، وقيل إن هذا التفصيل هو مذهب البصريين والفراء ، وإن مذهب الكسائى وباقى الكوفيين هو إجازة ذلك مطلقا » [5] .

خلاصة الأمر أن النحاة يتفقون على إعمال اسم الفاعل - ومثله اسم المفعول - المقترن بأل الموصولة بصرف النظر عن الزمن . أما المجرد فيرفع الضمير سواء أكان للماضى أم لغير الماضى ، لكنه لا يرفع الفاعل الظاهر فى الحالتين إلا بشرط الاعتماد ، ولا ينصب المفعول به - كفعله - إلا إذا كان لغير الماضى مع استيفائه بقية الشروط الأخرى وأولها المضارعة . ومنها ألا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل.

هذه نظرة البصريين لاسم الفاعل المجرد من « ال » الموصولة . أما الكوفيون فلأن كلا من اسمى الفاعل والمفعول فعل عندهم له ما للفعل وعليه ما عليه لا

(١) انظر شرح المفصل / ٦ : ٧٩

(٢) انظر شرح الكافية / ٢ : ٢١٣ .

(٣) انظر : همع الهوامع / ٢ : ٩٥ ، وحاشية الصبان / ٢ : ٢١٩ .

(٤) حاشية الصبان / ٢ : ٢١٩ .

(٥) الأشمونى / ٢ : ٢١٩ ، ٢٢٠ بتصرف يسير .

يشترطون له أية شروط لكى يقوم بدور الأفعال . فهو يرفع عندهم وينصب دالا على المضى - حسبما رأى الكسائى - ، وكذلك إذا دل على الحال أو الاستقبال. كما لم يشترطوا له الاعتماد على شىء فأجازوا نحو: قائم زيد وناجح المحمدان، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ﴾ (١) ... إلخ . كما أجازوا قيامه بوظيفته وهو مصغر ، وكذلك إذا وصف .

هذه نظرة النحاة إلى علاقة اسمى الفاعل والمفعول بضمائمهما فى إيجاز . ولقد اتضح من عرض هذه العلاقة أن كلا من الصفتين يقوم بوظيفة الفعل مما يؤهله للدخول فى دائرة الأفعال .

هذه المشابهات الثلاث وهى : الناحية الشكلية - والدلالة على الحدث والزمن السياقى - والقيام بالعلاقات التى يقوم بها الفعل ، هى التى سوغت للكوفيين القول بفعلية (فاعل) و (مفعول) ، وإبعادهما عن دائرة الأسماء ، كماأنها هى التى سمحت للبصريين أن يقولوا بقيامهما بوظيفة الفعل رغم أنهما اسمان عندهم . ومن ثم اشترطوا لهما عدة شروط - سبق أن ذكرناها - لتتم لهما مشابهة الأفعال .

فهل ينطبق على هاتين الصفتين تعريف النحاة للأفعال ؟ وما مدى قبولهما للعلامات التى ذكرها النحاة ، واتفقوا عليها مميزات للفعل من بين أقسام الكلم ؟

لقد عرف سيبويه الفعل بأنه « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، و لما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » (٢) . وأمثلته بعد ذلك لتقسيمات الفعل تنفى أن تكون الصفات قسما من هذه الأقسام ينطبق عليه ما ينطبق عليها : « فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ، ومكث ، وحمد . وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا : اذهبْ ، واقتلْ ، واضربْ . ومخبرا : يقتل ، ويذهب ، ويضرب، ويُقْتَلُ ، ويُضْرَبُ . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت » (٣) .

ومع هذا لم يسلم تعريف سيبويه من النقد ، فقد اعترض عليه بأنه ذكر هذا التعريف وأمثلته فى أول كتابه ، ثم زعم بعد ذلك أن ليس وعسى ونعم وبئس أفعال ،

---

(١) الإنسان : آية ١٤ (٢، ٣) الكتاب / ١ : ٢ .

ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر . فلو قيل : إن تعريفه حدد أكثر الفعل وترك أقله اعترض عليه بأن من شروط الحد أن يكون جامعا مانعا [1] .

وقال الزجاجى : « الفعل على أوضاع النحويين : ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو : قام يقوم ، وقعد يقعد ، وما أشبه ذلك ، والحدث : المصدر . فكل شىء دل على ما ذكرناه معا فهو فعل . فإن دل على حدث وحده فهو مصدر نحو : الضرب والحمد والقتل . وإن دل على زمان فقط فهو ظرف زمان » [2] .

وقال الزمخشرى : « الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان» [3] .

والتعريف الذى استقر عليه النحاة للفعل فى النهاية هو أن الفعل : ما دل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة [4] . ويعنون بالمعنى : الحدث المفهوم من مادة الفعل ، وبالزمن - حسبما نرى - : الزمن الصرفى الذى هو معنى الصيغة مفردة . وعلى هذا لا يدخل اسما الفاعل والمفعول فى تعريف الأفعال؛ لأننا قد سبق أن قررناأن دلالتهما على الزمن دلالة سياقية نحوية ، وليست دلالة صرفية نابعة من الصيغة ، فضلا عن أنهما يدلان على موصوف بالحدث فى حين يدل الفعل على اقتران حدث بزمن . فهناك اختلاف فى كيفية الدلالة على الحدث أيضا بين اسمى الفاعل و المفعول وبين الفعل .

وإذا كان المتأخرون من النحاة بوجه خاص قد اهتموا غاية الاهتمام بتقديم تعريف منطقى لكل قسم من أقسام الكلمة يتحقق فيه ما يشترط فى أى تعريف منطقى من صفتى الجمع والمنع ، فإن متقدمى النحاة ومتأخريهم على السواء قد ميزوا كل قسم من الأقسام بعلامة فيه ينفرد بها عن قسيميه . وقد يكون هذا - فى

---

(١) انظر الصاحبى لابن فارس ص ٥٢ فقد أورد عدة تعريفات للفعل ونقد النحاة لها ثم ارتضى تعريفا .

(٢) الإيضاح فى علل النحو / ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) شرح المفصل / ٧ : ٢ .

(٤) انظر فى ذلك : الصاحبى / ٥٢ ، شرح الكافية / ٢ : ٢٢٣ ، فى النحو العربى : قواعد وتطبيق / ٢٠ .

رأيى - أسلم الطرق لمعرفة كل قسم من أقسام الكلمة لأنه يهتم فى معرفته بالبنية وما يتصل بها من سوابق ولواحق .

وقد اختلف النحاة فيما ذكروه من علامات الفعل بين مكثر من هذه العلامات ومقل . فعلى حين يذكر الرضى ست علامات للفعل هي : « قد ، والسين ، وسوف ، والجوازم، ولحوق تاء فعلت ، وتاء التأنيث الساكنة » (١) ، يبلغ بها صاحب الأشباه والنظائر بضع عشرة علامة هى : « تاء الفاعل ، وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد، والسين ، وسوف ، ولو ، والنواصب ، والجوازم ، وأحرف المضارعة، ونونا التوكيد ، واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وتغيير صيغه لاختلاف الزمان » (٢) فذكر كل ما يسبق الفعل أو يلحقه من أدوات وضمائر .

ولكن المشهور فى الدرس النحوى من علامات الفعل هى تلك العلامات التى ذكرها ابن مالك فى قوله :

بتا فعلتَ ، وأتتْ ، ويا افعلى ونون أقبلنَّ فعلٌ ينجلى

فهل يقبل اسما الفاعل والمفعول علامات الأفعال ؟

لقد سبق أن بينا جوانب المشابهة بين الصيغتين وبين الأفعال ، وهى الملابسات التى جعلت الكوفيين يعدونهما فعلا . لكننا حين نعرض علامات الأفعال على هاتين الصيغتين لنرى مدى قابليتهما لها نجد أنهما لا يقبلان من العلامات الكثيرة التى ذكرها صاحب الأشباه والنظائر غير نون التوكيد ، ونون الوقاية .

فهناك بعض أمثلة مسموعة ورد فيها اسم الفاعل وقد لحقته نون التوكيد مثل قول رؤبة :

أقائلنَّ أحضروا الشهودا

---

(١) شرح الكافية / ٢ : ٢٢١ .
(٢) الأشباه والنظائر / ٢ : ٩ .

فقال ابن جنى : « دل هذا أن نون التوكيد ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل . ولكن النحاة قالوا بأن ذلك نادر فلا يلتفت إليه ، فضلا عن أنه خاص بلغة الشعر، والشاعر يضطر فيرتكب أمورا متعسفة فلا يبنى عليها حكم»(١)

ومثل هذا يقال فى قول رؤبة أيضا (٢) :

يا ليت شعرى منكم حنيفا   أشاهرُنَّ بعدنا السيوفا ؟

كما وردت أمثلة مسموعة أيضا لحقت فيها نون الوقاية بآخر اسم الفاعل . من ذلك قول الرسول لليهود : « هل أنتم صادقونى » ، وقول الشاعر :

وليس الموافينى ليُرْفَدَ خائبا   فإن له أضعاف ما كان أمَّلا

وقول الآخر :

وليس بمعيينى وفى الناس ممتعٌ   صديقٌ إذا أعيا علىَّ صديقُ

غير أنا نقول : إن نون الوقاية وردت مع الحروف مثل : إن ، وأن ، ولكن ، وليت ، ولعل ، فهل قال أحد بفعلية هذه الأدوات لأنها قبلت نون الوقاية ؟

نون الوقاية إذا ليست دليلا على فعلية ما تدخل عليه لأنها قاسم مشترك بين الصفات والأفعال والأدوات ، فضلا عن أنها « فى بعض صور اسم الفاعل واسم التفضيل قد تزيل - أحيانا - اللبس وتمنع الغموض ، وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللغة وتدعو إليه . ففى مثل : من صادقى ؟ - إذا كانت مكتوبة - قد تقرؤها من إضافة المفرد إلى ياء المتكلم الساكنة ، أو من إضافة جمع المذكر إلى ياء المتكلم المدغمة فى ياء الجمع فتكون الياء مشددة مفتوحة . ولا يزيل هذا اللبس إلا نون الوقاية فوق ما تجلبه من خفة النطق . وفى هذه الحالة وأشباهها تكون النون مرغوبة ، بل مطلوبة عملا بالأصل اللغوى العام الذى يدعو للفرار من كل ما يوقع فى لبس جهد الاستطاعة » (٣) .

(١) العينى : شرح شواهد الألفية بهامش خزانة الأدب / ١ : ١٢٠ .
(٢) السابق / ١ : ١٢٢ .
(٣) النحو الوافى / ١ : ٢٥٥ ، ٢٥٦

وإذا كنا قد اعتبرنا العلامات هى أبرز ما يميز قسما من أقسام الكلم عن الآخر فإن عدم قبول صيغتى (فاعل) و (مفعول) - ومثلهما فى ذلك تماما صيغ المبالغة، والصفة المشبهة ، وصفة التفضيل - لعلامات الأفعال مسوغ للقول بأنهما قسم آخر قائم بذاته هو كما سبق أن قلنا : قسم « الصفات » .

مدى صلة الصفات بالأسمـــاء :

لقد اختلف النحاة فى تعريف الاسم اختلافا بينا لا يذكر بجواره اختلافهم فى تعريف الفعل . وقد أراح سيبويه نفسه من عناء التعريف ، فالاسم عنده : «رجل، وفرس ، وحائط » [1] . وعلى الرغم من أن أمثلته لا تنتظم كل ما يشمله الاسم من أنواع عند متأخرى النحاة ، فإن مجرد اعتماده على التعريف بالمثال من بين الإنسان والحيوان والجماد يشعر بإحساس سيبويه بعجز أى تعريف عن أن يحيط بالاسم حسبما تصوره عامة النحاة .

لقد أطنب سيبويه نسبيا فى التعريف بالفعل ، ولمس الحرف لمسا أشعر بمفهومه الدقيق ، ثم ترك الاسم معتمدا على هذه الأمثلة الثلاثة . وكأنه بذلك يقول: إن الاسم هو ما ليس بفعل ولا حرف، متخلصا بذلك من دعوى عدم دلالة الحد على المحدود التي هوجم بها فيما بعد تعريفه للفعل [2] .

ولكن من تلا سيبويه من النحاة حاولوا وضع تعريف لأقسام الكلمة الثلاثة . فما تعريفهم للاسم ؟

يقول المبرد : « أما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمر، وما أشبه ذلك » [3] وهو على رغم تعريفه يسير على درب سيبويه فى التعريف بالأمثلة ، لأن دعوى دلالة الأسماء على معنى ليست خاصة بالأسماء وحدها، وإنما هى شركة بين الأسماء والأفعال والحروف أيضا . أما الاسم عند

---

(١) الكتاب / ١ : ٢

(٢) انظر الصاحبى / ٥٢

(٣) المقتضب / ١ : ٣

الزمخشرى فهو : « ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران [1] .

وهو عند الزجاجى : « ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا فى حيز الفاعل والمفعول . هذا الحد داخل فى مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم » [2] .

أما الفارسى فى إيضاحه فبعد أن قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، أخبر أن « ما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم ، ومثال الإخبار عنه قوله : عبد الله مقبل ، وقام بكر ، فمقبل خبر عن عبد الله وقام خبر عن بكر ، والاسم الدال على معنى غير عين نحو : العلم والجهل فى هذا الاعتبار كالاسم الدال على عين . تقول العلم حسن ، والجهل قبيح ، فيكون (حسن) خبرا عن العلم ، كما كان (مقبل) خبرا عن عبد الله فى قوله : (عبد الله مقبل) [3] » .

ونلاحظ أن الفارسى هنا يعرف الاسم بالعلامة تاركا التعريف بالحد الذى سار عليه أكثر النحاة ، وسنرى فيما بعد كيف أن الإخبار عن الاسم عد أبرز السمات التى تميزه عن كل من الفعل والحرف وبقية أقسام الكلم .

وهكذا تضاربت آراء النحاة فى تحديد الاسم تضاربا كبيرا ، حتى إن احمد ابن فارس أورد فى كتابه « الصاحبى » عشرات التعريفات للاسم منسوبة إلى أصحابها ، ووقف بينها مترددا حائرا لا يدرى أيها يفضل ، وأيها يترك ، فقال فى نهاية ما أورد : « هذه مقالات القوم فى حد الاسم ، يعارضها ما قد ذكرته ، وما أعلم شيئا مما ذكرته سلم من معارضة . والله أعلم أى ذلك أصح . وذكر لى عن بعض أهل العربية أن الاسم ما كان مستقرا على المسمى وقت ذكرك إياه ولازما له ، وهو قريب » [4] .

---

(١) شرح المفصل / ١ : ٢٢

(٢) الإيضاح فى علل النحو / ٤٨ .

(٣) الفارسى : الإيضاح / ٢ (مخطوط - دار الكتب ١٠٠٦) .

(٤) انظر : الصاحبى / ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١

أما صاحب الأشباه والنظائر فقد أورد نقاشا فى حد الاسم فى المسألة الثالثة من المسائل الثمانى التى وردت على ابن الشجرى ، تم بعده الاتفاق على أسلم حدود الاسم من الطعن وهو : « الاسم ما دل على مسمى به دلالة للوضع » (١) .

غير أن التعريف السارى فى أكثر المؤلفات النحوية المتأخرة هو أن الاسم « ما دل على معنى فى نفسه دلالة غير مقترنة بزمان » (٢) .

مثل هذا الخلاف الشديد بين النحاة فى حد الاسم يجعلنا لا نأمن لأى تعريف من تعريفاتهم ؛ إذ أقل ما يقال فيه : أنه مطعون فيه من نحوى آخر لا يقل شأنا عن صاحب التعريف . ولكنا نرتضى بحذر شديد التعريف الذى أورده السيوطى فى (الأشباه والنظائر) فى مسائل ابن الشجرى وهو : « الاسم ما دل على مسمى به دلالة للوضع » . أقول : بحذر شديد ، لأن التخريجات والشروح التى أتبع بها التعريف لا تخدم الغرض الذى ارتضيناه من أجله . وهى فى غالب الأمر تخريجات متعسفة ، ومحاولات متكلفة لإدخال ما ليس اسما فى حد الاسم . فلو تأملنا الأسماء كلها حق التأمل وجدناها - فى رأى صاحب التعريف - « لا يخرج شىء منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها فى الإظهار والإضمار ، وما كان واسطة بين المضمر والمظهر ، وذلك أسماء الإشارة ، وعلى تباين الأسماء فى الدلالة على المسميات من الأعيان والأحداث ، وما سميت به الأفعال من نحو : صه ، وايه ، ورويد ، وبَلْهَ ، وأُفّ ، وهيهات . فالمسمى بصه : قولك اسكت وبابه حدث ، وبرويد : أمهل ، وببله : دع ، وبأُفّ : أتضجر ، وبهيهات : بعد ، وكذلك ما ضمن معنى الحرف نحو : متى ، وأين ، وكم ، وكيف (٣) » إلى آخر ذلك الحشد الهائل من الكلمات المختلفة الطبيعة والوظيفة والدلالة التى حشدها صاحب التعريف حشدا تحت تعريفه . فمن الذى يقتنع بأن الضمير يدل على مسمى به دلالة للوضع وهو يختلف باختلاف مرجعه ؟ !!

---

(١) الأشباه والنظائر / ٤ : ١٤٩ .

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ٤

(٣) انظر : الأشباه والنظائر / ٤ : ١٤٩ ، ١٥٠ .

ومن القائل بأن الضمير الإشارى وضع دالا على مسمى، ولا يحدده فى ذهن السامع ولا يبين عن المراد منه غير قرينة الحضور الواقعى أو الذهنى للمشار إليه؟

إننا نرتضى هذا التعريف لأنه - فعلا - يفى بما نقصد بمصطلح « الاسم » من ناحية المعنى إذ الاسم ما دل على مسمى مثل : رجل ، محمد ، قط، نبت، فضل ، علم .. إلخ .

وهذا بالطبع لا ينطبق على أى من الصفات الخمس وهى : صفة الفاعل ، وصفة المفعول ، وصفة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وصفة التفضيل ؛ لأن كل صفة من هذه لا تدل على مسمى بها ، وإنما تدل على الموصوف بما تحمله من معنى الحدث ، فهى بذلك تختلف عن الاسم من ناحية الدلالة .

وبحسب هذا التعريف الذى ارتضيناه « يشتمل الاسم على خمسة أقسام :

الأول : الاسم المعين ، وهو الذى يسمى طائفة من المسميات الواقعة فى نطاق التجربة ، كالأعلام وكالأجسام والأعراض المختلفة . ومنه ما أطلق عليه النحاة اسم الجثة ، وهو المعنى بما ورد فى قول ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة ، وإن يفد فأخبرا

الثاني : اسم الحدث ، وهو يصدق على المصدر ، واسم المصدر ، واسم المرة ، واسم الهيئة . وهى جميعا ذات طابع واحد فى دلالتها إما على الحدث أو عدده أو نوعه ؛ فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان « اسم المعنى ».

الثالث : اسم الجنس ، ويدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعى كعرب وترك ونبق ، وبجع ، واسم الجمع كإبل ونساء .

الرابع : مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وهى: اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة . ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة اسما يشملها هو قسم « الميميات » . وليس منها المصدر الميمى على رغم ابتدائه بالميم الزائدة ، لأنه إن اقترب من هذه الثلاثة صيغة فإنه يتفق مع المصدر من جهة دلالته

على ما يدل عليه المصدر ، فإذا نظرنا إليه فى ضوء تعدد أبنية المصادر لم نجد صعوبة تحول دون عده واحدا من هذه الأبنية ، لا واحدا من الميميات .

الخامس : الاسم المبهم ، وأقصد به طائفة من الأسماء التى لا تدل على معين، إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها ، وتحتاج عند إرداة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام . فمعناها معجمى لا وظيفى ، ولكن مسماها غير معين ، وذلك مثل : فوق ، وتحت ، وقبل ، وبعد ، وأمام ، ووراء ، وحين ، ووقت ، وأوان .. إلخ » (١) .

ولأن الحدود التى أوردها النحاة للاسم لا تنتظم المحدود فى أكثر الأحيان ، نحاول التعرف على مدى الصلة بين الأسماء والصفات من خلال العلامات .

على أنه من الواجب الآن أن نشير باختصار إلى استعمالين شائعين من استعمالات البنى والصيغ الوصفية **أولهما** : استعمالها استعمال الأسماء ، فينطبق عليها ما ينطبق على الأسماء من تعريف وتنكير ودلالة وغير ذلك ، وذلك حين يتعدد المعنى الوظيفى للصيغة الوصفية ، فنحن نجد فى التراث العربى أعلاما مثل : المتوكل ، والمأمون ، وسعيد بن المسيب ، وحسان بن ثابت ، وأشعب ، وغير ذلك من الأعلام التى كانت فى الأصل صفات ، بل إنها فى استعمالات سياقية أخرى لم تخرج عن وصفيتها . وإذا فلابد من أن نراعى مثل هذه الاستعمالات فنحكم عليها حكمنا على الأسماء، ونعاملها معاملتها وندخلها دائرتها . وسنتناول هذا الموضوع بالتفصيل فى الفصل الثانى عند حديثنا عن النقل وتعدد المعنى الوظيفى .

ثانيهما : استعمال الصيغ الوصفية مع ضمائمها من مرفوعات ومنصوبات . وفى هذه الحالة تخلص الصيغ لوصفيتها وتؤدى دورها الذى عرفت به من دلالة على موصوف بالحدث ، ومن القيام بعلاقات الإسناد والتعدية ، وغير ذلك من وظائفها . ولنقارن بين هذه التعبيرات :

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها / ٩٠ ، ٩١ .

القاهرة عاصمة مصر	**مصر هي القاهرة أعداءَها**
المأمون خليفة عباسى	**المسلم هو المأمونُ جانبُه**
قابلت سعيدا صديقى	**قابلت صديقى سعيدا قلبُه**
سلمت على والد أشرف	**هل أشرفُ منك أحد ؟**

لنرى أن كلا من : القاهرة ، والمأمون ، وسعيد ، وأشرف قامت فى المجموعة الأولى بدور وظيفى يختلف تمام الاختلاف عن دورها فى المجموعة الثانية ؛ فهى فى الأولى أسماء ينطبق عليها ما ينطبق على الأسماء ، وهى فى الثانية أوصاف أدت دورها، وارتبطت بضمائمها إن مرفوعة وإن منصوبة ، وتحملت على المستوى النحوى معنى الزمن الذى لم يشتم منها فى استعمالات المجموعة الأولى .

ويجب ألا يفهم من قولنا : « استعمال الصيغ الوصفية مع ضمائمها » أن كل صيغة وصفية مجردة عن الضمائم هى من قبيل الأسماء . فقد ترد الصفة بلا ضمائم مطلقا، وتظل مع ذلك على وصفيتها إذا لم تنقل إلى إطار الأسماء عن طريق تعدد معناها الوظيفى ، لأن فيها قابلية القيام بالعلاقات السياقية لو اقتضى المقام ذلك . وهذا يعنى أننا حين نقارن الاسم والصفة نعنى بالصفة ما يستعمل مثل صفات المجموعة الثانية ، لا مجرد ما ورد على صيغ الصفات الخمس .

ولقد اختلف النحاة فى علامات الاسم وحصرها مثلما اختلفوا فى تحديده ، حتى إن نحويا واحدا كالسيوطى يذكر فى مؤلف من مؤلفاته خواص الاسم فيحصرها فى: ١- النداء ٢- التنوين ٣- حرف التعريف ٤- الإسناد إليه ٥- الإضافة ٦، ٧ - الجر وحرفه ٨- عود الضمير عليه ٩- مباشر الفعل (١) ثم نجده فى مؤلف آخر يقول : « تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهى : الجر وحروفه ، والتنوين ، والنداء ، و « ال » ، والإسناد إليه ، وإضافته ، والإضافة إليه، والإشارة إلى مسماه ،

---

(١) انظر : همع الهوامع / ١ : ٥، ٦ .

وعود ضمير إليه، وإبدال اسم صريح منه ، والإخبار به مع مباشرة الفعل ، وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه ومعناه ، وهذا ما في كتب ابن مالك . ونعته ، وجمعه تصحيحا ، وتكسيره، وتصغيره ، ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب فى (وافيته) . وتثنيته، وتذكيره، وتأنيثه ولحوق ياء النسبة له، ذكر هذه الأربعة صاحبا اللب واللباب، وكونه فاعلا ، أو مفعولا ، ذكرهما أبو البقاء العكبرى فى اللباب ، وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الابتداء ، وواو الحال ، ذكر هذه ابن فلاح فى مغنيه . وذكر ابن القواس فى (شرح ألفية ابن معط) لحوق ألف الندبة ، وترخيمه ، وكونه مضمرا ، أو علما ، أو مفردا منكرا ، أو تمييزا ، أو منصوبا حالا » (١) .

وهكذا اتسعت دائرة العلامات كما اتسعت من قبل دائرة التعريفات حتى دخل فيها ما ليس من علامات الاسم المختصة به، مثل لام الابتداء التى تدخل على المضارع ، وواو الحال التى تدخل على الماضى المقترن بقد وغيره . ولكن هناك من العلامات ما اشتهر حتى صار معروفا بين الدارسين بأنه علامات الاسم ، ويمثل هذه العلامات المشهورة قول ابن مالك فى ألفيته :

بالجر ، والتنوين ، والندا ، وأل ومسندٍ ، للاسم تمييزٌ حصل (٢)

فما نصيب الصفات من هذه العلامات المتفق عليها معالم يهتدى بها لمعرفة الاسم ؟

أولاً : الجر :

وهو علامة شكلية وضعها النحاة لينماز بها الاسم عما عداه من أقسام الكلم. وهو يشمل عندهم الجر بالحرف والإضافة والتبعية (٣) .

ونحن نعترف بادئ ذى بدء أن الجر باعتباره علامة شكلية قاسم مشترك بين الأسماء والصفات، ونقصد بالجر فى هذا المجال : الجر اللفظى ، لأنه هو العلامة

(١) الأشباه والنظائر / ٢ : ٤، ٥

(٢) انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص ٥، ٦، ٧ .

(٣) السابق / ٥

الشكلية المرادة ، أما الجر المحلي كما يراه النحاة فليس سمة من سمات الاسم - فى رأيى - لأنه ينطبق على الضمائر وبعض الظروف . وإن كانوا هم يعممون المصطلح ليشمل كل ما أدخلوه فى دائرة الأسماء .

على أن اعترافنا باشتراك الاسم والصفة فى قبول الجر لا يعنى اتفاقهما فى كل شىء ، فقد يتفق الطرفان فى شىء ويختلفان فى أشياء تكون كفيلة بإعطاء كل سمته وطبيعته التي ينفرد بها . فحين أقول : (يسمو فى نظرى كل متقنٍ عملَه) ، نجد أن كلمة « متقن » قد قبلت الجر اللفظى ، فهل يعني هذا أن ندخلها فى دائرة الأسماء لمجرد قبولها الجر ؟

إن الكلمة دلت على موصوف بالإتقان ولم تدل على مسمى حتى تكون اسما محضا . فضلا عن أنها تشعر فى سياقها بزمن الحال والاستقبال أهلها لذلك السياق الذى وردت فيه ، والتنوين الذى شرطه لها النحاة لكى تقوم بدورها الوظيفى كما يجب. والكلمة مع هذا كله ارتبطت بما بعدها من منصوب « ارتباط علاقة سياقية جعل لها دلالة وظيفية ومعنوية خاصة » [١] . والنحاة كما ورد فى مؤلفاتهم يقولون « إن الأسماء لا تعمل » [٢] !! فكيف تكون كلمة « متقن » اسما لمجرد قبولها الجر وقد قامت بوظيفة يأبى النحاة أن تقوم بها الأسماء ؟

فإن قيل : إن النحاة يقصدون بالأسماء التى لا تعمل أسماء الذوات واضعين إياها فى مقابلة الصفات ، قلت : ألا تعتبر هذه المقابلة دليلا فى جانبنا يشير بوضوح إلى الاختلاف بين النوعين ، ويقول بصراحة : إن الأسماء شىء غير الصفات ؟!!

« إن اسم الفاعل فى المثال مجرور ولكنه بنفس الوقت محتمل للحدث المنصرف إلى زمن ، واقترانه بعلامة من علامات الاسم الشكلية وهى الجر ، وبعلامة من علامات الفعل المعنوية وهى الحدث المنصرف إلى زمن بنفس الوقت ،

---

(١) اسم الفاعل / ٢٦

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف / ١ : ٣٤

مسوغ لإخراجه من الاسمية إلى إقليم آخر يكون فيه قسيما للاسم والفعل والحرف. فلو كانت كلمة « متقن » اسما محضا لما دلت على حدث منصرف إلى زمن ، ولما ارتبطت بضمائمها فى الجملة ارتباطا يختلف تماما عن ارتباط الأسماء بأجزاء التركيب الكلامى العرفى » (١) .

نخلص من هذا إلى أن الجر لا يمكن أن يكون سببا كافيا لإدخال الصفات فى إطار الأسماء لوجود مسوغات أخرى كافية تفردها عنها ، وإلا أدخلنا الفعل الماضى دائرة الأدوات لمجرد اشتراكهما فى البناء .

ثانيًا : التنويـــن :

« وهو على أربعة أقسام : **تنوين التمكين :** وهو اللاحق للأسماء المعربة كزيد ورجل ، إلا جمع المؤنث السالم نحو : مسلمات ، وإلا نحو : جوار وغواش وسيأتى حكمها . **وتنوين التنكير :** و هو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو : مررت بسيبويه وسيبويهٍ آخر . **وتنوين المقابلة :** وهو اللاحق لجمع المونث السالم نحو : مسلمات ، فإنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم كمسلمين . **وتنوين العوض:** وهو على ثلاثة أقسام : عوض عن جملة ، وهو الذى يلحق « إذ » عوضا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ (٢) ، أى : حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، فحذف « بلغت الروح الحلقوم » ، وأتى بالتنوين عوضا عنه. وقسم يكون عوضا عن اسم وهو اللاحق لـ « كل » عوضا عما تضاف إليه نحو : كلٌّ قائم ، أى : كل إنسان قائم، فحذف « إنسان » وأتى بالتنوين عوضا عنه . وقسم يكون عوضا عن حرف : وهو اللاحق لـ (جوار وغواش) ونحوهما رفعا وجرا(٣) » .

---

(١) اسم الفاعل / ٢٦ .

(٢) سورة الواقعة : آية ٨٤ .

(٣) شرح ابن عقيل / ٦.٥ .

« وهذه الأنواع الأربعة - يقصد تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض - مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد فى غيره »(١) .

هذه هى أنواع التنوين الأربعة التى ذكرها النحاة علامة للاسم . فأى هذه الأنواع يلحق الصفات ؟

أما تنوين التنكير وتنوين العوض فمبعدان عن مجال المناقشة ، إذ يختص تنوين التنكير بالمبنيات وليست الصفات من المبنيات ، كما أن تنوين العوض يغطى حالات خاصة ليست لها صفة العموم والشمول ، وهى مع ذلك لا تكاد تقف على قدم حتى تفرق بين قسم وآخر من أقسام الكلم .

بقى تنوين التمكين وتنوين المقابلة . ونحن نرفض فكرة المقابلة هذه ، فليس التنوين فى « مسلمات » - فى رأينا - مقابلا للنون فى جمع المذكر السالم ، لأننا نجد النون فى جمع المذكر تثبت مع الألف واللام ، فيقال : المحمدون والمحمدين، على حين لا يثبت التنوين فيما جمع بالألف والتاء مع الألف واللام فنقول : المسلمات دون تنوين .

لم يبق إذًا إلا تنوين التمكين سواء لحق المفرد أو الجمع . فما صلة هذا النوع من التنوين بالصفات ؟

تخرج صفة التفضيل من مجال النقاش إذ لا تقبل أى نوع من التنوين لخصوصية فيها سماها النحاة : « الوصفية ووزن الفعل » فضلا عن أنها لا تستعمل دون ضمائم ، فإما أن تتبعها (من) جارة للمفضول ، وإما أن تدخل عليها (أل) ، وإما أن تضاف . وهى فى كل هذه الحالات غنية عن التنوين . أما الصفات الأربع الباقية - وهى صفة الفاعل وصفة المبالغة وصفة المفعول والصفة المشبهة - فتقبل التنوين . فهل هو التنوين الذى يلحق الأسماء ؟ أو هو تنوين خاص بالصفات ؟

يجب - قبل أن نجيب على هذا التساؤل - أن نفرق بين سياقين ترد فيهما الصفات : سياق ترد فيه الصفة مفردة مجردة من الضمائم المرفوعة أو المنصوبة ،

---

(١) التصريح على التوضيح / ١ : ٣٥ .

وسياق آخر ترد فيه الصفات وقد وليتها ضمائمها وارتبطت بها ارتباط علاقة سياقية .

أما السياق الأول ، فالتنوين فيه لا يختلف عن تنوين الأسماء من الناحية الشكلية . فحين أقول : (السحابة ممطرة ، والعدو غدار ، وعلى مؤدب ، وسعاد جميلة) لا يختلف التنوين فى كل من (ممطرة ، وغدار ، ومؤدب ، وجميلة) عنه فى (رجل) من قولنا : رأيت رجلا . لكن يبقى الاختلاف فى دلالة هذا التنوين !!

إن التنوين فى (رجل) - كما يقولون - هو تنوين التمكين الدال على تمكن (رجل) فى باب الاسمية . فما دلالة التنوين فى كل من (ممطرة ، وغدار ، ومؤدب ، وجميلة) فى الأمثلة السابقة ؟

إنه التنوين الدال على سلب الصلة والإضافة اللفظية . فالصلة حين تكون الصفة مقترنة بأل الموصولة ، والإضافة حين يتلوها المضاف إليه ، يظهر هذا جليا حين نقارن بين قولنا : سعاد جميلة ، وسعاد هى الجميلة ، وسعاد جميلة الوجه .

ولا يمنع هذا أن يشتم فى الصفة المنونة - كالاسم - نوع من التنكير يزول بوقوعها صلة أو مضافة .

ومع هذه المشابهة الشكلية فى التنوين تبقى الصفة صفة والاسم اسما ؛ لأن لكل منهما دلالته ووظيفته التي لا يشاركه فيها الآخر، فالاسم ما دل على مسمى به « رجل » ، والصفة تدل على موصوف بالحدث ؛ : مؤدب ، جميل ، غدار ... إلخ .

أما التنوين فى السياق الثانى ، وهو السياق الذى ترد فيه الصفة متبوعة بضمائمها مرفوعة أو منصوبة ، فهو بلا أدنى شك يختلف عن تنوين الأسماء ، إذ يؤهل الصفة للارتباط بضمائمها دالة بهذا التنوين على الحال أو الاستقبال ، حتى إن هذا التنوين ليعتبر فى حكم الموجود إذا حذف تخفيفا ، ويبقى على الرغم من ذلك ظاهرة شكلية تدل على الحال أو الاستقبال حسب السياق الاستعمالى ، فى مقابل الإضافة التى تعد ظاهرة شكلية تدل على الماضى ، كما ذهب إلى ذلك

الكسائى فى مناقشته أبا يوسف فى مجلس هارون الرشيد من تفريق بين قولهم : أنا قاتلُ غلامِك - بالإضافة - وأنا قاتلٌ غلامَك - بالتنوين - ، إذ إن الوصف إذا كان مضافا مثل : أنا ملقى خطبةِ الجمعةِ دل على إلقاءٍ ماض ، وإذا كان منونا نحو : أنا مُلْقٍ خطبةَ الجمعة ، دل على توقع إلقاء فى المستقبل (١) .

وكما ذهب إلى ذلك الفراء حين عرض لقوله تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ (٢) وقوله جل شأنه : ﴿ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ﴾ (٣) ، إذ قال : « نون فيهما عاصم والحسن وشيبة المدنى ، وأضاف يحيى بن وثاب ، وكل صواب . ومثله : ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ (٤) و « بالغٌ أَمْرَهُ » ، و ﴿ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ (٥) و « موهنٌ كيدَ الكافرين ». وللإضافة معنى مضى من الفعل ، فإذا رأيت الفعل قد مضى فى المعنى فآثر الإضافة فيه . تقول : (أخوك آخذُ حقِه) فتقول هنا : (أخوك آخذُ حقِه) ويقبح أن تقول (آخذٌ حقَّه) . فإذا كان مستقبلا لم يقع بعد قلت : (أخوك آخذٌ حقَّه) . ألا ترى أنك لا تقول : (هذا قاتلٌ حمزةَ) لأن معناه ماض فقبح التنوين لأنه اسم » (٦) .

وهذا يعنى أن التنوين فى الصفات المرتبطة بضمائمها يختلف تماما عن تنوين الأسماء ، إذ يجىء « لتفريغ الصفة لإحدى علاقتى الإسناد والتخصيص حيث يتبعها المرفوع مع العلاقة الأولى ، والمنصوب مع العلاقة الثانية . أو أن التنوين فى الصفة حين يفهم عن طريق الدلالة العدمية وهو أفضل وأدق ، يكون معناه سلب الصلة والإضافة . فالصلة حين تكون الصفة مع « أل » ، والإضافة حين يتلوها المضاف إليه اللفظى » (٧) .

---

(١) فى النحو العربى : نقد وتوجيه / ١٢٥ ، ١٢٦ بتصرف يسير ، وانظر : فى النحو العربى : قواعد وتطبيق / ٢٣ والأشباه والنظائر /٣: ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢، ٣) سورة الزمر : آية ٣٨ .

(٤) سورة الطلاق : آية ٣ .

(٥) سورة الأنفال : آية ١٨ .

(٦) معاني القرآن / ٢ : ٤٢٠ .

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٠٢ .

إن التنوين فى الاسم دليل على تمكنه فى باب الاسمية ، لكنه فى الصفات يبعد بها عن الأسماء؛ لأنه « تنوين خاص يلحق هذه الأبنية إذا أريد لها أن تدل على المستقبل » [1] ، فهو تنوين وظيفى يتيح للصفات الدلالة الزمنية المعينة ، كماأنه يفرغها لإحدى علاقتى الإسناد أو التخصيص أو للعلاقتين معا .

ثالثًا : النداء :

وهو كما عرفوه « طلب الإقبال بيا أو إحدى أخواتها » . وهذا يعنى أن الكلمة إذا وقعت مناداة بعد أداة نداء موجودة أو محذوفة فهى من الأسماء .

ولكن الذى يلفت النظر حقا فى كتب النحو أن بعض النحاة يجعل النداء مسوغا من مسوغات عمل الصفة.

يقول ابن مالك :

كفعله اسم فاعل فى العمل   إن كان عن مضيه بمعزل

وولى استفهاما او حرف ندا   أو نفيا او جا صفة أو مسندا [2]

ويقول صاحب الخزانة عند قول الشاعر : يا سارق الليلةِ أهلَ الدارِ : « قال السيد فى شرح الكشاف : وأهل الدار منصوب بسارق لاعتماده على حرف النداء كقولك : يا ضاربا زيدا ، ويا طالعا جبلا ، وتحقيقه أن النداء يناسب الذات فاقتضى تقدير الموصوف : أى يا شخصا ضاربا » [3] . فالنحاة وضعوا القاعدة أولا ، وهى أن النداء من علامات الاسم ، وحين وجد بعضهم أن الوصف بعده يكون مرتبطا بضميمة مرفوعة مثل : يا حسنا فعله ، أو منصوبة مثل : يا طالعا جبلا ، جعل النداء واحدا من الأشياء التى يعتمد عليها الوصف ليتسنى له العمل . لكن جمهور النحاة رفض أن يعتد بالاعتماد على حرف النداء ، إذ « المعتمد ما يقرب الوصف من الفعل ، وحرف النداء لا يصلح لذلك لأنه مختص بالاسم لكونه من علاماته ، فكيف يكون مقربا من الفعل ؟ » [4] .

---

(١) فى النحو العربى : نقد وتوجيه / ١٢٦ .

(٢) شرح ابن عقيل / ٢٩٢ .

(٣) البغدادى : خزانة الأدب / ١ : ٤٨٥ .

(٤) منار السالك / ٢ : ٩ .

لكن العرب نطقوا هكذا على الرغم من قواعد النحاة فكان لابد من ذلك التسويغ القائل باعتماد الوصف على موصوف محذوف؛ فيا ضاربا زيدا تقديرها يا شخصا ضاربا زيدا .

والذى أراه أن مثل هذا التركيب نودى فيه الوصف مع ضميمته ككل بعد أن نقلا إلى معنى المفرد ، واستعملا استعماله . إن (طالعا جبلا) وأمثاله تركيب جملى استعمل استعمال الأسماء فنودى بعد أن نقل عن الجملة الوصفية إلى الاسمية ، وليس وصفا عاملا كما يقولون ، وما أكثر ما تحكى الجمل المسمى بها كبرق نحره ، وتأبط شرا ... إلخ (١) .

ويؤنسنى فى نظرتي هذه قول السيوطى : « فإن قلت : كيف يكون قولنا : يا خيرا من زيد ، ويا ضاربا رجلا ، معرفة وقد خرج بلفظ النكرة ؟ قلت : فإن تعريفه يكون على وجهين ، أحدهما : أن تسمى بذلك رجلا ، فيصير قولك : يا خيرا من زيد ، ويا ضاربا رجلا بمنزلة قولك : يا زيد ، ويا عمرو ونحوهما من الأسماء المختصة .

والوجه الثانى : أن تقبل بندائك على رجل معين تخصه من جميع من بحضرتك ، فيصير قولك : يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا بمنزلة قولك : يا رجل لمن تقبل عليه » (٢) .

هذا إذا دخل حرف النداء على صفة دخلت مع ما بعدها فى علاقات . أما دخوله على الصفة المجردة عن ضمائمها فى مثل قولنا : يا قاتل ، فلأن الصفة قد قربت هنا من دائرة الأسماء وإن لم تدخلها لأن المنادى هنا تعرف بالنداء ومن ثم سموه نكرة مقصودة ، وهو بتعرفه ذاك كأنه سمى بهذا الوصف فأصبح له شارة .

حرف النداء إذا سمة من سمات الأسماء .. لكنه حين يدخل على الصفات لا يكون دليلا على اسميتها ، وإنما يدل - بقليل من الإمعان - على أنها صفات .

---

(١) انظر همع الهوامع /٢ : ١٥٤

(٢) الأشباه والنظائر / ٣ : ٢٦٨ .

رابعًا : « أل » :

من بين العلامات التى اتفق عليها النحاة ليميز بها الاسم عن قسيميه : الفعل والحرف أداةُ التعريف « ال » . ويكاد الإجماع ينعقد على أن « ال » التي يتميز بها الاسم هى المُعَرِّفة ، أو بتعبير آخر « ال غير الموصولة » (١) لأن الموصولة لا تدخل إلا على الصفة الصريحة على حد تعبيرهم .

ونحن نتفق معهم فى أن « ال » المعرفة من علامات الأسماء ، لأن « التعيين لا يكون إلا للأسماء فإذا وردت « ال » مع الصفات فهى ضمير موصول وليست أداة تعريف ، ويرجع ذلك إلى طبيعة دلالة الصفة لا إلى « ال » نفسها ، فالصفات تدل على موصوف بالحدث فتكون ذات صلة بالحدث من نوع ما » (٢) .

ولكن النحاة لم يتفقوا على موصولية « ال » الداخلة على الصفات ، كما لم يتفقوا على ما يمكن أن يقع صلة لأل هذه . فلابد إذا من مناقشة هذين العنصرين .

أما القول بموصولية « ال » الداخلة على الصفة الصريحة فصدر عن جمهور النحاة وخاصة أعلامهم . يفهم ذلك من قول سيبويه : « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فعل فى المعنى ، وما يعمل فيه . وذلك قولك : هذا الضارب زيدا ، فصار فى معنى : هذا الذى ضرب زيدا وعمل عمله ، لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين . وكذلك : هذا الضارب الرجل وهو وجه الكلام » (٣).

وهذا الذى فهم من قول سيبويه صرح به من بعده جمهور النحاة ، فقالوا : بوجود نوع من « ال » يسمى (ال) الموصولة (٤) ؛ يقول ابن يعيش « فأما الألف واللام

---

(١) التصريح على التوضيح / ١ : ٣٨ .

(٢) اللغة العربية : معناها ومبناها / ١٥٧ .

(٣) الكتاب / ١ : ٩٣ .

(٤) انظر : شرح المفصل / ٢ : ١٤٣، والأشمونى / ١ : ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، والتصريح / ١ : ١٤٢ وشرح الكافية / ٢ : ٣٧ ، ٣٨ ومغنى اللبيب / ١ : ٤٧ ، ٤٨ ، والنحو الوافى / ١ : ٣٢٠ ، ٣٢١ ..... إلخ .

فتكون موصولة بمعنى الذى فى الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول ، تقول : هذا الضارب زيدا ، والمراد : الذى ضرب زيدا . وهذا المضروب ، والمراد : الذى ضُرِبَ أو يُضْـرَبُ . وذلك أنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل ، فلما لم يمكن ذلك لتنافيهما فى التعريف والتنكير توصلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنى الذى بأن نووا فيها ذلك ، ووصلوها بالجملة كما وصلوا الذى بها، إلاأنه لما كان من شأنها ألا تدخل إلا على اسم حولوا لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل أو المفعول ، وهم يريدون الفعل . فإذا قلت : الضارب ، فالألف واللام اسم فى صورة الحرف ، واسم الفاعل فعل فى صورة الاسم » (١) غير أنه من بين النحويين من قال بأنها حرف موصول ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف (٢) .

لكن مثل هذه الآراء وجدت من بين جمهور النحاة من تصدى لها بالرد والتفنيد ، فلو كانت « ال » حرفا موصولا لجاز تأويلها مع صلتها بمصدر كما يحدث مع أن ، وما ... إلخ . ولو كانت حرف تعريف لما قربت الصفات إلى الفعلية ، ولما أهلتها للارتباط بضمائمها المرفوعة والمنصوبة بصرف النظر عن الزمن الذى يتم فيه الحدث . وقد دلل النحاة على اسمية « ال » بأدلة منها :

(١) « عود الضمير عليها فى نحو : قد أفلح المتقى ربه . وقال المازنى : عائد على موصوف محذوف . ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف فى غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها (٣) .

(٢) لو جاز عمل اسم الفاعل أو المفعول المقترن بأل لاعتماده على الموصوف المحذوف أو المقدر كما ذهب إلى ذلك المازنى « لم يعمل بمعنى الماضى كما لا يعمل المجرد منها ، بل كان هو الأولى بترك العمل الفعلى لأنه دخله على مذهبه ما هو من خواص الأسماء أعنى : لام التعريف ، فتباعد به عن شبه الفعل . وأيضا لو كانت لام

---

(١) شرح المفصل / ٣ : ١٤٣

(٢) الأشمونى / ١ : ١٣٠ .

(٣) الأشمونى / ١ : ١٣٠ .

التعريف الحرفية لم يحذف النون قياسا فى نحو : الحافظو عورة العشيرة كما لا يحذف مع المجرد منها » (١) .

(٣) « استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف إذا قلت : جاء الكريم المحسن. فولا أن الألف واللام هنا اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف ، لقبح خلوها عن الموصوف مع الألف واللام كما يقبح بدونها » (٢) .

(٤) دخولها على الفعل فى نحو : ماأنت بالحكم التُرْضَى حكومته، والمعرفة مختصة بالاسم . وليس يفت فى عضدنا قول جمهور النحاة : إن دخولها على المضارع من باب الضرورة الشعرية القبيحة أو الشذوذ . فقد أورد صاحب الخزانة ستة شواهد لدخول « ال » على المضارع (٣) . كما أن مذهب ابن مالك جواز ذلك اختيارا وفاقا لبعض الكوفيين (٤) . وقد أشار أحد علماء اللغة المحدثين إلى أن «شيوع مثل هذا الاستعمال فى العراق يشير إلى أن هذا لم يكن شذوذا . ولكن « ال» كانت اسم موصول لدى بعض القبائل العربية التي ورثت العراقية الحديثة استعمالاتها اللغوية . ومثال هذا الاستعمال فى العراقية :

اليُباع لا يرد	أى : الذى يباع لا يرد
الدكاكين التُؤجّر	أى : الدكاكين التى تؤجر
الكتب التُقْرأ	أى : الكتب التى تقرأ ... إلخ » (٥) .

ومن هنا لم يكن صوابا - فى رأيى - ما ذهب إليه أحد الباحثين حين قال ببعد القول بموصولية « ال » عن الصواب ، وارتأى أنها فى كل ما دخلت عليه من المشتقات حرف تعريف ، مقررا أن ليس معها من مقومات الموصولية شىء . « فلو

(١) شرح الكافية / ٢ : ٣٨ .

(٢) ابن الناظم : شرح الألفية / ٣٣ .

(٣) انظر خزانة الأدب/ ١ : ١٤ ، ١٥ .

(٤) انظر الأشمونى / ١ : ١٣٦ .

(٥) د. عبد الرحمن أيوب : محاضرات فى اللغة / ١٥٥ .

كانت اسما لأتت صلتها جملة أو شبه جملة ، ولكن ما بعد «ال» مفرد » (١) . ويرد عليه قول ابن يعيش : « واسم الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع فى تقدير الجملة كسائر الصلات » (٢) . وقول صاحب النحو الوافى : إن صلتها « هى شبه الجملة المكون من الصفة الصريحة مع مرفوعها (٣) » ، وقد سبق لى أن قررت أن الصلة بحسب مفهومنا للجملة تعد من التركيب الجملى (٤) .

ولو كانت « ال » اسما - فى نظر الباحث - « لعاد عليها الضمير وهو العائد، ومثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ ﴾ (٥) لا ضمير فى الصفة «مصدقين أو مصدقات» (٦) . وقد اختار الباحث لتأييد رأيه صفة مجردة من ضمائمها حتى تسلم له وجهة نظره . ولكنا نقول : إن جمع كل من الصفتين قد دلنا بصيغته على نوع الضمير العائد على « ال » ، وهو « هم » فى المصدقين، و «هن » فى المصدقات.

« ولو كانت اسما لقدر الإعراب على « ال » كما يقدر على الذى ، و لكن الإعراب ظاهر على آخر ما دخلت عليه « ال » (٧) . ونجيب عليه بما أجيب به عن نفس الاعتراض فى شرح التسهيل من أن « مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة ، لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه ، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة ، والجمل لا تتأثر بالعوامل . فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غير جملة ، جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع » (٨) ، كما أن بعض النحويين يعامل الموصول والصلة معاملة المركب المزجى ، فإذا كان المركب المزجى

---

(١) عبد الله الجمال : الموصولات وجملة الصلة فى القرآن الكريم / ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٢) شرح المفصل/ ٣ : ١٥٢

(٣) النحو الوافى/ ١ : ٣٥١ .

(٤) انظر التمهيد

(٥) سورة الحديد : آية ١٨ .

(٦) الموصولات وجملة الصلة ٣٩٠ .

(٧) السابق .

(٨) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٢٧ ، ٢٢٨ تحقيق د. عبد الرحمن السيد : القسم الأول ، وانظر الأشمونى ١ : ١٣٠ .

كلمتين امتزجتا واتحدتا حتى صارتا كلمة واحدة لا يمكن معرفة خواص مفرد يهما فكذلك الموصول مع صلته [(١)] . ويضيف الباحث اعتراضا رابعا هو أنه « لو كانت موصولة لما تقدمت (فيه) على الزاهدين من قوله تعالى : ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [(٢)] ، إذ لا يجوز تقديم شىء من الصلة أو متعلقاتها على الموصول» [(٣)] .

ولكنى أقول : ما المانع فى أن تنفرد صلة « ال » بحكم خاص من ناحية الرتبة كما انفردت بحكم خاص فى تضامها مع الصفات والمضارع ؟

والعجيب أن الباحث بعد هذا كله يقول : « إن دخول « ال » على المشتق يزيد قدرته على العمل فيجعله يعمل إذا كان للماضى كما يعمل وهو للمستقبل » [(٤)] ، ويرى أنها علي الرغم من ذلك كله حرف تعريف « وأنها بدخولها على الصفة أبعدت عنها التنوين كما أبعدت عنها الإضافة لغير ما فيه « ال » ، وهما علامتان من علامات الاسم ، فقربتها من الحدث الصادر عن ذات ، فلا نقول : إن دخول « ال » أبعد الصفة عن شبه الفعل ، بل نقول : إنها قربتها من شبه الفعل : !! ألم تمنع الصفة من التنوين والفعل لا ينون ؟ أو لم تمنع الصفة من الإضافة لغير ما فيه «ال» والفعل لا يضاف » [(٥)] ؟

فكيف تكون حرف تعريف ثم تقرب الصفة من شبه الفعل ؟

لقد منعت الصفة من التنوين والفعل لا ينون !! ومنعتها من الإضافة لغير ما فيه « ال » والفعل لا يضاف !! أفتكون إذاً معرِّفة لأن الفعل يعرف فتقرب بها الصفة من شبه الفعل ؟ !! أو تكون علامة من علامات الاسم وتقرب الصفة من الدلالة على الحدث الصادر عن ذات ؟ !!

---

(١) انظر التضام فى النحو العربى لصلاح بكر ٦٦ ، وهمع الهوامع ١ : ٨٨ ، وشرح المفصل ٣ : ١٥٠ .

(٢) سورة يوسف : آية ٢٠ .

(٣) الموصولات وجملة الصلة ٣٩٠ .

(٤) السابق ٣٩٤ .

(٥) الموصولات وجملة الصلة

أرى أن الباحث أخطأ الطريق وأراد أن يمسك بخيط الاعتراض فانقطع منه قبل أن يخطو الخطوة الأولى . !!

إن « ال » التى تقرب الصفة من شبه الفعل - على حد تعبيره - « ال » الموصولة وليست المعرفة لأن المعرفة أداة تعيين، ولا تعين الصفات ولا الأفعال ، وإنما تعين الأسماء ، « ومحل كونها موصولة فى نحو ذلك حيث لا عهد ، وإلا فهى حرف تعريف اتفاقا نحو : جاء محسن فأكرمت المحسن ، قاله الرضى . ومراده : حيث لا عهد خارجى ، وإلا فالصلة لابد أن تكون معهودة بالعهد الذهنى »[1] .

ثبت إذا أن هناك نوعا من « ال » يسمى « ال الموصولة » يجرى عليه ما يجرى على الموصولات الأخرى من حاجته إلى صلة وعائد وغير ذلك من متطلبات الموصولية ، مع انفرادها ببعض المقومات الأخرى التى تحتمها طبيعتها الخاصة من ناحية التكوين الصيغى والوظيفة اللغوية فى الكلام .

فما الذى قاله النحويون فى صلة « ال » هذه ؟

لقد كاد إجماعهم ينعقد على أن صلة « ال » هى « الصفة الصريحة »[2] ، أى : الخالصة للوصفية . فلماذا يشترطون خلوص الصفة للوصفية ؟

لقد سبق القول بأن هناك استعمالين للصيغ والبنى الوصفية : استعمال تؤدى فيه الصفة دور الأسماء أداء تاما، وذلك حين يتعدد معنى الصيغة الوظيفى أو يحدث فيها نقل من فصيلة الصفات إلى فصيلة الأسماء ، وقد مثل النحاة للنقل بأبطح وأجرع وصاحب ، وقالوا : إن مثل هذه الأسماء غلبت عليها الاسمية ، كما مثلوا للصيغ التى يتعدد معناها الوظيفى بحسب السياق الاستعمالى بأعلام مثل : «المنصور، والهادى ، والمأمون، والمتوكل من أسماء الخلفاء العباسيين ، ومثل : الحاجب لما فوق العين، والقاهرة ، والمنصورة ، والمعمورة من أسماء البلاد المصرية »[3] .

---

(١) حاشية يس على التصريح / ١ : ١٣٧ .

(٢) انظر : الأشمونى / ١ : ١٣٥ والتصريح / ١ : ١٤٢ . والمغنى/ ١ : ٤٧ والهمع/ ١ : ٨٥ .. إلخ .

(٣) النحو الوافى / ١ : ٣٥٢ .

ومثل هذه الصيغ حين تستعمل استعمال الأسماء يجرى عليها ما يجرى على الأسماء من علامات ، فتكون « ال » الداخلة عليها حرف تعريف ، لا موصولة .

ولن نقول مثل قولهم : إن مثل هذه الصيغ غلبت عليها الاسمية ، وإنما نقول : إنها مبان وصفية نقلت إلى الاسمية ، أو إنها صيغ وصفية تعدد معناها الوظيفى فاستعملت أسماء، وهذا لا ينفى أن تستعمل فى بعض السياقات استعمال الصفة لأن هذا هو أصل استعمالها ؛ ففى مثل قولنا :

القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية - عاشت مصر القاهرةُ صلابتُها كلَّ غزاة أرضها .

استعملت كلمة (القاهرة) فى المثال الأول اسما علما و « ال » فيها معرفة ، أما فى المثال الثانى فقد استخدمت صفة فاعل ارتبطت بضميمتيها المرفوعة والمنصوبة، وأدت معنى الحدث المنصرف إلى زمن ، فأل فيها موصولة ، والصفة مع ضمائمها قامت بدور الصلة لهذا الموصول الاسمى .

النحاة على حق إذا حين يشترطون لكون « ال » موصولة أن تكون صلتها صفة صريحة ، أى لم تستخدم فى السياق استخدام الأسماء .

فأى أنواع الصفات الخمس فى رأيهم يعد من الصفات الصريحة ؟

لقد اتفقوا على صفة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة ، واختلفوا فى الصفة المشبهة، فقد أجاز كونها صلة لأل بعض النحاة ، ومنهم ابن مالك الذى جزم بإمكان ذلك . (١)

أما المانعون فعللوا لذلك بضعفها وقربها من الأسماء ، ورجحه ابن هشام فى المغنى لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل (٢) .

وعلة المانعين ليست بقوية ، فلا يمنع كون الصفة المشبهة للثبوت من وقوعها صلة لأل ما دامت تتفق فى المعنى مع مثيلاتها من الصفات الأخرى.

---

(١) انظر : همع الهوامع / ١ : ٨٥ ، شرح ابن عقيل / ٥٧ .
(٢) انظر : مغنى اللبيب / ١ : ٤٧ .

أليست تدل على موصوف بالحدث ؟

أليست ترتبط مع ضمائمها بعلاقات سياقية فترفع وتنصب - على حد تعبيرهم - فى مثل قولنا : جاء الحسن وجهُه ؟

ثم إنهم عللوا لوصل « ال» بالمضارع - أحيانا - فى مثل الْيُجدع « بمشابهته اسم المفعول[(١)] » كما قالوا بأنها توصل باسم المفعول لتأوله معها بالمضارع المبنى للمجهول ، مما يدل على تهافت أدلتهم ، وسريان الدور المنطقى فيما يستدلون به .

إن « ال » مع صفة الفاعل والمفعول والمبالغة موصولة لأنها دخلت على صفات صريحة ، فإذا دخلت على الصفة المشبهة الخالصة للوصفية فهى أيضا اسم موصول لتحقق نفس العلة التى قيل من أجلها إن « ال » موصولة وهذا هو ما قاله العينى فى تعليقه على قول الشاعر :

وما أنت باليقظان ناظرُه إذا نسيتَ بمن تهواه ذكر العواقِبِ

« الألف واللام فى اليقظان موصولة ، فلو جرّها انصرف يقظان، وإلا كان غير منصرف للوصف والألف والنون المزيدتين . قوله : ناظرهُ ، مرفوع باليقظان لأن الصفة المشبهة بالفعل تعمل عمل فعلها كاسم الفاعل واسم المفعول ، والتقدير : « ما أنت بالذى يتيقظ ناظرة » فلفظة يقظان مع فاعله صلة للموصول ، والضمير المجرور بالإضافة عائد إليه » [(٢)] .

أما صفة التفضيل فلم يشذ منهم أحد فيقول بأن « أل » الداخلة عليها موصولة، بل قال الجميع بأنها معرفة لأن أفعل التفضيل لا يرفع الظاهر باطراد إلا فى مسألة الكحل [(٣)] ، ومن ثم فهو فى أكثر أحواله لا يقوم بوظيفة الفعل ، وإنما يعامل معاملة الأسماء .

وأنا أرفض هذه النظرة لصفة التفضيل . ولعل مرجعها فى أذهان النحاة أنه لم يرد مثال واحد موثوق به وقع فيه أفعل التفضيل مع ضميمته صلة لأل . ولكن هل

---

(١) شرح الكافية / ١ : ١٣ .

(٢) شرح شواهد الألفية بهامش خزانة الأدب / ١ : ٢١٧

(٣) انظر حاشية الصبان / ١ : ١٣٥ .

يجوز - قياسا على ما حكاه سيبويه من جواز مثل مررت برجل أفضل منه أبوه - أن نقول : مررت بالرجل الأفضل منه أبوه، فتكون « أل » موصولة ، وصفة التفضيل مع ضميمتها صلة لها ؟

إن صفة التفضيل تدل على موصوف بالحدث على طريق تفضيله على غيره ممن يشترك معه فى نفس الصفة . لكنى ألاحظ أنها حين تستخدم مقترنة بأل لا تقترن بمن الجارة للمفضول ، كما أنها تتنافى مع الإضافة . فيقال : زيد الأفضل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات أو الفضل . ولا يجوز عدم مطابقة الصفة لما قبلها (١) .

ألا يعنى هذا أن صفة التفضيل حين تقترن بأل تستخدم استخدام صفة الفاعل ، ومن ثم فأل الداخلة عليها هى هى « أل » الداخلة على صفة الفاعل . أى أنها موصولة ؟

أظنها كذلك !!

من كل ما تقدم نجد أن هناك فارقا بين « ال » التى وضعها النحاة علامة للأسماء إذ تكون أداة تعيين ، ولا يقبل التعيين غير الأسماء ؛ وبين « ال » الداخلة على الصفات ، إذ تؤدى وظيفة الموصول فتحتاج إلى صلة وعائد . وإن كانت لصلتها خصوصيات ليست فى جميع الصلات .

خامسًا : الإسناد إليه :

هذه الخاصة هى أبرز الخصائص التى ذكرها النحاة ليتميز بها الاسم وهى «أن يسند إليه ما تتم به الفائدة ، سواء كان المسند فعلا ، أو اسما ، أو جملة . فالفعل كقام زيد . فقام فعل مسند ، وزيد مسند إليه . والاسم نحو : زيد أخوك ، فالأخ مسند وزيد اسم مسند إليه . والجملة نحو : أنا قمت ، فقام فعل مسند إلى التاء ، وقام والتاء جملة مسندة إلى (أنا) (٢)» .

---

(١) انظر شرح ابن عقيل / ٣٢١

(٢) شرح شذور الذهب / ١٩، وانظر الأشباه والنظائر / ٢ : ٥ .

ولا يمكن للحرف أن يقع موقع المسند إليه « لأن الحرف لا معنى له فى نفسه، فلم يفد الإسناد إليه ولا إسناده إلى غيره » (١) . أما الفعل فلا يقع إلا موقع المسند لأنه دائما يحمل سمة الحكم الذى يحتاج إلى من يسند إليه . أو بتعبير ابن يعيش : « لأن الفعل خبر، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئا ، إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف نحو : قام زيد ، وقعد بكر . والفعل نكرة لأنه موضوع للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة لأنه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة » (٢) .

فالاسم إذاً يقع مسندا إليه ولا يقع موقع المسند إلا بالنقل، أو تعدد المعنى الوظيفى للبنية الاسمية حين تقع خبرا فى مثل قولنا : النخيل نبات ، ومحمد رجل ، وفاطمة امرأة .

أما الصفات فبإمكانها أن تقع مسندا إليه كالأسماء . ومن ذلك ما ورد من قوله تعالى : ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى الأُمَمِ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلاَّ نُفُورًا﴾ (٣) ، وقول ابن الرومى فى «وجد» المغنية :

فى هوى مثلها يخف حليمٌ ... راجحٌ حلمه ، ويغوَى رشيدُ

كما أن بإمكانها أن تقع مسندا مثل الأفعال وهو أغلب استعمالاتها وأوضحها.

ومع أن هذا هو رأى أستاذنا الدكتور تمام حسان فإنى أختلف معه فى تمثيله لوقوع الصفات مسندا إليه بقوله : جاء الحسن وجهه ، وحُمِدَ المصونُ شرفُه، وقوله إن كلا من الحسن فى الجملة الأولى ، والمصون فى الجملة الثانية كان من قبيل المسند إليه باعتبار ما قبله ومن قبيل المسند باعتباره ما بعده (٤) . فحسن فى الجملة الأولى ، ومصون فى الجملة الثانية لم يقعا إلا موقع المسند باعتبار ما

---

(١) شرح المفصل / ١ : ٢٤ .

(٢) السابق .

(٣) سورة فاطر : آية ٤٢ .

(٤) انظر : اللغة العربية: معناها ومبناها / ١٠٣ .

بعدهما فقط . أما المسند إليه كل من جاء وحمد فهو الموصول مع صلته كاملين . فأل هى فاعل جاء ، وهى نائب فاعل حمد ، ولأن الموصول لا يكتمل إلا بصلته ، وتقع منه الصلة موقع عجز المركب المزجى من صدره، كان الفاعل فى الجملة الأولى هو (الحسن وجهه) ، ونائب الفاعل فى الجملة الثانية هو (المصون شرفه) باعتبار كل من التركيبين اسما واحدا لا انفصام بين أجزائه ، ولا يمكن تفريق بعضها عن بعض فى الحكم .

ثبت إذا أن الاسم يمتاز بوقوعه موقع المسند إليه فى حين يمكن للصفة أن تقع موقع المسند وموقع المسند إليه كليهما وهذا يعنى أن الصفات ليست بأسماء .

سادسًا : الإضافة :

من أبرز العلامات التى ذكرها النحاة - غير ابن مالك - للاسم وقوعه موقع المضاف . فما كنه إضافته ؟

وهل هناك فرق بين إضافة الأسماء وإضافة الصفات ؟

قال الرضى : « واختص الإضافة ، أعنى : كون الشىء مضافا بالاسم ، لأن المضاف إما متخصص كما فى : غلام رجل ، وإما متعرف كما فى : غلام زيد ، والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر فى لام التعريف . وأما الإضافة فى نحو : ضارب زيد ، وحسن الوجه ، ومؤدب الخدام ، وإن لم تخصص المضاف ولم تعرفه ، فهى فرع الإضافة المحضة ، فلا يكون المضاف أيضا فى مثلها إلا اسما »(١) .

وكلام شارح الكافية يشعر أن هناك فرقا بين الإضافة فى النوع الأول ، والإضافة فى النوع الثانى إذ إن الإضافة فى النوع الأول تفيد التعريف أو التخصيص وهما من خصائص الاسم مثل لام التعريف تماما . أما الإضافة فى النوع الثانى فلم تفد تعريفا ولا تخصيصا فماذا تفيد إذا ؟

---

(١) الرضى : شرح الكافية / ١ : ١٥ .

« إنما تفيد هذه الإضافة التخفيف لأن الأصل فى الصفة أن تعمل النصب ، ولكن الخفض أخف منه إذْ لا تنوين معه ولا نون ، قاله فى المغنى ، أو تفيد رفع القبح . أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما فى : ضارب زيد وضاربات عمرو ، ومضروب العبد ، وحسن الوجه ، ففى هذه الصفات تنوين ظاهر، حذف للإضافة ، أو بحذف التنوين المقدر كما فى : ضوارب زيد ، وحواج بيت الله ، ففى ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للإضافة بدليل نصبهما المفعول » (١) .

وقد سميت الإضافة فى النوع الأول محضة ومعنوية . أما أنها محضة فلأنها ليست فى نية الانفصال ، وأما أنها معنوية فلأنها أفادت أمرا معنويا هو تخصيص المضاف أو تعريفه بحسب ما يضاف إليه . وسميت الإضافة فى النوع الثانى غير محضة ، ولفظية ، « وإنما سميت هذه الإضافة غير محضة لأنها فى نية الانفصال، إذ الأصل فى (ضاربُ زيدٍ) (ضاربٌ زيدًا) كما بينا، وإنما سميت لفظية لأنها أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف فإن (ضاربُ زيدٍ) أخف من (ضاربٌ زيدًا) (٢) » .

إن إضافة الصفة إلى معمولها إذا كانت دالة على الحال أو الاستقبال هى إضافة لفظية ، « فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لأنها ليست فى تقدير الانفصال » (٣) . ومثل كونه بمعنى الحال والاستقبال كونه بمعنى الاستمرار التجددى . واعتبار إضافة الصفة الدالة على الحال أو الاستقبال أو الاستمرار التجددى إضافة لفظية مبنى - فى رأى النحاة - على كونها عاملة فى محل المضاف إليه؛ إذ إن المجرور فى اللفظ ليس مجرورا على الحقيقة، وإنما هو على نية التنوين ، فالإضافة كأنها لم تكن، ومن هنا سميت إضافة لفظية لكون المقصود بها أمرا لفظيا هو مجرد التخفيف على الجهاز النطقى . قال سيبويه : « واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ولا يتغير فى المعنى شىء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر

(١) الأزهرى : التصريح على التوضيح / ٢ : ٢٨ .
(٢) شرح شذور الذهب / ٣٢٧ .
(٣) مغنى اللبيب / ٢ : ١١٢ .

ودخل فى الاسم معاقبا للتنوين فجرى مجرى : غلام عبد الله فى اللفظ لأنه اسم وإن كان ليس مثله فى المعنى والعمل . وليس يغير كف التنوين - إذا حذفته مستخفا- من المعنى شيئا ، ولا يجعله معرفة ، فمن ذلك قوله عز وجل : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (١) و ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾ (٢) و ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾(٣) و﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ (٤) فالمعنى معنى : ﴿ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ (٥) . ويزيد هذا عندك بيانا قوله عز وجل : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ (٦) و ﴿ عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾(٧) فلو لم يكن هذا فى معنى النكرة والتنوين ، لم توصف به النكرة » (٨) .

وقد كرر سيبويه هذا المعنى فى أكثر من موضع مؤكدا أن التنوين هنا حذف تخفيفا وهو مراد ما دام المتحدث قد قصد بالصفة الحال أو الاستقبال (٩) ، مستدلا على ذلك بوقوع الصفة نعتا للنكرة على الرغم من كونها مضافة إلى معرفة مما يشعر بأنها لم تستفد تعريفا مما أضيفت إليه ، فهى إذًا إضافة على معنى التنوين . « ومما يزيد هذا الباب إيضاحا أنه على معنى المنون قول النابغة :

احكم كحكم فتاة الحى إذ نظرت   إلى حمام شراع وارد الثمد

فوصف به النكرة . وقال المرار الأسدى :

سل الهموم بكل معطى رأسه   ناج ، مخالط صهبة متعيّسِ

فهو على المعنى لا على الأصل ، والأصل التنوين ، لأن هذا الموضع لا يقع فيه

---

(١) سورة آل عمران : آية ١٨٥ .

(٢) سورة القمر : آية ٢٧ .

(٣) سورة السجدة : آية ١٢ .

(٤) سورة المائدة : آية ١ .

(٥) سورة المائدة : آية ٢ .

(٦) سورة المائدة : آية ٩٥ .

(٧) سورة الأحقاف : آية ٢٤ .

(٨) الكتاب / ١ : ٨٣ ، ٨٤ .

(٩) انظر : الكتاب الجزء الأول صفحات ٨٥ ، ٨٦ ، ٢١١ ، وانظر أيضا : أسرار العربية ص ١١١ ط . ليدن . وانظر المقتضب الجزء الرابع ص ١٤٩ .

معرفة . ولو كان الأصل هنا ترك التنوين لما دخله التنوين ولا كان نكرة ، وذلك أنه لا يجرى مجرى المضارع فيما ذكرت لك [1] » .

ولم يختلف النحاة فى إضافة اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة واعتبارها لفظية مثلما اختلفوا فى إضافة أفعل التفضيل . وكما قالوا عن « أل » الداخلة عليه إنها معرفة وإنه اسم ، قالوا عن إضافته إنها محضة ، وهذا رأى الأكثرين « خلافا لابن السراج والفارسى وأبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع ، وابن عصفور، ونسبه إلى سيبويه وقال : إنه الصحيح بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم . ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وأن المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة . قال : وذلك باطل لأن البدل بالمشتق يقل ا هـ كلام ابن عصفور فى شرح الجمل . وهذا الذى حكاه عن سيبويه واختاره ، إنما حكاه ابن مالك عن الفارسى واختار خلافه، وزعم أن ذلك قول سيبويه » [2] .

ولعل وجهة نظر النحاة فى كون إضافة أفعل التفضيل محضة راجع إلى أنه لا يحتوى فى غير الإضافة على التنوين حتى يقال بالتخفف منه عن طريق الإضافة اللفظية ، لكنا نعلل لكون الإضافة لفظية بأنها صفة أضيفت لما بعدها علي غير طريق إضافة الأسماء مما يفيد تعريفا أو تخصيصا، ولأن أفعل التفضيل صفة ، ووقع نعتا لنكرة وهو مضاف لمعرفة ، فإضافته إذا غير إضافة الأسماء وهى على ذلك إضافة لفظية [3] ، وإلا ما قال بعض النحاة بحذف التنوين المقدر فى مثل : (ضوارب زيد وحواج بيت الله) « ففى ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للإضافة بدليل نصبهما المفعول » [4] . هذا كله إذا كانت الصفات بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار التجددى ، أما إذا كانت بمعنى الماضى نحو : ضارب زيد أمس فهى

---

(١) الكتاب / ١ : ٨٥

(٢) التصريح على التوضيح / ٢ : ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف / ٢ : ٢٨٩ ، وحاشية الصبان / ٢ : ١٨٣ ، وخزانة الأدب / ٢ : ٢٢٨ .

(٤) التصريح / ٢ : ٢٨ .

عند النحاة إضافة محضة « لنقص مشابهته المضارع التى هى العلة فى عمله » (١) ، وكذلك إذا كان للاستمرار الثبوتى . ولم يخرج على إجماعهم غير الكسائى إذ اعتبرها أيضا لفظية . ونحن معه فى رأيه ذاك معتمدين على قول النحاة أنفسهم بأن إضافة الصفة المشبهة لفظية مع أنها للثبوت والدوام، وليست بينها وبين المضارع أية مشابهة إلا إذا أفاد المضارع الاستمرار ، فكيف تعد إضافة الصفة المشبهة الدالة على الثبوت والدوام لفظية فى حين تعد إضافة الصفات الأخرى الدالة على نفس المعنى معنوية ؟ أعتقد أن هذا تحكم محض !! « ذلك أن اسم الفاعل فى هذه الحالة يدل على حدث قام به فاعله فى زمن هو الماضى ، موجه إلى ضميمة ارتبطت به بشكل خاص يوجبه نظام اللغة ، فحين تقول مثلا (محمد مكرم أخيك أمس) ، فإن كلمة (مكرم) تدل بوضوح على الحدث وهو الإكرام قام به فاعله ، وهو فى الحقيقة (محمد) ، هذا الإكرام موجه إلى (أخيك) فى زمن معين هو زمن الماضى . فالدور الذى قام به اسم الفاعل (مكرم) فى الجملة ، والدلالات التى تميز بها، بارتباطه بضميمته (أخيك) بعلاقة سياقية لها دلالتها الخاصة - كل تلك الأمور مبررة لانتفاء الاسمية منه » (٢) .

الإضافة إذا قرينة على ماضوية الصفة ، كما كان التنوين قرينة على كونها للحال أو الاستقبال . يدل على ذلك قول الفراء : « وللإضافة معنى مضى من الفعل، فإذا رأيت الفعل قد مضى فى المعنى فآثر الإضافة فيه، تقول (أخوك آخذ حقه) فنقول ههنا (أخوك آخذُ حقِه) ، ويقبح أن تقول (آخذٌ حقَّه) . فإذا كان مستقبلا لم يقع بعد قلت : (أخوك آخذٌ حقَّه) . ألا ترى أنك لا تقول : (هذا قاتلٌ حمزةَ) لأن معناه ماض فقبح التنوين لأنه اسم » (٣) .

من كل ما سبق يتضح لنا أنه إذا كانت إضافة الاسم دليلا على اسميته ، فإن

---

(١) حاشية الصبان / ٢ : ١٨١ .
(٢) اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / ١٢٣ .
(٣) معانى القرآن / ٢ : ٤٢٠ .

إضافة الصفة أيضا دليل من أدلة انفرادها عن الاسم ، وتمتعها بسمات خاصة لأنها تضاف على غير طريقة الأسماء ، وتؤدى بإضافتها وظائف لغوية وسياقية غير ما تؤديه إضافة الأسماء .

إن إضافة الأسماء تفيد التعريف أو التخصيص ، أما إضافة الصفات فتفيد الماضوية أو التخفيف. ويؤنسنا فى تميز إضافة الصفات وكونها دليلا على وصفيتها «أنه ليس فى العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة فى هذا الباب ، وذلك قولك : هذا الحسن الوجه، أدخلوا الألف واللام على (حسن الوجه) لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبدا ، فاحتاج إلى ذلك حيث منع ما يكون فى مثله البتة ، ولا يجاوز به معنى التنوين » (١) .

هذا كله فى إضافة الصفات إذا أدت وظائفها المنوطة بها . أما إذا نقلت إلى الاسمية ، أو بتعبير آخر : أما إذا تعدد معناها الوظيفى فاستخدمت أسماء فإضافتها محضة تفيد ما تفيده إضافة الأسماء من التعريف والتخصيص مثل : حاجب الخليفة ، وقاضى مصر ... إلخ .

هذه هى أبرز علامات الاسم التى ذكرها النحاة . وقد استعرضناها واحدة واحدة ، ورأينا كيف أنها - وهى الدلائل على اسمية الأسماء - كانت معالم تهدينا إلى انفراد الصفات عن الأسماء بسمات تخصها وعلامات تميزها .

على أن القارئ لكتب النحو العربى فى موضوعات أخرى غير ما خصص أبوابا لعلامات الأفعال أو الأسماء يجد من الملاحظات المتناثرة هنا وهناك ما يؤيد وجهة النظر السابقة ، وهى انفراد الصفات عن كل من الأسماء والأفعال .

(١) ففى باب الخبر مثلا يركز النحاة على تقسيم الخبر المفرد إلى ضربين : ضرب يتحمل الضمير ، وضرب خال منه ، « فالذى يتحمل الضمير ما كان مشتقا من الفعل نحو : اسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وما كان

---

(١) الكتاب / ١ : ١٠٣

نحو ذلك من الصفات . وذلك قولك : زيد ضارب ، وعمرو مضروب ، وخالد حسن ، ومحمد خير منك ؛ ففى كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لابد منه، لأن هذه الأخبار فى معنى الفعل فلابد لها من اسم مسند إليه » (١) .

أما الضرب الذى لا يتحمل الضمير فهو الاسم المحض . وهذا يعنى أن النحاة قد فطنوا منذ البدء إلى خيوط دقيقة للفرق بين الصفات والأسماء ، وعلى الرغم من أن الكوفيين وعلى بن عيسى الرمانى من المتأخرين من البصريين قد ذهبوا إلى أن الضرب الثانى يتحمل الضمير هو أيضا ، إلا أنهم عللوا لذلك بما يخدم هدفنا ، إذ قالوا : إنه يتحمل الضمير « لأنه وإن كان اسما جامدا غير صفة ، فإنه فى معنى ما هو صفة ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك ، وجعفر غلامك ، لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء ، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهى القرابة ، ومعنى الغلامية وهى الخدمة إليه ، وهذه المعانى معانى أفعال (٢) » .

وكأن الكوفيين يريدون أن يقولوا بتعبير جديد : إن الاسم الجامد يتحمل الضمير إذا وقع موقعا خاصا بالصفات ، أى : إذا نقل من الاسمية إلى الوصفية عن طريق تعدد معناه الوظيفى . وتعدد معنى الصيغة الوظيفى ونقلها من قسم من أقسام الكلم إلى قسم آخر عمل مشروع معترف به فى العربية . وفى حالة حدوث مثل هذا النقل يكون « السياق هوالمكان الطبيعى لبيان المعانى الوظيفية للكلمات . فإذا اتضحت وظيفة الكلمة فقد اتضح مكانها فى هيكل الأقسام التى تتقسم الكلمات إليها » (٣) .

(٢) يقول النحاة : إن « المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه فلا يقال : قام أنا » (٤) . فإما أن يكون مستترا ، وإما أن يكون بارزا متصلا كقمت . على حين يتعين عندهم فى الضمير المرتفع بالوصف – إن لم يكن مستترا – أن يكون

---

(١) شرح المفصل / ١ : ٨٧ ، الأشمونى / ١ : ١٦٢ .

(٢) السابق / ١ : ٨٨ .

(٣) د. تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة / ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٤) مغنى اللبيب / ٢ : ١٣٢ .

بارزا منفصلا « ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا ، فألف قائمان ، وواو قائمون من قولك : الزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، ليستا بضميرين ، كما هما فى : يقومان، ويقومون ، بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا إعراب » [1] ويعللون لذلك بأن «طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ، ولأن المرفوع بالوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر ، بخلاف فاعل الفعل [2] ».

وعلى الرغم من أننا لا نرتضى تعليلهم ذاك ، لأننا لا نقول مثلهم : إن الفاعل هنا سد مسد الخبر فإنا نلمح فى قولهم بانفصال الضمير مع الوصف وعدم انفصاله مع الفعل فارقا يجعل الوصف شيئا غير الفعل !!

(٣) يقول النحاة : وعلى رأسهم سيبويه فى كتابه والمبرد فى مقتضبه ، إن ما كان على وزن (أفعل) من الكلمات إذا كان وصفا لم ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، وإذا كان اسما صرف فى النكرة ومنع الصرف فى المعرفة .

يقول سيبويه : « اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف فى معرفة ولا نكرة وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أذهب وأعلم » [3] ، ويقول إمام النحاة : «فما كان من الأسماء (أفعل) فنحو : أفكل وأزمل وأيدع وأربع ، لا تتصرف فى المعرفة، لأن المعارف أثقل ، وانصرفت فى النكرة لبعدها من الأفعال ، وتركوا صرفها فى المعرفة، حيث أشبهت الفعل لثقل المعرفة عندهم » [4] .

« واعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك لأنه صفة . فإن سميت رجلا بأفعل هذا ، بغير منك صرفته فى النكرة وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر ، لأنك لا تقول: هذا رجل أصغر ، ولا هذا رجل أفضل . وإنما يكون هذا صفة بمنك ، فإن سميته أفضل منك لم تصرفه على حال » [5] . « نقول : كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه فى

---

(١) الأشمونى / ١: ١٦٣ .

(٢) مغنى اللبيب / ٢ : ١٣٢ .

(٣) الكتاب / ٢ : ٢

(٤) السابق

(٥) السابق / ٢ : ٥

معرفة ولا نكرة ، وكل أفعل يكون اسما تصرفه فى النكرة [1] » .

هذه الإشارات المتتالية من سيبويه - ومثلها نصا ما أورده المبرد فى مقتضبه فى أكثر من موضع [2] - لا يمكن أن تمر هكذا دون أن تثير فينا شيئا يدعو إلى الثقة بأن النحاة الأوائل قد عرفوا الفرق بين الصفة والاسم ، وأنهم أدخلوا الصفات فى دائرة الأسماء وهم واعون بتفردها وانميازها عنها من ناحية المبنى والمعنى !!

(٤) يقول الصرفيون فى جمع (ضربة) : (ضَرَبات) بتحريك العين إتباعا لحركة الفاء . ولكنهم يقولون فى جمع (ضخمة) : (ضخْمات) بإسكان الخاء . وهذا - عندهم - لأن (ضربة) اسم ، (وضخمة) صفة « وإنما فُعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة ، وخص الاسم بالحركة لخفته وثقل الصفة » [3] .

(٥) يُنعت الاسم ولكنه لا يقع نعتا [4] ، إلا إذا استخدم استخدام الصفات عن طريق تعدد معناه الوظيفى فى مثل : رأيت زيدا الأسد ، وإياك والرجل الثعلب، فقد استخدم كل من (الأسد) و (الثعلب) نعتين وهما اسمان جامدان ، لأنهما أديا وظيفة الصفة فالأول بمعنى الشجاع والثانى بمعنى الماكر .

أما الصفة فإنها تَنْعت ولا تُنْعت . « قال ابن جنى : من خواص الوصف ألا يقبل الوصف لأنه بمنزلة الفعل والجملة » [5] . وهذا أيضا إذا لم تستخدم الصفة استخدام الأسماء عن طريق تعدد المعنى الوظيفى فى مثل : حضر خالد العالم ، ورأيت أشرف المجتهد . فكل من (خالد) و (أشرف) اسمان جامدان لهما كل ما للأسماء من وظائف وعلامات، ومن ثم نعتا !!

(٦) تقوم الصفات بدور الأفعال وهى مثناة ومجموعة ، فترتبط بما بعدها بعلاقتى الإسناد والتخصيص . فمن إعمال المثنى قوله :

---

(١) الكتاب / ٢ : ٥

(٢) انظر المقتضب /٣ : ٣١١ ، ٣٣٩ .

(٣) الأشباه والنظائر / ١ : ٦٠ ، وانظر أيضا : مجالس ثعلب / ٢ : ٥٩٥ ت : هارون

(٤) مغنى اللبيب / ٢ : ٧٤

(٥) همع الهوامع / ٢ : ١١٨

والشـاتمَىْ عـرضى ولم أشـتـمـهـمـا   والنـاذرَيْن إذا لـمَ الْقـهــمــا دمى

ومن إعمال المجموع قوله :

ثـم زادوا أنهـم فـى قــومــهــم   غُـفُـرٌ ذنبَـهـمُ غـيــر فــخــر

وقوله :

أو الـفـَــا مـكـة مـن ورق الحــمـى

وقوله :

ممن حـمـلن به وهن عـواقـدٌ   حـبكَ النطاق فـشب غـيـر مـهـبل

ومنه : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً ﴾ (١) . « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ » (٢، ٣) ، ومعلوم أن الأفعال لا تثنى ولا تجمع وهذا يعنى أن الصفات ليست بأفعال ، كما أنها أيضا ليست بأسماء ، لأن الأسماء - على حد تعبيرهم - لا تعمل - كما أن المصدر من بين الأسماء حين يقوم بوظيفة الفعل يشترطون فيه الإفراد لكى يؤدى هذه الوظيفة ، فإذا ثنى أو جمع منعت تثنيتُه أو جمعُه عملَه (٤) .

(٧) فى إعراب قول الله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ (٥) يقول النحاة : إن كلمة (غير) فى هذه الآية إما صفة لخالق التى هى مجرورة فى اللفظ مرفوعة فى المحل لأنها مبتدأ ، ويعدون الخبر آنئذ محذوفا تقديره : لكم ، وإما خبر المبتدأ، «ولا يعربونها فاعلا يغنى عن الخبر بحجة أن الوصف الذى له فاعل يغنى عن الخبر بمنزلة الفعل ، والفعل لا تدخل عليه (من) الزائدة ، فكذا ما هو بمنزلته » (٦).

فأما القول بأن الخبر محذوف فلا معنى له ، إذ إن الجملة كاملة ، أدت

---

(١) سورة الأحزاب : آية ٣٥ .

(٢) سورة الزمر : آية ٣٨ .

(٣) الأشمونى / ٢ : ٢٢٢ .

(٤) انظر حاشية الصبان / ٢ : ٢٢٢ .

(٥) سورة فاطر : آية ٣

(٦) النحو الوافى : ١ : ٤٠٥ حاشية (١)

معناها دونما حاجة إلى محذوف ، ومن ثم يكون التقدير عبئا على الجملة لا ضرورة تقتضيه .

وأما إعراب (غير) خبرا للمبتدأ (خالق) فلن يقتنع به عقل إنسان لأنهم عرفوا الخبر بأنه ما تتم به مع المبتدأ جملة مفيدة على أن يكون هو محط الفائدة ، أو بتعبير المناطقة هو (الحكم) الذي يصدر على المبتدأ ، ولا يتحقق هذا فى كلمة (غير) . وإنما المقصود الأساسى من العبارة أن يستنكر وصف غير الله بصفة الخلق التى تفرد بها سبحانه ، ومن ثم يكون المسند فى الجملة هو الصفة (خالق) !!

إن « الاسم الصريح هو الذى يصح أن يحدث عنه بوجه من الوجوه ، والصفة إذا اعتمدت لم يصح أن يخبر عنها . بل هى بمنزلة خبر، لأن الاسم الصريح ليس فيه إلا تميز ذات عن ذات (١) » .

أما دخول (من) الزائدة على (خالق) فلا يضيرنا ، لأن (من) الزائدة لا تدخل على الأفعال ، وهى هنا لم تدخل على (فعل) ، وإنما دخلت على (وصف) له سمات ووظائف غير سمات الأفعال ووظائفها .

(٨) يجيز النحاة أن تعطف الصفات على الفعل كما يجيزون العكس . فمن عطف الفعل على الصفة « قوله تعالى : ﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ (٢) . التقدير والخيل اللاتى أغرن صبحا فأثرن به نقعا . وقوله سبحانه : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ (٣) التقدير : أو لم يروا إلى الطير فوقهم فى الهواء صافات وقابضات (٤) » . ومن عطف الصفة على الفعل قوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ (٥)، مخرج اسم فاعل وقد عطف على الفعل: يخرج (٦) .

---

(١) الأشباه والنظائر / ١ : ٢٦٢ .

(٢) سورة العاديات : آية ٣ ، ٤ .

(٣) سورة الملك : آية ١٩ .

(٤) د. أمين السيد / فى علم النحو / ٢ : ١١٠ ، ١١١

(٥) سورة الأنعام : آية ٩٥ .

(٦) فى علم النحو/ ٢ : ١١٠، ١١١ وانظر أيضا : خزانة الأدب / ٢ : ٣٤٥ .

وهذه السمة من سمات الصفات تبعد بها عن دائرة الأسماء ، ولكنها مع ذلك لا تدخل بها دائرة الأفعال ، لتمتعها بعلامات غير علامات الأفعال . وهذا يعنى تفردها عن القسمين معا .

(٩) يقول النحاة : إن أفعل التفضيل يلزم التذكير والإفراد إذا أضيف إلى نكرة ، غير أنه يلزم فى النكرة مطابقتها لما قبل صيغة التفضيل فيقال : أنتم أكرم رجال ، وأنتن أفضل نسوة ، ولا يجوز : أنتم أكرم رجل ، ولا : أنتن أفضل امرأة. لكنه ورد فى القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ (١) « فوحد الكافر وقبله جمع، وذلك من كلام العرب فصيح جيد فى الاسم إذا كان مشتقا من فعل مثل الفاعل والمفعول ، يراد به : ولا تكونوا أول من يكفر ، فتحذف (مَنْ) ويقوم الفعل مقامها، فيؤدى الفعل عن مثل ما أدت (من) عنه من التأنيث والجمع وهو فى لفظ توحيد . ولا يجوز فى مثله من الكلام أن تقول : أنتم أفضل رجل ، ولا أنتما خير رجل ، لأن الرجل يثنى ويجمع ويفرد فيعرف واحده من جمعه ، والقائم قد يكون لشىء ، ولمنْ ، فيؤدى عنهما وهو موحد . ألا ترى أنك قد تقول : الجيش مقبل ، والجند منهزم ، فتوحد الفعل لتوحيده . فإذا صرت إلى الأسماء قلت : الجيش رجال ، والجند رجال ، ففى هذا تبيان . وقد قال الشاعر :

وإذا همُ طعموا فألأم طاعم ... وإذا هم جاعوا فشر جياع

فجمعه وتوحيده جائز حسن (٢) » .

هذا على الرغم من أن الفراء يفرق هنا بين الفعل الدائم حسبما يرى وبين الأسماء . وقد سبق أن قلنا : إنهم يعنون بالفعل الدائم صفة الفاعل . فما ذكره الفراء إذا فرق فى الوظيفة بين صفة الفاعل وبين الأسماء مما يزكى القول بالفصل بين الصفة والاسم .

(١٠) تدخل الصفات الجدولين الإلصاقى والتصريفى فقط. فتختلف عن

---

(١) سورة البقرة : آية ٤١ .

(٢) معانى القرآن / ١ : ٣٢ ، ٣٣ .

الاسم الذى يدخل الجدول الإلصاقى فقط ، وعن الفعل الذى يدخل الجدولين السابقين مضافا إليهما الجدول الإسنادى .

و « الجداول ثلاثة أنواع :

١- **جدول إلصاق** : كأن نحاول أن نعرف ما يلحق بالكلمة من الصدور والأحشاء والأعجاز ذات المعنى الصرفى فنكشف بالجدول ما تقبله الكلمة وما لا تقبله من اللواصق .

٢- **جدول تصريف** : كأن نعمد إلى الفعل الماضى من مادة ما فننظر فيما إذا كان له مضارع وأمر أو لم يكن . وكأن نعمد إلى صفة الفاعل فنرى ما إذا كان لها صفة مفعول أو مشبهة أو تفضيل أو مبالغة أو لم يكن .

٣- **جدول إسناد** : وذلك أن نعمد إلى الفعل الماضى أو المضارع أو الأمر فنسنده بحسب الضمائر فتكون له ثلاث عشرة صورة إسنادية بحسب هذه الضمائر(١) » .

ومع اشتراك الأسماء والصفات فى دخول الجدول الإلصاقى نجد اختلافا فى الوظيفة بين اللواصق التى تدخل الأسماء وتلك التى تدخل الصفات : فأل فى الاسم معرفة ، وفى الصفة موصولة . والتنوين فى الأسماء تنوين التمكين على حين أنه فى الصفات تنوين وظيفى لتفريغها لإحدى علاقتى الإسناد والتخصيص « حيث يتبعها المرفوع مع العلاقة الأولى ، والمنصوب مع العلاقة الثانية (٢) » .

(١١) تخلو الصفات من الدلالة على الزمن على المستوى الصرفى ، فتمتاز بذلك من الفعل الذى يدل على الزمن دلالة صرفية ، « أى أن النظام الزمنى فى الصرف يأخذ فى اعتباره الأفعال دون الصفات والمصادر (٣) » .

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها / ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) السابق / ١٠٢

(٣) السابق / ٢٥٥ .

ولكن الصفات تدل على الزمن السياقى إذ إن القرائن المقالية والحالية تضيف إلى الصفات معانى جديدة لم تكن لها فى الصرف ، فتتماز بذلك عن الاسم لأنه لا يدل على الزمن لا على مستوى الصرف ولا على مستوى السياق ، وهذا يعنى أن الصفات ليست بأفعال ولا أسماء .

من كل ما سبق يتبين لنا أن هناك قسما من أقسام الكلم له خصائصه المعنوية والمبنوية التى تؤهله لأن يقف جنبا إلى جنب مع الاسم والفعل والحرف دون أن يكون ذيلا للاسم ولا تابعا للفعل ، وإنما هو قسم قائم بذاته يسمى « الصفة » !!

★ ★ ★

الفصل الثانى

صيغ الصفات وتعدد معناها الوظيفــى

أولا : صيغ الصفــات :

من بين السمات التى يعتمد عليها فى التمييز بين قسم وآخر من أقسام الكلم صيغة الكلمة أو بنيتها ، بل إن هذه السمة لتعد فى أكثر الحالات أبرز المميزات وأشدها حسمًا فى مجال التفريق . فنحن حين نفرق مثلا بين (ابتسم) و (ابتسام) و(مبتسم) نجد أن الكلمة الأولى على صيغة (افتعل) وهى من صيغ الفعل ، والثانية على صيغة (افتعال) وهي من صيغ الأسماء لأن (ابتسام) إما أن يكون مصدرا، أو علما منقولا من المصدرية إلى العلمية ، وهو فى كلتا الحالين اسم، لا فعل ولا حرف، أما (مبتسم) فهى على صيغة (مفتعل) وهى من الصيغ التى رصدها الصرفيون لصفة الفاعل .

هذه تفرقة واضحة فى الصيغ بين أقسام ثلاثة من أقسام الكلم عن طريق البنية مما يؤكد دور الصيغ المهم فى مجال الدراسة المتخصصة لأى قسم من هذه الأقسام .

ولكن الأمر لم يسلم من وجود صيغ مشتركة بين قسمين أو أكثر من أقسام الكلم مما يجعل البنية فى حد ذاتها ملبسة . ومع ذلك لم يعدم البحث - ولن يعدم - وسيلة يفرق بها بين الأقسام حين يعز التفريق عن طريق الصيغ .

لذا كان لزاما علينا أن ندرس صيغ الصفات وتعدد معناها الوظيفى فى محاولة لإفرادها بالدرس عن غيرها من أقسام الكلم ، والتعرف على بعض الصيغ

المشتركة بينها وبين غيرها من الأقسام ، وطريقة وضع الكلمة فى قسمها حين يكون اللبس بين الصيغ .

ولقد كان الصرفيون العرب جد موفقين فى وضع قواعد صياغة صفات الفاعل والمفعول والمبالغة والتفضيل . أما الصفة المشبهة فلطبيعة خاصة بها لم يستطيعوا إرساء ضابط محدد لطريقة صياغتها فاكتفوا برصد صيغها وبيان ما إذا كان الاسم يشترك معها فى هذه الصيغ أولا . أما صفة الفاعل فتبنى من الثلاثى على صيغة (فاعل) إن كان فعلها على صيغة (فعل) بفتح العين سواء أكان متعديا أم لازما مثل : كتب الدرس فهو كاتب، وغدر بصديقه فهو غادر ، وكذا إن كان الفعل على صيغة (فَعِل) بكسر العين متعديا مثل : علم الحق فهو عالم ، وركب الطائرة فهو راكب . أما إن كان (فعِل) لازما ، أو كان الفعل على صيغة (فعُل) مطلقا فلا يأتى منه صيغة (فاعل) إلا سماعا نحو : سلم فهو سالم وطهر فهو طاهر [1] . والنوع الأخير أدخل فى معنى الصفة المشبهة منه فى معنى صفة الفاعل . وفى صوغ صفة الفاعل من الثلاثى يقول ابن مالك فى الألفية :

كفاعل صغ اسم فاعل إذا — من ذى ثلاثة يكون كغذا

وتبنى صفة الفاعل من غير الثلاثى على صيغة مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر . فنقول فى صفة الفاعل من : (أخرج واندحر وارتفع واستغفر وتقدم وتكاسل) : مخرج ، ومندحر ، ومرتفع ، ومتقدم ، ومتكاسل ، ومستغفر، وفى ذلك يقول ابن مالك :

وزنة المضارع اسم فاعل — من غير ذى الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الأخير مطلقا — وضم ميم زائد قد سبقا

أما صفة المفعول فتبنى من الثلاثى على صيغة (مفعول) كمردود ومضروب ومقصود ومكتوب من : رد وضرب وقصد وكتب ، ومن غير الثلاثى على زنة صفة

---

(١) انظر شرح الأشمونى /٢ : ٢٣٣ ، وشرح ابن عقيل / ٣٠١، ٣٠٢ .

الفاعل مع فارق يسير هو فتح ما قبل الآخر الذى يكسر فى صفة الفاعل، فنقول من (أخرج وواصل واستغفر) : مُخرَج ، ومُواصَل ، ومُستغفَر .. إلخ .

وفى صفة المفعول يقول صاحب الألفية مع اختلاف فى ترتيب البيتين:

وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد ... زنة مفعول كآت من قصد

....

وإن فتحت منه ما كان انكسر ... صار اسم مفعول كمثل المنتظر (١)

وقوله : (إن فتحت منه ما كان انكسر) يعنى بذلك صفة الفاعل من غير الثلاثى . وقد سبق أن نبهنا أن الفرق بين صفة الفاعل وصفة المفعول من غير الثلاثى هى كسر ما قبل الآخر فى الأولى وفتحه فى الثانية .

وأشهر ما ذكره الصرفيون فى صيغ المبالغة الصيغ الخمس التالية : (فعَّال) مثل : غدار وكذاب ، و (مِفعال) مثل : مطعان ومكسال ومهوان ، و (فعول) مثل : ضروب وكذوب وشروب ، (فعيل) مثل : سميع، و (فَعِل) مثل حذر ويقظ ومزق .. إلخ.

وفى ذلك يقول ابن مالك :

فعال او مفعال او فعول ... فى كثرة عن فاعل بديل

فيستحق ماله من عمل ... وفى فعيل قل ذا وفعل (٢)

غير أن السيوطى ينقل عن ابن خالويه أن صيغ المبالغة اثنتا عشرة صيغة هى: « فَعَالِ كفساق، وفُعَل كغدر ، وفعّال كغدار ، وفعول كغدور ، ومفعيل كمعطير ، ومفعال كمعطار، وفُعَلة كهمزة لمزة ، وفَعولة كملولة ، وفَعّالة كعلاّمة ، وفاعلة كراوية وخائنة ، وفَعَالة كبقاقة للكثير الكلام ، ومِفّعالة كمجزامة » (٣) . لكنها - فى رأيى - ترجع إلى الصيغ الخمس المشهورة التى ذكرها ابن مالك؛ إذ إن صيغتى (فعالِ)

(١) انظر شرح الأشمونى / ٢ : ٢٣٥ ، وشرح ابن عقيل / ٣٠٣ .

(٢) شرح الأشمونى /٢: ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح ابن عقيل / ٢٩٤ .

(٣) السيوطى : المزهر /٢: ١٥٨

و(فُعَل) خاصتان بالنداء [١] ويمكن أن يقال فى (فَعولة وفَعّالة وفاعلة وفَعَالة ومِفْعالة وفُعَلة) إن المبالغة قد أتتها من خارج البنية الأصلية إذ هى وظيفة الهاء فى آخر الصيغة كما قال بذلك بعض اللغويين فى علاّمة [٢] وبقَاقة : (ورجل «بقَاق» بالتخفيف و«بقَاقة » كثير الكلام، والهاء للمبالغة) [٣] . أما صيغة (مِفْعيل) كمعطير فليست - على حد علمى - مستعملة بكثرة فى النصوص العربية ، وقد تكون لغة فى (مفعال) ، وليس يضيرنا فى شىء أن ندخلها فى صيغ المبالغة .

أما صفة التفضيل فهى دائما على صيغة (أفعل) سواء جاءت من أفعال استوفت شروط الصياغة أم من أفعال لم تستوف الشروط ، إذ إن الحاصل فى كلتا الحالين هو مجىء صيغة (أفعل) دالة على التفضيل سواء أكانت أصلية مثل (أكرم) أم محتاجة إلى ما يساعدها فى أداء المعنى مثل : أشد استخراجا وأصعب مراسا ... إلخ [٤] ولم يشذ عن هذا البناء غير (شر وخير) « لكثرة الاستعمال ، وقد يعامل معاملتهما فى ذلك (أحب) كقوله : وحب شىء إلى الإنسان ما مُنعا، وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم (مَن الكذاب الأَشَرُّ) [٥] ، ونحو : بلال خير الناس وابن الأخير [٦] » .

أما الصفة المشبهة فلم يذكر الصرفيون فى صياغتها مما يحدد طريقة صوغها سوى أنها تصاغ من الفعل اللازم كطاهر من طهر وجميل من جمل . غير أنه اعترض عليهم بمثل (رحيم) و (عليم) المصوغين من المتعدى فأجاب بعضهم بأن ذلك مقصور على السماع ، وقال الآخرون - وهو ما نرتضيه ليسره - بأن أفعال مثل هذه الصفات لازمة بالنقل إلى (فَعُل) بالضم ، والصفة المشبهة تصاغ من اللازم أصالة أو عروضا ، فقول من قال بأن (رحيم) و (عليم) ونحوهما مقصور على السماع لا يتم إلا إذا أريد اللزوم أصالة فقط [٧] .

---

(١) شرح ابن عقيل / ٣٥٦ .

(٢) مختار الصحاح / ٤٧٦ مادة (علم) طبعة وزارة المعارف .

(٣) السابق / ٧٣ مادة (بقق) .

(٤) انظر شرح الأشمونى /٣ : ٣٢ ، ٣٣، ٣٤ ، وشرح ابن عقيل / ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٥) سورة القمر : آية ٢٦ .

(٦) شرح الأشمونى /٣ : ٣٣ .

(٧) انظر : حاشية الصبان على الأشمونى / ٣ : ٣، ٤ .

ومع صعوبة تحديد كيفية صياغة الصفة المشبهة حاول الصرفيون محاولات جادة لتحديدها، لكن قواعدهم لم تسلم من مثال شارد يخرج عليها، فكان الحال أن تذكر صيغها، ومن أشهرها : (فَعِل) نحو: أشر وبطر ، و (فَعْلان) نحو : عطشان ، و(أفعل) نحو: أحمر وأسود ، و (فَعْل) نحو : ضخم وشهم ، و (فعيل) نحو : مريض وظريف ، و (فَعَل) نحو : بطل ، و (فَعَال) نحو : جبان ، و (فُعَال) نحو : شجاع ، و(فُعُل) نحو : جنب ، و (فُعْل) نحو : غُمْر (أى لم يجرب الأمور) ، و (فَعُول) نحو : حصور (١) .

وهذا التعدد فى صيغ الصفة المشبهة جعلها أدخل الصفات الخمس فى باب اللبس ، إذ هى صالحة من حيث المبنى للبس مع كل واحدة من الصفات الأخرى «لولا أن معناها يختلف من حيث هو الدوام والثبوت عن معانى الصفات ، فيوضح أن هذه الصيغة المعرضة للإلباس تنجو منه بفضل ما يفهم منها من معنى الثبوت والدوام . فالصفة المشبهة تشبه فى مبناها صفة الفاعل كطاهر ، والمفعول كموجود (صفة من صفات الله) ، أو المبالغة كوقح ، أو التفضيل كأبرص وأشدق . فالمعنى يفرق بين كل واحدة من هذه الصفات وبين الأخريات (٢) » .

كما أن الصفة المشبهة بوجه عام صالحة من حيث المبنى للبس مع الأسماء فى أكثر الصيغ . وقد لاحظ الصرفيون هذه المشابهة بين الصفة والاسم فنبهوا إليها بالأمثلة الدالة ، كما فعل الأشمونى فى شرح باب التصريف من الألفية بعد أن بين الإمكانات المتعددة لصيغ الاسم الثلاثى فى قول ابن مالك :

وغير آخر الثلاثى افتح وضم ... واكسر وزد تسكين ثانيه تعم
وفِعُل أهمل والعكس يقل ... لقصدهم تخصيص فِعْلٍ بفُعِل

---

(١) انظر : شرح الأشمونى / ٢ : ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٢) د. تمام حسان : اللغة العربية : معناها ومبناها / ٩٩ ، ١٠٠ .

إذ نبه على أن أوزان الاسم الثلاثى عشرة :

أولها :	فَعْل	ويكون اسما نحو : فلس	وصفة نحو : سهل
ثانيها :	فَعَل	ويكون اسما نحو : فرس	وصفة نحو : بطل
ثالثها :	فَعِل	ويكون اسما نحو : كبد	وصفة نحو : حذر
رابعها :	فَعُل	ويكون اسما نحو : عضد	وصفة نحو : يقُظ
خامسها :	فِعْل	ويكون اسما نحو : عِدْل	وصفة نحو : نِكْس
سادسها :	فِعَل	ويكون اسما نحو : عنب	وصفة نحو : قِيَم أى : قَيِّم
سابعها :	فِعِل	ويكون اسما نحو : إبل	وصفة نحو : إِبِد بمعنى ولود ، وبلز بمعنى ضخمة.
ثامنها :	فُعْل	ويكون اسما نحو : قفل	وصفة نحو : حلو
تاسعها :	فُعَل	ويكون اسما نحو : صرد	وصفة نحو : حطم
عاشرها :	فُعُل	ويكون اسما نحو : عنق	وصفة نحو : جنب (١) .

وحيث يحدث هذا الاتفاق بين صيغة الصفة وصيغة الاسم يكون « الجدول عونا فى تحديد ما كان من الأمثلة اسما أو صفة . فما كان له فعل من مادته ، أو كان صالحا لذلك فهو صفة ، وما لم يكن له فعل من مادته فهو اسم » (٢) .

وقد صنع الأشمونى نفس الصنيع حينما تحدث عن صيغ الرباعى والخماسى من الأسماء شارحا قول ابن مالك :

لاسم مجرد رباع فَعْلَل ... وفِعلِل وفِعْلَلٌ وفُعْلُل
ومع فِعَلّ فُعْلَل ، وإن علا ... فمع فَعَلَّل حوى فَعْلَلِلا
كذا فُعَلّل وفِعْلَلّ ، وما ... غاير للزيد أو النقص انتمى

(١) انظر : شرح الأشمونى / ٤ : ١٧٨ ، ١٧٩ وشرح المفصل / ٦ : ١١٢ ، ١١٣ ، وشرح ابن عقيل / ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢) د. تمام حسان : اللغة العربية / ١٠١ .

إذ أورد لكل صيغة مثالا اسميا وآخر وصفيا [1] . غير أنا نشك فى أصالة ما أورده أمثلة للصفة فى باب الصفات ؛ إذ ليس لأى مثال منها أصل تشتق منه ، وقد سبق أن قررنا أن من أهم مميزات الصفة أنها ترجع إلى أصل اشتقاقى . ولعل هذه الأمثلة التى أوردها للصفات كانت أسماء فى وقت من الأوقات ثم نقلت من الاسمية إلى الوصفية فغلبت عليها ، فهى من حيث الصيغة اسم لكنها من حيث الوظيفة تؤدى دور الصفة . وهذا يعنى أنه لا يوجد لبس بين الأسماء الزائدة على ثلاثة أحرف أصلية وبين الصفات من حيث البنية .

لقد أحس الصرفيون العرب أن « صيغة الكلمة أو وزنها عنصر من العناصر الأساسية التى تحدد معناها ، ولولا ذلك لالتبست معانى الألفاظ المشتقة من مادة واحدة ، فالصيغة هى التى تقيم الفروق بين (كاتب ومكتوب وكتابة) وبين (شريك واشتراك وشركة) ، فهى التي تخصص المعنى وتحدده كتحديد معنى الفاعلية فيما كان على وزن (فاعل) من الثلاثى ، أو (مُفْعِل) من (أفعل) أو (مفْتَعِل) من (افتعل) .. إلخ ، ومعنى المفعولية فى أوزان اسم المفعول ، أو معنى الطلب فى (استفعل) كاستغفر واسترحم [2] » ، فبذلوا ذلك الجهد المضنى فى تحديد صيغ كل قسم من أقسام الكلم وما يحتويه من صيغ فرعية فوفقوا فى هذا المجال توفيقا كبيرا ، وكان توفيقهم فى مجال تحديد صيغ الصفات أبرز منه فى مجال تحديد صيغ الأسماء نظرا لصعوبة حصر صيغ الأسماء إذ « بلغت بالزيادة فى قول سيبويه ثلاثمائة وثمانية أبنية ، وزاد الزبيدى عليه نيفا على الثمانين [3] » .

وعلى الرغم مما ذكرنا من أهمية الدور الذى تقوم به الصيغة فى التمييز بين قسم وآخر من أقسام الكلم نجد فى بعض الأحيان أن الوزن الواحد فى العربية قد يدل على معان متعددة ، فوزن (فَعِيل) يقع صفة مشبهة فى نحو (كريم وشريف وخبير) ، ومصدرا فى نحو (صهيل وعويل وزئير) وبمعنى صفة المفعول فى نحو

---

(١) انظر شرح الأشمونى جـ٤ من ص ١٨٤ حتى ص ١٨٦ ، والمزهر جـ٢ من ص ٧ حتى ص ١١

(٢) محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية / ١١٥ ، ١١٦ .

(٣) شرح الأشمونى / ٤ : ١٨٢

(قتيل وذبيح وكحيل) وبمعنى صفة الفاعل فى نحو (شهيد) بمعنى شاهد . كما أن وزن (فِعَال) مثلا يقع مصدرا لفاعل يفاعل كعناد ونفاق ، ويقع اسم عين فى (كتاب وإناء وحزام) ، وصيغة (فَعْل) « صالحة للاسم المعين كبيت ، وللمصدر كضرب ، والصفة كشهم . فالمبنى على هذه الصورة لا ينصرف إلى واحد من هذه المعانى إلا بالقرينة » (١) . وهذا يعنى أن هناك نوعا من اللبس فى بعض الصيغ يزيله المثال أو العلامة ، فإن دلت العلامة على موصوف بالحدث ككريم فهى صفة ، وإن دلت على اسم الحدث كزئير كانت مصدرا . غير أن هناك من الأمثلة مالا يمكنه الانتماء وهو مفرد إلى قسم من أقسام الكلم مثل (عدل) التى يمكن أن تكون صفة مشبهة ويمكن أن تكون مصدرا ، « ومعنى ذلك أننا إذا أردنا تحديد معناها فلابد من اللجوء إلى القرائن . وإذا بحثنا عما يقدمه الجدول الإلصاقى من القرائن ما وجدنا من القرائن ما يعيننا فيه ، فكلا المعنيين يمكن أن يفهم من الكلمة مع إلصاق « أل » ولاصقة التثنية وضمائر الجر المتصلة . فلا يمكن للجدول الإلصاقى والحالة هذه أن يعيننا فى الكشف عن معنى الصيغة، لا بل عن معنى الكلمة . أما من ناحية الجدول التصريفى فسنرى أن أحد المعنيين يسمح بدخول الكلمة فى هذا الجدول ، إذ تنحاز فيه إلى فريق الصفات فتكون صفة مشبهة ، وأما المعنى الآخر فيحول بينها وبين هذا الجدول ؛ لأن الأسماء لا تدخل الجداول التصريفية على نحو ما رأينا من قبل . وأما من حيث الجدول الإسنادى فإن هذا الجدول يتأبى على هذه الكلمة فى كلتا حالتيها سواء إذا كانت مصدرا أو صفة مشبهة - يبقى بعد ذلك أن نلجأ إلى قرينة السياق وهى كبرى القرائن اللفظية ، وسنرى هذا السياق يسعفنا فى التفريق بين المعنيين على نحو ما نرى فيما يلى :

العدل أساس الملك (الكلمة تفيد المصدر)

هو الحكم العدل اللطيف الخبير (الكلمة تفيد الصفة المشبهة) (٢) » .

---

(١) د. تمام حسان اللغة العربية / ١٤٨ .

(٢) د. تمام حسان : اللغة العربية / ١٤٨ .

مثل هذا التعدد فى وظيفة الصيغة يجرنا للحديث عن تعدد المعنى الوظيفى أو فكرة النقل كما عبر عنها النحاة فى مؤلفاتهم .

ثانيًا : فكرة النقل : « تعدد المعنى الوظيفى » :

أما مفهوم النحاة للنقل فيتمثل فى قول أحدهم « ومعنى النقل أن يكون الاسم بإزاء حقيقة شاملة فتنقله إلى حقيقة أخرى خاصة وليس لها أن يتسمى بها فى الأصل [1] » .

ولقد كان أشهر أحاديث النحاة عن النقل فى باب العلم حيث قسموه إلى منقول ومرتجل ، وفى ذلك يقول ابن مالك :

ومنه منقول كفضل وأسد   وذو ارتجال كسعاد وأدد

ويعنون بالمرتجل « ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية فى غيرها كسعاد وأدد[2] » . أما المنقول فقد يكون منقولا عن اسم عين مثل أن تسمى ر جلا بأسد أو ثور أو حجر، وقد يكون منقولا عن مصدر كما تسمى بفضل وسعد وزيد وابتسام وإنعام وإلهام ، وقد يكون منقولا من صفة فاعل نحو : مالك وسائد وحازم وفاطمة وعائدة ونائلة ، وقد يكون منقولا عن صفة مفعول مثل : مسعود ومحمود ومظفر ومقبولة وممدوحة ، وقد يكون منقولا عن صفة المبالغة كمناع وبسام ومياسة .. إلخ، ومنه ما نقل عن الصفة المشبهة كسعيد وجميل وطيب ونشوى وهيفاء ولمياء .. إلخ ، ومنه ما نقل عن صفة التفضيل كأحمد وأسعد وأشرف . وهذا النقل عن الصفات يعد - فى رأى بعض اللغويين - أشهر أسباب كثرة المترادفات فى اللغة العربية ، فالأسماء التى تذكر للشىء الواحد ليست جميعها أسماء ، بل أكثرها صفات استخدمت استخدام الأسماء « فكثير من الأسماء المترادفة كانت فى الأصل نعوتا لأحوال المسمى الواحد ثم تنوسيت هذه الأحوال بالتدريج وتجردت مدلولات هذه النعوت مما كان بينها من فوارق وغلبت عليها الاسمية ، فالخطار والحطام والباسل

---

(١) شرح المفصل / ١ : ٢٩

(٢) شرح ابن عقيل / ٤٥ .

والأصيد من أسماء الأسد يدل كل منها فى الأصل على وصف خاص مغاير لما يدل عليه الآخر . وكذلك ما يعد من أسماء السيف كالمصمم والهندى والحسام والعضب والقاطع وهلم جرا (١) » .

ومن الأعلام ما هو منقول عن الفعل الماضى كشمر فى مثل قول الشاعر :

أبوك حباب سارق الضيف برده   وجدى يا حجاج فارس شمرا (٢)

ومنها ما هو منقول عن المضارع مثل : يشكر ويزيد وتغلب ويعمر، كما أن من بينها ما نقل عن الأمر مثل (اصمت) فى قول الشاعر :

أشلى سلوقية باتت وبات بها   بوحش إصمت فى أصلا بها أود (٣)

« ومن المنقول ما أصله الذى نقل عنه جملة فعلية والفاعل ظاهر كبرق نحره وشاب قرناها ، أو ضمير بارز كأطرقا علم مفازة .

قال الشاعر :

على أطرقا باليات الخيام

أو مستتر كيزيد فى قوله :

نُبئت أخوالى بنى يزيدُ   ظلما علينا لهم فديد » (٤)

ومن بين الأعلام ما نقل عن الصوت . ومما روى من ذلك « تسمية عبد الله ابن الحارث ببية ، فبية صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبى وذلك قولها :

لأنكحن بَبَّه   جارية خِدَبَّه

مكرمة مُحَبَّه   تحب أهل الكعبه » (٥)

---

(١) على عبد الواحد وافى : فقه اللغة / ١١١

(٢) شرح الأشمونى / ١ : ١١٢

(٣) انظر شرح المفصل / ١ : ٢٩ ، ٣٠ وشرح الأشمونى / ١ : ١١٤

(٤) شرح الأشمونى / ١ : ١١٤ وانظر الأشباه والنظائر / ٢ : ٤١ .

(٥) شرح المفصل / ١ : ٣٢ .

هذا رأى جمهور النحاة وتقسيمهم للعلم من حيث النقل والارتجال ، وإن كان الزجاج قد رأى أن الأعلام كلها مرتجلة ، كما نقل عن سيبويه أن جميع الأعلام منقولة [1] .

وللنحاة حديث آخر عن النقل ولكنه ليس مشهورا شهرة حديثهم فى باب العلم، وذلك حين يتحدثون عن اسم الفعل إذ يعدون منه المنقول عن المصدر مثل مهلا فى قول الشاعر :

مهلا فداء لك الأقوام كلهم ... وما أثمر من مال ومن ولد [2]

وبجل فى قول الآخر :

ومتى أهلك فلا أحفله ... بجلى الآن من العيش بجل [3]

كما أن منه المنقول عن الظرف مثل قولنا : أمامك - خلفك - يمينك ... إلخ . ومنه المنقول عن الجار والمجرور مثل قول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [4] وقد أورد النحاة شاهدا لاسم الفعل المنقول عن الفعل وهو قول الشاعر :

كذب العتيقَ وماء شن باردا ... إن كنت سائلتى غبوقا فاذهبى

على أن كذب فى الأصل فعل . وقد صار اسم فعل أمر بمعنى الزم [5] .

وأول ما يلاحظ على ما أورده النحاة أمثلة للنقل وخاصة فى باب العلم أنهم يطلقون مصطلحهم ليشمل النقل بين كلمات القسم الواحد من أقسام الكلم كما يشمل النقل من قسم إلى آخر . فحين أسمى إنسانا بأسد أو ثور أو حجر كما قالوا لم تخرج الأسماء الثلاثة عن دائرة الأسماء بهذا النقل . كل ما فى الأمر أنه حدث تحول من مسمى إلى مسمى ، أى : تعدد المعنى المعجمى عن طريق المجاز ، لأن كلا

(١) انظر شرح الأشمونى/ ١ : ١١٣، ومن أسرار اللغة/ ٥١.

(٢) البغدادى: خزانة الأدب/ ٣ : ٨ .

(٣) السابق/ ٣ : ٣٤ .

(٤) سور المائدة : آية ١٠٥ .

(٥) خزانة الأدب/ ٣ : ٩ .

من أسد وثور وحجر صالح لأن يطلق على مسماه الأصلى إلى جانب ما أطلق عليه عن طريق التعدد ، وهذا يعنى أن المنقول لا تنقطع صلته تماما بما نقل منه من معنى .

أما إذا سميت إنسانا بمالك أو أحمد أو هيفاء أو يزيد أو فتح الله فهذا نقل فى المعنى الوظيفى إلى جانب كونه نقلا فى المعنى المعجمى، لأن كلا من مالك وأحمد وهيفاء صفات لها وظائف لغوية تختلف عن وظائف الأسماء من مثل قيامها بعلاقة الإسناد والتعدية ووقوعها نعتا وحالا .. إلخ، فإذا استخدمتها أسماء فقدت بذلك وظائفها لتؤدى دورا آخر فى الجملة هو دور الاسم ، هذا الدور الذى يظهر جليا فى السياق حين نقارن بين الجملتين :

أعشق الإنسان مالكا أمر نفسه   الإمام مالك أحد فقهاء المسلمين المشهورين

فمالك فى الجملة الأولى صفة أدت وظائف الصفات فوقعت حالا ، وقامت بعلاقة الإسناد والتعدية مع ضميمتها ، ثم إن تنوينها تنوين وظيفى يساعدها على القيام بدورها . ونفس المبنى (مالك) فى الجملة الثانية اسم دل على مسمى معين ، ووقع بدلا ، ونون تنوين الأسماء . كما أن (يزيد) مبنى فعلى فى مثل قولنا : (يزيد مال المحسن بإحسانه) يؤدى دور الفعل خير أداء ، لكنه اسم فى قولنا : (يزيد بن معاوية خليفة أموى) . أما (فتح الله) فجملة مكونة من فعل وفاعل ، لكنها فى مثل قولنا : (نجح فتح الله فى الامتحان) قامت برمتها بدور الاسم وأدت وظائفه .

كلمة «النقل» إذا لفظة مضللة نوعا ما لأنها توهم أن المنقول قد انقطعت صلته بما نقل منه، لكن الاستعمال ينفى ذلك تماما ، إذ إن الكلمة بعيدة عن سياقها الاستعمالى تظل صالحة للقيام بوظيفة المنقول منه ، فإذا وضعت فى سياق معين تحددت وظيفتها فيه ، وعرف من هذا السياق إلى أى قسم تنتمى الكلمة وهل هى أصيلة فى استعمالها أو منقولة ؟ !! وقد سبق أن رأينا استعمالين للفظة (مالك) فى جملتين مختلفتين مع أن (مالك) بعيدة عن السياق تظل فى نظرنا مبنى وصفيا لا صلة له بالأسماء .

فلنتخذ إذا مصطلح (تعدد المعنى الوظيفى) معبرا عن هذه الظاهرة من ظواهر اللغة العربية، لنطرح به جانبا تعدد المعنى المعجمى ؛ لأنه ليس من اختصاصنا ، ولنشمل به ظواهر أخرى لم يتحدث عنها النحاة داخل إطار (النقل) ، وإن كانوا قد تحدثوا عنها تحت أسماء أخرى مثل (الإنابة) أو (التعويض) . يقول السيوطى : « ومن سنن العرب التعويض ، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة ، كإقامة المصدر مقام الأمر نحو : ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (١) ، والفاعل مقام المصدر نحو ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (٢) أى : تكذيب ، والمفعول مقام المصدر نحو ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ (٣) أى: الفتنة ، والمفعول مقام الفاعل نحو ﴿ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ (٤) أى : ساترا » (٥) .

وتعدد المعنى الوظيفى مصطلح واسع، ينطبق على الصيغ الصرفية قبل أن ينطبق على أمثلتها، كما ينطبق على الأفعال والأدوات وغيرها من أقسام الكلم انطباقه على الأسماء والصفات . « ويكفى أن تنظر فى معنى صيغة مثل (أفعل) لتجد أن معناها يكون التعدية ، ومصادفة الشىء على صفة ، والسلب، والإزالة ، وصيرورة الشىء ذا شىء ، والدخول فى شىء، والاستحقاق ، والتعريض ، والتمكين»(٦) كما أن (ما) يمكن أن تكون نافية ، وموصولة ، واستفهامية ، ومصدرية ظرفية ، ونكرة بمعنى شىء ، وتعجبية ، وزائدة ، وكافة .. إلخ . إن المبانى الصرفية بطبيعتها « تتسم بالتعدد والاحتمال ، فالمبنى الصرفى الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما فى سياق ما . فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء (٧) » .

إن صيغة (فعيل) مثلا صالحة لأن تكون صفة مشبهة ، ومصدرا ، وبمعنى صفة الفاعل ، وصفة المفعول ، لكنها حين تتحقق فى الأمثلة ، عفيف ، وصهيل ،

(١) سورة محمد : آية ٤ .
(٢) سورة الواقعة : آية ٢ .
(٣) سورة القلم : آية ٦ .
(٤) سورة الإسراء : آية ٤٥ .
(٥) السيوطى : المزهر / ١ : ١٩٥
(٦) د. تمام حسان : اللغة العربية / ١٦٤ .
(٧) د. تمام حسان اللغة العربية / ١٦٣ .

وشهيد ، وقتيل ، يزول هذا التعدد ويتخذ كل مثال وجهته نحو الباب الذى ينتمى إليه .

« فإذا جاء هذا الغموض فى المثال كماجاء فى الصيغة اضطررنا إلى الاستعانة بوسيلة نحوية فى تحديد معان صرفية . تلك الوسيلة النحوية هى السياق(١) .

وقد سبق أن بينا كيفية التعرف على نوعية كلمة (عدل) فى المثالين : العدل أساس الملك ، وهو الحكم العدل اللطيف الخبير، وكيف أنها بدت فى المثال الأول مصدرا ، وظهرت فى الثاني صفة مشبهة، « ولا يطعن ذلك أبدا فى محدودية المعنى الوظيفى للصيغة لأن هذا المعني بحكم تسميته وطبيعته إنما يكون فى تحليل السياق، والسياق - كما قلنا - إحدى الوسائل التى يلجأ إليهاأخيرا فى إيضاح المعنى. وإذًا فما دام هذا هو الحال فلن يغمض على الفهم معنى وظيفى لغوى أبدا (٢) » .

ولا يقتصر هذا التعدد والاحتمال فى المعنى الوظيفى على المفردات ، وإنما يتناول الجمل أيضا . ويقول النحاة عن مثل هذه الحالات : إن الجمل قد تحولت عن أبوابها الأصلية لأغراض بلاغية « فتستخدم الجمل الإخبارية فى أمور أخرى غير الإخبار ، كالالتماس أو الأمر نحو : (تجيئنى غدا) أو العتاب أو التأنيب نحو : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ * أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ﴾ (٣) ، أو التحسر أو الفخر أو المدح أو الاسترحام : وهلم جرا . وتتحول جمل الأمر والنهى عن أبوابها، فتستخدم مثلا فى الدعاء أو التهديد أو التعجيز وما إلى ذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ﴾ (٤)، ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾(٥) ﴿ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٦) . وتتحول

---

(١) د. تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة / ١٧٤ .

(٢) السابق .

(٣) سورةعبس : آية ١، ٢

(٤) سورة البقرة : آية ٢٨٦

(٥) سورة فصلت : آية ٤٠ .

(٦) سورة الأحقاف : آية ٤ .

جمل الاستفهام عن بابها فتستخدم مثلا فى الأمر أو التهديد أو الاستبطاء أو الإنكار أو التعجب أو التهكم أو الفخر أو المدح أو تقرير المعنى وتوكيده ... وما إلى ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ (١) ، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَٰنُ ﴾ (٢) ، ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ (٣) وكقول الشاعر : وهل بفتى مثلى على حاله نكر ؟ وكقول الآخر :

ألستم خير من ركب المطايا ... وأندى العالمين بطون راح

وتتحول الجمل الدعائية عن بابها فتستخدم للدلالة على التعجب أو زيادة التنبيه أو توكيد الكلام ... وما إلى ذلك ، نحو : « قاتله الله ما أشعره ! » ،

.... ومن يعش ... ثمانين حولا - لا أبا لك - يسأمِ

فهو لا تنمى رميته ... ما له لا عد من نَفَرِهْ

هوت أمه ما يبعث الصبح غاديا ... وماذا يؤدى الليل حين يؤوب (٤) »

ويمكن القول بأن تعدد المعنى الوظيفى هذا يعطى اللغة العربية مرونة وقدرة على التعبير عن مختلف الأغراض ، ويمتعها بتفوق فى مجال الأساليب الرفيعة والأداء الفنى السامى ، إذ يجد الأديب شاعرا كان أو كاتبا بين يديه تراثا هائلا من الصيغ والألفاظ والتعابير صالحة كلها للتشكل حسبما يشاء والقيام بالوظائف التى يريدها منها ما دام سائرا على عرف أهلها فى التخاطب وعاداتهم فى الكلام .

تعدد المعنى الوظيفى أو النقل كما سماه النحاة ليس مقصورا إذا على بابى العلم وأسماء الأفعال كما سبق أن مثلنا لهما، وإنما هو مصطلح واسع يشمل جميع أقسام الكلم . فقد تقوم الأفعال بوظائف الأدوات والأسماء كما قد تقوم الأسماء بوظائف الصفات . كما يحدث التبادل فى الوظائف بين صيغ القسم الواحد من أقسام الكلم كقيام (مفعول) بدور (فاعل) فى الصفات ، وقيام التاء بوظيفة الدلالة على الوحدة فى (فَعْلَة) ، والمبالغة فى (فاعلة) كراوية ، والتأنيث فى فاطمة .

(١) سورة المائدة : آية ٩١ .
(٢) سورة الفرقان : آية ٦٠ .
(٣) سورة الصافات : آية ١٥٣ .
(٤) على عبد الواحد وافى : فقه اللغة / ١٦٧ ، ١٦٨ .

والصفة بدورها « تستطيع أن تصير اسما، وهذا يحدث كلما أضيف الوصف العام الذى يعبر عنه بالصفة إلى فرد خاص ، أى : كلما صارت الصفة - وهى شائعة بطبيعتها - معرفة » [1] . « والواقع أن كثيرا من أسماء الأشياء المتداولة ، بل ومن أسماء الحيوانات أصلها أسماء أحداث ، أو أسماء فاعل ، أو أسماء آلة ، ثم خصصت . فاسم الفاعل أو الصفة المشتقة من الفعل التى ليست إلا صورة أعم من اسم الفاعل قد قدمت عددا كبيرا من الأسماء المشتركة » [2] .

وفيما يلى عرض لأشهر الأبواب التى ظهر فيها جلياأثر النقل ، أو تعدد المعنى الوظيفى كما سبق أن ارتضيناه .

الأدوات :

من بين أقسام الكلمة التى يظهر فيها جليا أثر النقل وتعدد المعنى الوظيفى : الأدوات . ويرجع ذلك إلى طبيعة الأدوات وهى أنها لا تدل على معنى معجمى ، وإنما يكمن دورها الأساسى فى اللغة فى دلالتها على المعنى الوظيفى أو قيامها بوظيفة التعليق فى الجملة العربية .

فالأدوات تلخص على مستوى الجملة معانى النفى والتوكيد والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى والترجى والنداء والشرط والقسم والتعجب .. إلخ، إلى جانب ما لها من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة ، كما يحدث في حروف العطف والاستثناء والمعية وواو الحال ... إلخ .

« وحين أراد النحاة أن يعبروا عما فهموه بوضوح من أن معانى الأدوات هى وظائفها ، أى : أن معناها وظيفى لا معجمى قالوا فى تعبيرهم عن هذا الفهم : إن هذه معان حقها أن تؤدى بالحرف ، أى أن المعانى الوظيفية يكشف عنها فى مظانها الأصلية وهى كتب القواعد [3] » .

---

(١) فندريس : اللغة / ١٧٥ ترجمة الدواخلى والقصاص .

(٢) السابق / ١٧١ ، ١٧٢ .

(٣) د . تمام حسان : اللغة العربية ... / ١٢٥ .

وتظهر خطورة وظيفة الأداة بجلاء فى أنها تكون فى بعض الأساليب « هى العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدى المعني كاملا ، كالذى نراه فى عبارات مثل : لِمَ ؟، عَمَّ ؟ ، متى ؟ ، أين ؟، ربما ، وإنْ ، لعل ، ليت ، لو ... إلخ ، فيكون المعنى الذى تدل عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة وتحدده القرينة بالطبع (١) » .

ولقد اعترف النحاة فى مؤلفاتهم بتبادل الوظائف بين بعض الأدوات وبعضها الآخر حتى إنه عُد ظاهرة طبيعية بدليل أنهم لم يدرسوها تحت اسم « النقل » الذى خصوا به بابى العلم واسم الفعل . فقد تأتى « بل » بمعنى « إنّ » كما فى قوله تعالى ﴿صَ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ * بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ (٢) معناه : إن الذين كفروا ، قالوا : وذلك أن القسم لابد له من جواب » (٣) ، كما « كان الفراء يقول: (لو) يقوم مقام (إنْ) . قال جل ذكره : ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (٤) بمعنى وإن كره ، ولولا أنها بمعنى (إن) لاقتضت جوابا لأن (لو) لابد لها من جواب ظاهر أو مضمر ، كقوله جل ثناؤه : ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ (٥) وإنما وضعت مقام (إن) لأن فى كل واحد منهما معنى الشرط ، كما يقال فى الكلام (لأكرمنك وإن جفوتنى - و - لو جفوتنى) و (لأعطينك وإن منعتنى - و - لو منعتنى) (٦) » . وقد تقع (لولا) بمعنى (هلا) كما هى فى قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلاَ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ (٧) أى : فهلا . وكما فى قول الشاعر :

تعدُّونَ عقرَ النيبِ أفضلَ مجدكمْ   بنى ضَوطَرَى لولا الكَمِيَّ المقنَّعا (٨)

---

(١) د. تمام حسان : اللغة العربية ... / ١٢٥ .

(٢) سورة ص : آية ١، ٢ .

(٣) ابن فارس : الصاحبى / ١١٧

(٤) سورة التوبة : آية ٣٢ ، وسورة الصف : آية ٨ .

(٥) سورة الأنعام : آية ٧ .

(٦) الصاحبى / ١٣٤

(٧) سورة الأنعام : آية ٤٣ .

(٨) الصاحبى / ١٣٥ .

وقد تقوم الأداة بوظيفة قسم آخر من أقسام الكلم مثل « إلا » التى اشتهرت بأنها أداة استثناء ، لكنها فى بعض الأحيان تحمل على (غير) فينعت بها كما يستثنى بغير [١] . على أن هناك من الكلمات ما يكون - وهو مفرد - متعدد المعانى ، ومحتملا لوظائف عدة من بينها وظيفة الأداة مثل (علَّ) « تكون حرفا لغة فى لعل ، وفعلا ماضيا من عله إذا سقاه مرة بعد مرة ، واسما للقراد المهزول وللشيخ المسن[٢] ». لكنها فى مثل قولنا : (علك تتفوق فى الامتحان) لا تحتمل غير معنى واحد هو كونها أداة دالة على الترجى والتوقع . ومثل (علَّ) فى ذلك (خلا) ؛ تكون حرف استثناء ، وفعلا ماضيا ، ومنه ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ [٣] ، واسما للرطب من الحشيش . و (لات) تكون حرف نفى بمعنى (ليس) . وفعلا ماضيا بمعنى صرف. واسما للصنم [٤] » .

وأشهر مؤلف يظهر فيه بجلاء تعدد المعنى الوظيفى للأدوات - على ما نعلم - هو كتاب (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) لابن هشام فقد تناول فيه مؤلفه الأدوات واحدة بعد واحدة مبينا خصائص كل أداة ووظيفتها ثم ما تقوم به من وظائف أخرى ، كما فعل بالهمزة ، إذ قال : إنها أصل أدوات الاستفهام ومن ثم خصها بأحكام معينة [٥] . ثم عقد فصلا بين فيه أن الهمزة قد تخرج عن الاستفهام الحقيقى فترد لثمانية معان هى : التسوية كما فى قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [٦] ، والإنكار الإبطالى فى مثل قوله تعالى : ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ [٧] ، والإنكار التوبيخى نحو قوله تعالى : ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [٨] والتقرير بالفعل كما فى قولنا : (أضربت زيدا؟) ،

---

(١) همع الهوامع / ١ : ٢٢٩

(٢) الأشباه والنظائر / ٢ : ٧ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٤ .

(٤) الأشباه والنظائر / ٢ : ٨ .

(٥) انظر مغنى اللبيب جـ١ من ص ١١ حتى ص ١٥ .

(٦) سورة المنافقون : آية ٦ .

(٧) سورة الإسراء : آية ٤٠ .

(٨) سورة الصافات : آية ٩٥ .

أو بالفاعل مثل (أأنت ضربت زيدا؟) أو بالمفعول (أزيدا ضربت؟) ، والتهكم فى مثل قوله تعالى : ﴿أَصلاتُكَ تأْمُرُكَ أن نَّتْرُكَ ما يعْبُدُ آباؤُنا﴾ (١) ، والأمر نحو قوله تعالى : ﴿ءأَسْلَمْتُمْ﴾ (٢) أى : أسلموا ، والتعجب نحو قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تر إِلَىٰ ربِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ (٣) ، والاستبطاء نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ (٤) .

كما بين أن الهمزة - إلى جانب قيامها بوظيفة الاستفهام - تكون أداة نداء للقريب ، كما تكون فعلا فى مثل قول الشاعر :

إِنَّ هندُ المليحةَ الحسناءَ ... وَأْىَ من أَضْمَرَتْ لخلٍ وفاءَ (٥)

وما فعله ابن هشام بالهمزة فعله بغيرها من الأدوات مما يدل على اعتراف صريح بمبدأ تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد فى اللغة العربية .

هذا عن قيام الأداة بوظيفة أداة مثلها ، أو قيامها بوظيفة غيرها من الأقسام الأخرى للكلم .

أما عن قيام غير الأدوات بوظيفة الأدوات فيمكننا تقسيم الأداة على حسب هذه النظرة إلى :

أ- **أداة أصلية** : وهى التى تؤدى دورها الذى عرفت به فى الدراسات اللغوية ، كما هو الحال فى حروف الجر، وإن وأخواتها، وأدوات العطف ..... إلخ .

ب- **أداة محولة عن أقسام أخرى من أقسام الكلم** عن طريق النقل كما سماه النحاة ، أو تعدد المعنى الوظيفى كما نفضل أن نسميه نحن ، ويبدو النقل إلى الأدوات فيما يلى :

١- **أدوات منقولة عن الظرفية** حين « تستعمل الظروف فى تعليق جمل

---

(١) سورة هود : آية ٨٧ .
(٢) سورة آل عمران : آية ٢٠ .
(٣) سورة الفرقان : آية ٤٥ .
(٤) سورة الحديد : آية ١٦ .
(٥) المغنى / ١ : ١١ إلى ١٨ .

الاستفهام والشرط [1] »، كما يحدث فى «إذا» التى قال عنها النحاة إنها ظرف للزمان المستقبل ، وقد تجئ للماضى كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ [2] وفى قول الشاعر :

وندمـــانٍ يزيدُ الكأسَ طِيبــــًا ... ســـقــيتُ إذا تَغَـوَّرَت النجــومُ

كما تجئ للحال وذلك بعد القسم نحو قوله تعالى : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ [3] و﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [4] « لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتى؛ لأن قسم الله سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم، لأن الحال والاستقبال متنافيان [5] » .

هذا هو الاستعمال الأصيل لإذا وهو الظرفية . لكنها قد تخرج عن الظرفية لتقوم بوظيفة التعليق فى جملة الشرط فى مثل قول الشاعر :

إذا الجود لم يُرزق خلاصا من الأذى ... فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

ولكنها مع قيامها بوظيفة الأداة لم تتجرد تماما من دلالتها على الزمن ، وإن كان ليس هو أصل وظيفتها فى أسلوب الشرط .

ونفس الشئ ما يحدث فى (حيث) التى « هى للمكان اتفاقا ، قال الأخفش : وقد ترد للزمان . والغالب كونها فى محل نصب على الظرفية أو خفض بمن ، وقد تخفض بغيرها ، كقوله : لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم . وقد تقع حيث مفعولا به وفاقا للفارسى » [6] ، وتقوم حيث بوظيفة الأداة في الأسلوب الشرطى إذا دخلت عليها (ما) الكافة ، كما فى قول الشاعر :

حيـثـمـا تسـتـقـمْ يقـدرْ لك اللـ ... ـهُ نجاحا فى غابر الأزمانِ [7] .

---

(١) د. تمام حسان : اللغة العربية ...../ ١٢٣ .
(٢) سورة التوبة : آية ٩٢ .
(٣) سورة الليل : آية ١
(٤) سورة النجم : آية ١
(٥) انظر المغنى / ١ : ٨٧ ، ٨٨ .
(٦) مغنى اللبيب / ١: ١١٦ ، ١١٧ .
(٧) السابق/ ١١٨

وما قيل فى (إذا) و (حيث) يقال فى (متى) التى تخرج إلى الشرط فى مثل قولنا : متى تأتنى أكرمك ، وإلى الاستفهام فى مثل قول الله تعالى : ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ (١) .

٢- **أدوات منقولة عن الفعلية** « كتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها وكاد وأخواتها » (٢) .

ولقد فسر النحاة معنى النقصان فى مثل هذه الأفعال بأنه لا يتم بها وبمرفوعها الكلام ، بل هى فى حاجة إلى المنصوب . غير أن الأرجح أن يفسر النقصان بأنها ألفاظ فُرغت من محتواها الأصلى ، وبذلك أصبحت تدل على نوع علاقة بين لفظين كالنفى فى قولنا : ليس الرجل حاضرا ، أو مجرد الزمن فى قولنا كان محمد حاضرا (٣) . فجميع هذه النواسخ يفيد الزمن . بعد أن فرغ من معنى الحدث، « وجميعها إلا (كان) يضيف إلى معنى الزمن أحد معانى الجهة . وأن بعضها لا يتصرف أبدا ، وأما ما تصرف منها فإنه ناقص التصرف » (٤) .

فإذا كان الإسناد فى الجملة الاسمية يتم عن طريق الوصف غير منظور فيه إلى الزمن فإن النواسخ هى الوسيلة التى يمكننا عن طريقها « أن نشرب الجملة الاسمية معنى الزمن خالصا من دون الحدث » (٥) وهذا هو معنى النسخ .

وليس القول بأن بعض النواسخ الفعلية أدوات محولة بدعا فى مجال الدرس النحوى ؛ فقد قال بذلك نحاة قدماء لهم وزنهم . فعن (ليس) يقول ابن السراج : «أنا أفتى بفعلية (ليس) تقليدا منذ زمن طويل ، ثم ظهر لى حرفيتها » (٦) .

---

(١) سورة البقرة : آية ٢١٤

(٢) د. تمام حسان : اللغة العربية .../ ١٢٣

(٣) انظر (ألفاظ المعانى وألفاظ الارتباط) من كتاب فقه اللغة وخصائص العربية للمبارك / ١٦٨، ١٦٩ .

(٤) د. تمام حسان : اللغة العربية .../ ١٣٠ .

(٥) د. تمام حسان : اللغة العربية .../ ١٣٠

(٦) الأشباه والنظائر / ٣ : ٦

وفى الحديث عن الرابط فى جملة الحال يقول الرضى : « وحكم الجملة المصدرة بليس وإن كانت فعلية حكم الاسمية فى أن اجتماع الواو والضمير أو انفراد الواو ، أكثر من انفراد الضمير ، وذلك لأن ليس لمجرد النفى على الأصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية، فالاسمية معها باقية على اسميتها (١) » .

أليس ذلك حديثا صريحا يقول بحرفية « ليس » ، يؤيده أنها ليست على بناء من أبنية الفعل ، كما أنها تدخل « على الجملة الفعلية فيليها الفعل وتستعمل معه استعمال أدوات النفى نحو : أليس خلق الله مثلهم ، أى : ما خلق الله مثلهم (٢) » .

والذى قيل فى ليس قيل فى بقية أخواتها فى الوظيفة ، فقد « نصوا على أن كان وما أشبهها أفعال جارية مجرى الأدوات فلا يلزم فيها حكم سائر الأفعال » (٣)، كما « ذهب الزجاجى إلى أن كان وأخواتها حروف ، وقال ابن هشام فى حواشى التسهيل : الخلاف فى (عسى) و (ليس) شهير ، وفى (كان) غريب . قال ابن الحاج فى النقد : حكى العبدى فى شرح الإيضاح أن المبرد قال : إنّ (كان) حرفٌ . قال العبدى : وهذا أظرف من قول من قال : إن ليس وعسى حرفان . قال ابن الحاج : هو وإن كان فى بادئ الرأى ضعيفا إلا أنه أقوى لمن تأمل ، لأنها لا تدل على حدث، بل دخلت لتفيد معنى المضى فى خبر ما دخلت عليه (٤) ». وما قيل فى كان وأخواتها يقال فى كاد وأخواتها فهى أيضا أدوات محولة عن الفعلية.

وقد لاحظنا أن بعض النحاة قرن بين ليس وعسى فى المناقشة، وهذا يعنى ألا فصل بين الأداتين؛ إذ كل منهما تقوم بوظيفة النسخ بالإضافة إلى ما تدل عليه فى الجملة من معنى الجهة ، كما أن كلا منهما تدخل على الفعل ، والنحاة يستكرهون

---

(١) شرح الكافية / ١ : ٢١٢ .

(٢) د. مهدى المخزومى : فى النحو العربى : قواعد وتطبيق على المنهج الحديث / ١١٩ وانظر النحو الوافى / ١ : ٥٠٦ .

(٣) شرح الشواهد للعينى/ ٢ : ١٦٥ ، وانظر أسرار العربية لابن الأنبارى / ٥٥

(٤) همع الهوامع/ ١ : ١٠ وانظر الأشباه والنظائر/ ٤ : ٢٥٠ .

دخول الفعل على الفعل ، فهذه الأدوات فى دخولها على الأفعال إذًا مثل الأدوات الأصلية « فى نحو سوف يفعل وقد يفعل وإن يفعل ولم يفعل ، مع فارق واحد هو أن الفصل جائز فى الحالة الأولى وغير جائز فى الثانية ، وهذا أمر يعود إلى طبيعة التضام بين الكلمتين » (١) .

٣- **أدوات منقولة عن الاسمية** « كاستعمال بعض الأسماء المبهمة فى تعليق الجمل مثل كم وكيف فى الاستفهام والتكثير والشرط أيضا (٢) ». فكيف فى الأصل اسم مبهم « لدخول الجار عليه بلا تأويل فى قولهم : على كيف تبيع الأحمرين ، ولإبدال الاسم الصريح منه نحو : كيف أنت صحيح أم سقيم، وللإخبار به مع مباشرته الفعل نحو : كيف كنت ؟ (٣) » لكنها تقوم فى بعض الأساليب بدور أداة الشرط فتقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى مثل : كيف تصنع أصنع وكيف تكتب أكتب . كما تقوم بدور أداة الاستفهام سواء أكان الاستفهام حقيقيا كما فى قولنا : كيف أنت ؟ أو مقصودا به التعجب كما فى قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (٤) !!

٤- **أدوات منقوله عن الضمائر** « كنقل من وما وأى إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب الخ » . (٥) فـ (ما) فى الأصل ضمير تقع موصولة كما فى قول الله تعالى : ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ (٦) . وتقع نكرة موصوفة فى مثل قولهم : (مررت بما معجبٍ لك) أى : بشىء معجب لك .

لكنها قد تخرج عن وظيفتها هذه فتكون - على حد تعبير ابن هشام - « نكرة مضمنة معنى الحرف » وهي نوعان : الاستفهامية : كما فى قوله تعالى ﴿وَمَا تِلْكَ

(١) د. تمام حسان : اللغة العربية ... / ١٣١ .
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها / ١٢٣ .
(٣) مغنى اللبيب / ١ : ١٧٣
(٤) سورة البقرة : آية ٢٨ .
(٥) د. تمام حسان : اللغة العربية .. / ١٢٣ .
(٦) سورة النحل : آية ٩٦ .

بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾ [1] ، ﴿مَا لَوْنُهَا﴾ [2] ... إلخ . والشرطية وهى نوعان : غير زمانية نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [3] ، وزمانية كما أثبت ذلك الفارسى وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك ، و هو ظاهر فى قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ [4] أى : استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم » [5] .

كما تكون ما مصدرية فقط كما فى قوله تعالى : ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [6] ومصدريه ظرفية كما فى قول الشاعر :

أجـارتنا إن الخطوب تنوبُ   وإنى مقيمٌ ما أقام عَسيبُ [7]

خلاصة القول أن الأداة من بين أقسام الكلم بوجه خاص تتمتع بسعة فى مجال تعدد المعنى الوظيفى ، وتحظى بقسم ليس بهين مما يمكن أن يطلق عليه مصطلح « النقل » على حسب مفهوم النحاة ، وخاصة الأدوات المحولة عن الفعلية.

المصادر :

معلوم فى الدرس النحوى أن للمصادر وظائف تختص بها من مثل قيامها بوظيفة المفعول المطلق ، كما أن لها صيغا معينة قياسية فى أكثر الأحيان يجب أن تصاغ عليها . لكنه لوحظ أن غير المصدر يقوم أحيانا بوظيفة المصدر . فمن جريان الأسماء مجرى المصادر - فى رأى سيبويه - قولك : « تربا وجندلا ، وما أشبه هذا » [8] .

---

(١) سورة طه : آية ١٧ .

(٢) سورة البقرة : آية ٦٩ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٩٧ .

(٤) سورة التوبة : آية ٧ .

(٥) انظر مغنى اللبيب / ٢ : ٦ .

(٦) سورة التوبة : آية ١٢٨ .

(٧) انظر استعمالات (ما) فى مغنى اللبيب جـ ٢ من ص ٢ حتى ص١٤ .

(٨) الكتاب / ١ : ١٥٨ .

ومن نيابة الصفات عن المصادر فى وقوعها مفعولا مطلقا قولهم : « عائذا بك، وهنيئا وأقائما وقد قعدوا » (١) .

« ومن ذلك إقامة الفاعل مقام المصدر ، يقول (قُمْ قائما) قال :

قم قائما قم قائما ... لقيت عبدا نائما
وعُشَراء رائما ... وأَمةً مراغما

وفى كتاب الله جل ثناؤه : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾ أى : تكذيب » (٢) .

وقد جاءت بعض المصادر على وزن صفة المفعول كما فى قول الشاعر :

أقاتل حتى لا أرى لى مُقاتَلاً ... وأنجو إذا حُمَّ الجبانُ من الكرب

وقول الراعى النميرى :

حتى إذا لم يتركوا لعظامه ... لحما ولا لفؤاده معقولا

وقول آخر :

وقد ذقتمونا مرة بعد مرة ... وعلم بيان المرء عند المجَرَّبِ

فمقاتلا ومعقولا و المجرّب صفات مفعول مقصود بها هنا المصادر : القتال والعقل والتجربة (٣) .

كما يلاحظ أحيانا - كما سبق أن نبهنا - الاشتراك بين المصدر والصفات في بعض الأمثلة كما حدث فى (عدل) ، غير أن السياق والاستعمال اللغوى كفيلان بتوجيه كل صيغة إلى القسم الذى تنتمى إليه .

ويقوم المصدر أحيانا بوظيفة الفعل . ويظهر ذلك - كما ورد فى أقوال النحاة - في موضعين :

أحدهما : أن يكون نائبا مناب الفعل وذلك مثل قولنا : ضربا عليا ، وكتابةً

(١) همع الهوامع / ١ : ١٩٢ .

(٢) الصاحبى / ٢٠٠ ، والآية هى رقم ٢ من سورة الواقعة .

(٣) انظر للدكتور أمين السيد : فى علم النحو / ٢ : ٣٦ ، ٣٧ .

الدرس . فكل من « على » و « الدرس » منصوب بعد المصدر لنيابته عن فعل الأمر فى مثل : اضرب عليا واكتب الدرس .

ثانيهما : أن يكون المصدر مقدرا بأن والفعل ، أو بما والفعل . فيقدر بأن والفعل إذا أريد المضى أو الاستقبال نحو : عجبت من ضربك زيد أمس أو غدا . والتقدير : من أن ضربت زيدا أمس ، أو من أن تضرب زيدا غدا . ويقدر بما إذا أريد به الحال نحو : عجبت من ضربك زيدا الآن . والتقدير : مما تضرب زيدا الآن [1] .

والمصدر فى هاتين الحالتين - حسبما أرى - منقول إلى استعمال الفعل، يؤدى وظيفته ، لكنه لا يدخل دائرة الأفعال ويعد واحدا منها لمجرد قيامه بهذه الوظيفة ، ولم يفت النحاة الأقدمين أن يلحقوه بالفعل كما يقول الدكتور السامرائى[2] ، لأنهم كانوا يعرفون جيدا أنه قام بوظيفة الفعل لكنه لم يخلع عنه اسميته . فما زال اسما للحدث ينطبق عليه تعريف الاسم ، وقيامه بوظيفة الفعل إنما جاء عن طريق تعدد المعنى الوظيفى ، أو عن طريق الإنابة كما صرحوا هم فى حديثهم .

ويجب ألا يعترض علينا بأن مثل هذا الكلام ينطبق على الصفات ، لأن الصفة - كما سبق أن عرفناها - لا تدل على مسمى كالمصدر ، وإنما تدل على موصوف بالحدث . ومن هنا أفردناها بقسم له خصائصه المعنوية والمبنوية التى يمتاز بها عن غيره . فارتباط الصفات بضمائمها مرفوعة أو منصوبة ليس حملا على الفعل عن طريق تعدد المعنى الوظيفى مثلما حدث في المصدر ، لكنه وظيفتها الأصيلة المنوطة بها فى الدراسات اللغوية العربية.

الصفات :

سبق أن بينا عند مناقشة مفهوم النحاة لمصطلح « النقل » أن الصفات قد يتعدد معناها الوظيفى فتقوم بوظيفة الأسماء وخاصة الأعلام منها حتى إنه

(١) انظر شرح ابن عقيل / ٢٨٨ .

(٢) د. إبراهيم السامرائى : الفعل زمانه وأبنيته / ٤٧ .

ليتناسى أحيانا أصل وظيفة الاسم ودوره كصفة من الصفات . وقلنا إن بعض اللغويين عدّ هذا التناسى سبب كثرة الترادف فى اللغة العربية، وأن أسماء مثل : الخطار والحطام والباسل والأصيد من أسماء الأسد ، والمصمم والقاطع والباتر من أسماء السيف ، كانت فى الأصل نعوتا لأحوال المسمى الواحد، ثم تنوسى ما بينها من فوارق على مر الزمن ، كما تجوهل أصلها الذى نقلت منه فصارت جميعها أسماء تطلق على مسمى واحد على سبيل الترادف .

كما قررنا أن العلم ينقل عن كل صفة من الصفات الخمس وهى : صفة الفاعل مثل : مالك وسائد وحازم وفاطمة وعائدة ونائلة ..... إلخ .

وصفة المفعول مثل : محمود ومسعود ومظفر ومقبولة وممدوحة .... إلخ .

وصفة المبالغة مثل : مناع وشداد وعباس وعباسة ومياسة ..... إلخ .

والصفة المشبهة مثل : حسن وجميل وطيب ونشوى وهيفاء ولمياء ... إلخ .

وصفة التفضيل مثل : أسعد وأشرف وأكمل ... إلخ .

وليس استخدام الصفة اسما مقصورا على باب العلم من الأسماء ، إذ قد تستخدم الصفة استخدام النكرات كما قال النحاة بذلك فى أبطح وأجرع وصاحب وفارس وراكب ، « فالأجرع مكان سهل مستو لا ينبت ، يقال : مكان أجرع ، ورملة جرعاء ، ثم اشتهر المكان بذلك فعلم مكانه وإن لم يذكر ، فقيل : الأجرع ، إذ لا يوصف بذلك إلا المكان . وأما الأبطح فالمكان المتسع ، ومثله البطحاء ، وأصله أن يقال : مكان أبطح ، ثم غلبت الصفة وصارت كاسم الجنس ... ومثل ذلك : الأورق والأطلس؛ فالأورق : المغبر اللون كلون الرماد ، والحمامة ورقاء للونها ، والأطلس : أن يضرب إلى الغبرة، والذئب أطلس للونه ، فأصلهما الصفة ، ثم ظهر أمرها فصار الموصوف نسيا منسيا فصار كالجنس (١) » .

وهذا المعنى هو ما قاله سيبويه من قبل فى كتابه عند حديثه عن (رسول) فى

---

(١) شرح المفصل / ٣ : ٦٢ ، ٦٣

قولهم : أعبد الله أنت رسول له . أو رسوله ، إذ جعله بمنزلة (عجوز) فى قولنا : أعبد الله أنت عجوز له . كما قرر نفس المعنى فى (عديل) و (جليس) : « وتقول أعبد الله أنت له عديل ، وأعبد الله أنت له جليس ، لأنك لا تريد به مبالغة فى فعل، ولم تقل : مجالس ، فيكون كفاعل . فإنما هذا اسم بمنزلة قولك : أزيد أنت وصيف له أو غلام له . وكذلك : آلبصرة أنت عليها أمير (١) » .

ومن الواجب علينا أن نقرر ما قرره النحاة من أن العلم المنقول عن الوصفية لا يتناسى فيه معنى الوصف تماما ، ومن هنا قالوا فى المثل ، إنما سميت هانئا لتهنأ . ومن أجل هذا المعنى أورد صاحب الخزانة الشاهد القائل :

وشقّ له من اسـمـه ليُـجلّه ... فذو العرش محمود وهذا محمدُ

« على أنه يمكن لمح الوصف مع العلمية. أى يمكن أن يلاحظ بعد العلمية الوصف الذى كان قبلها ، وبملاحظته يوضع علما ، فإن « محمدا » وضع علما لنبينا صلى الله عليه وسلم بملاحظة معناه . فإن معناه فى اللغة كما قال صاحب العباب وغيره : الذى كثرت خصاله المحمودة (٢) » .

كما سبق أن قررنا أيضا أن الصفات قد تقوم بوظيفة المصادر من بين الأسماء، فتقع مفعولا مطلقا فى مثل : هنيئا لك وعائذا بك .. إلخ ، وأوضحنا إمكانية مجىء المصدر على صيغة من صيغ الصفات مثل قول الشاعر :

وقد ذقتمونا مرة بعد مرة ... وعلم بيان المرء عند المجرَّب

أى : عند التجربة

كان هذا الحديث عن تعدد المعنى الوظيفى للصفات واستخدامها - بناء على ذلك - أسماء .

وبإمكاننا الآن القول بأن العكس صحيح ، فقد يتعدد المعنى الوظيفى للأسماء

---

(١) الكتاب / ١ : ٦٠ .

(٢) خزانة الأدب / ١ : ١٠٨ ، ١٠٩ وانظر إحياء النحو / ١٧٧ .

فتستخدم فى سياقات معينة قائمة بدور الصفة على إطلاقها . فقد يشيع بعض الأعلام ويرتبط فى أذهان مجتمع معين بصفة ما فيصبح علما على هذه الصفة ويستخدم هو بعد ذلك بمعناها و « تُعد الشخصيات التاريخية الروائية من المصادر الخصبة لمثل هذا الانتقال فى الاستعمال . ومن أمثلة ذلك : (حاتم) و (عنترة) . والكلمة الأولى ترجع في الأصل إلى حاتم الطائى المشهور بالكرم، وترجع الثانية إلى عنترة بن شداد الفارس الجاهلى المعروف [1] » فحاتم بمعنى : كريم ، وعنترة بمعنى: شجاع ، ومثلهما فى ذلك (نيرون) بمعنى طاغية ، و (روميو) بمعنى محب ... إلخ .

ومما ورد فى الشعر العربى من قيام الأسماء بدور الصفات شو اهد كثيرة ، مثل قول الشاعر :

فراشةُ الحِلْم فرعونُ العذاب وإنْ ... تطلبْ نداه فكلبٌ دونه كلبُ

فقد أدت (فراشة) وظيفة (طائش) ، كما أدت (فرعون) وظيفة (مؤلم) . ومنه أيضا قول الآخر :

فلولا الله والمهر المفدَّى ... لأُبْتَ وأنت غربال الإهابِ

إذ أدت كلمة (غربال) معنى الصفة (مثقب) ، فالكلمات : (فراشة وفرعون وغربال) فى البيتين السابقين أسماء أدت دور الصفة المشبهة « فأجريت مجراها فى الإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى ، ولو رفع بها أو نصب جاز » [2] ومن هنا قال ابن الحاجب :

وضُمن الجامدُ معنى الوصفِ ... واستُعمل استعماله بضعف

كأنت غربال الإهاب وكذا ... فراشة الحلم فَراعِ المأخذا

وتعد إضافة مثل هذه الأسماء القائمة بوظيفة الصفات إضافة لفظية

---

(١) ستيفن أولمان : دور الكلمة فى اللغة / ٦٨ ترجمة د. كمال بشر ، وانظر أيضا : من أسرار اللغة / ١٩٧ .

(٢) شرح الأشمونى / ٣ : ١٣

« كقوله: بمنجرد قيد الأوابد هيكل . أى : مقيد الأوابد . ومنه قولهم : هذه ناقة عَبْرُ الهواجر، أى عابرة فيها، كقوله : يا سارق الليلة أهل الدار (١) » .

وليس يضعف من عزيمتنا قول ابن الحاجب : « واستعمل استعماله بضعف » لأننا نرى ذلك مبدأ مقررا فى اللغة العربية قال به نحاة لهم قيمتهم وأثرهم الجليلان فى الدرس النحوى من أمثال البغدادى والعينى والرضى والأشمونى وابن هشام ، وقبلهم جميعا ابن جنى الذى عقد بابا فى خصائصه عنون له بقوله : « هذا باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف » (٢) وبدأه بالبيتين القائلين :

أنا أبو المنهال بعض الأحيانْ ... ليس علىَّ حسبى بضُؤلان

إذ سئل ابن جنى عما يتعلق به الظرف الذى هو « بعض الأحيان » فرد باحتماله أمرين : **أحدهما** : أن يكون أراد : أنا مثل أبى المنهال ، فيعمل فى الظرف على هذا التأويل معنى التشبيه ، **والثانى** : أن يكون قد عرف عن أبى المنهال هذا الغناء والنجدة فإذا ذكر فكأنه قد ذكرا فيصير معناه كأنه قال : أنا المغنى فى بعض الأحيان ، أو أنا النجد فى بعض تلك الأوقات ، أفلا تراك كيف انتزعت من العلم الذى هو أبو المنهال معنى الصفة والفعلية ؟ » (٣) .

« وقد مر بهذا المرجع الطائى الكبير فأحسن فيه واستوفى معناه فقال :

فلا تحسبنْ هندا لها الغدر وحدها ... سجيةُ نفسٍ كلُّ غانيةٍ هندُ

فقوله : كل غانية هند متناه فى معناه ، وآخذ لأقصى مداه . ألا ترى أنه كأنه قال : كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك . ومنه قول الآخر :

إن الذئاب قد اخضرت براثنها ... والناس كلهمُ بكرٌ إذا شبعوا (٤) »

وبنفس هذا التحليل حلل ابن جنى قول الشاعر :

---

(١) شرح الكافية / ١ : ٢٧٩ .

(٢) انظر الخصائص جـ٣ صفحات ٢٧٠ حتى ٢٧٣ .

(٣) السابق

(٤) السابق

مـــا أُمّكَ اجـتـــاحت المنايا كـلُّ فـــــــؤادِ عـليك أم

كأنه قال : كل فؤاد عليك حزين أو كئيب إذ كانت الأم هكذا غالب أمرها ، لا سيما مع المصيبة وعند نزول الشدة . وقول الآخر : أنا أبو بردة إذ جد الوهل . أى: أنا المغنى والمجدى عند اشتداد الأمر . وقول الشاعر :

لا ذعـرتُ السـوام فى فلق الصبـ ح مـغـيـراً ولا دُعـيتُ يزيدا

أي لا دعيت الفاضل المغني . هذا يريد ، ولا يتمدح بأن اسمه يزيد (١) .

كما عد العينى من مواضع الاستشهاد فى البيت القائل :

وإن لسـانى شـهـدةٌ يُشْـتـفَى بهـا وهُوَّ على من صـبَّـهُ اللهُ علقم

تعلق الجار والمجرور بالجامد (علقم) ، وتقدمه عليه لتأوله بالمشتق . إذ المراد شديد أو صعب، فلذلك علق به (على) المذكورة ، وجعل نظيره في ذلك : كل فؤاد عليك أم ، إذ « تعلق على بأم لتأويله إياها بمشفق ، وعلى هذا ففى قوله (علقم) ضمير ، كما فى قولك : زيد أسد إذا أولته بقولك : شجاع إذا أردت التشبيه (٢) » .

وقد فعل ابن هشام نفس الصنيع فى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ (٣) إذ جعل الجار والمجرور « فى السماء » و « فى الأرض » متعلقين بإله « وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فنقول : إله واحد ، ولا يوصف به . لا يقال : شىء إله . وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود (٤) » .

وأورد صاحب الخزانة قيام المصدر بمعنى صفة المفعول فى قول الشاعر :

دارٌ لـسـعـدى إذهِ مِنْ هـــواكــا

أى من مَهْوِيّك (٥) .

---

(١) انظر الخصائص جـ٣ باب فى الاستخلاص من الأعلام معانى الأوصاف .

(٢) شرح الشواهد للعينى / ١ : ٤٥٢

(٣) سورة الزخرف : آية ٨٤ .

(٤) مغنى اللبيب / ٢ : ٧٤ .

(٥) الخزانة / ١ : ٢٢٧ .

على أن هناك موضعا نحويا لا يستطاع إنكاره وهو قيام العلم أحيانا بوظيفة اسم « لا » النافية للجنس كما فى مثالهم المشهور : « قضية ولا أبا حسن لها » . والنحاة يشترطون فى اسم لا النافية للجنس التنكير ، ولذا حين قابلوا هذا المثال وأمثاله من التراث العربى ذهبوا فى التأويل كل مذهب . غير أن أشهر ما ذهبوا إليه هو « أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى. لأن معنى قضية ولا أباحسن لها : لا فيصل لها ، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا فى الحكومات على ما قال النبى صلى الله عليه وسلم (أقضاكم على) ، فصار اسمه رضى الله تعالى عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل »(١).

ولو أراح النحاة أنفسهم وأراحونا لقالوا إن العلم هنا قام بوظيفة الصفة المشبهة دون أن يحملوا أنفسهم مشقة هذا التأويل .

قيام الجامد إذا بوظيفة الوصف ليس مضعفا كما ذهب ابن الحاجب ، وإنما هو عمل مشروع معترف به فى الدراسات اللغوية قديمها وحديثها . وهناك أبواب معينة فى النحو العربى اعترف النحاة جميعا بقيام غير الصفة فى هذه الأبواب بوظيفة الصفة ، وإن كانوا قد التزموا على الرغم من اعترافهم هذا منهجهم فى التأويل والرد إلى الأصل . وأشهر الأبواب التي حدث فيها ذلك بابان :

أولا : باب الحال : وقد عرفه ابن مالك بقوله :

الحال وصف فضلة منتصب ... مفهم فى حال كفردا أذهب

وهذا يعنى أن أبرز سمات اللفظة القائمة بوظيفة الحال أن تكون وصفا . لكنه لوحظ فى كثير من الاستعمالات عدم تحقق شرط الوصفية فى الحال فكانت الاستثناءات والتأويلات والتفريعات علي القاعدة الأصلية . لكن الأساس فى نظرنا لم يختل . فالحال وصف كما قرروا ، سواء أكان الوصف أصيلا فى باب الوصفية أم كان منقولا إليها من قسم آخر من أقسام الكلم .

---

(١) شرح الكافية / ١ : ٢٦٠ .

ومن أشهر استعمالات الحال ما يلى :

أ- مجىء الحال اسم ذات :

وذلك إذا صلح الاسم للقيام بوظيفة الصفة عن طريق تعدد معناه الوظيفى . وقد قال بذلك سيبويه فى « هذا باب ما ينتصب لأنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم . وذلك قولك : مررت بهم جميعا وعامة وجماعة . كأنك قلت : مررت بهم قياما [1]». وقال فى مكان آخر : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه وذلك قولك : كلمته فاه إلى فِيَّ ، وبايعته يدا بيد ، كأنه قال : كلمته مشافهة وبايعته نقدا . أى : كلمته فى هذه الحال [2] » .

هذا حديث صريح من إمام النحاة يقول فيه بقيام الاسم مقام الصفة فى مجيئها حالا، غير ملتجئ إلى التأويل . كل ما قاله « كأنه قال : كلمته مشافهة » !!

لكن النحاة من بعده أبوا إلا أن يقسموا الجوامد الواقعة حالا إلى ما يمكن تأويله بالمشتق ، ومالا يمكن تأويله ، واضعين تحت كل قسم عددا من الأمثلة . وأشهر مواضع المؤولة بالمشتق فى نظرهم :

١- أن تقع الحال مشبها بها فى جملة تفيد التشبيه تبعا لا صراحة نحو : ترنم المغنى بلبلا ، وسارت الطيارة برقا ، وقول الشاعر :

بدتْ قمرا ومالت خُوط بانٍ ... وفاحتْ عنبرا ورنَتْ غزالا

وقول الآخر :

لاحت هلالا وفاحت عنبرًا وشدت ... مسكا وماست قضيبا وانثنت غُصنا

ومثله :

سفَرْنَ بدورا وانتقَبْنَ أهلّةً ... ومِسْنَ غصونا والتفتْنَ جآذرا

---

(١) الكتاب / ١ : ١٨٨ ، ١٨٩

(٢) السابق / ١ : ١٩٥ .

فكل من (بلبلا ، وبرقا ، وقمرا، وخوط بان ، وعنبرا ، وغزالا ، وهلالاً ، ومسكا ، وقضيبا ، وغصنا ، وبدورا ، وأهلة ، وغصونا ، وجآذر) أحوال مؤولة بالمشتق أى : بدت مضيئة كالقمر ، ومالت متثنية كخوط بان ، وفاحت طيبة النشر كالعنبر ... إلخ [١] .

٢- أن تقع الحال اسما منسوبا كما فى مثالهم المشهور «أتميميا مرة وقيسيا أخرى » . ويؤول بعض النحاة مثل هذا الاسم بمنسوب أو معزُوّ ليكون مشتقا . لكن سيبويه يقول عنه بعبارة صريحة « هذا باب ما جرى من الأسماء التى لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل [٢] » أى : أن الاسم المنسوب قد أدى وظيفة الصفة ولا حاجة بنا إلى التأويل والتكلف .

٣- أن تكون الحال دالة على مفاعلة نحو : سلمت البائع نقوده يدا بيد، وكلمت الصديق فاه إلى فى .

٤- أن تكون دالة على ترتيب نحو : ادخلوا الحجرة واحدا واحدا أو اثنين اثنين ، والمعنى : ادخلوا مترتبين . فمن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة الدالة على الترتيب ولا يحدث الترتيب من واحدة فقط [٣] .

لكن الحال تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل هى : « أن تكون موصوفة نحو ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [٤] ، ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [٥] وتسمي حالا موطئة. أو دالة على سعر نحو : بعته مدا بكذا . أو عدد نحو : ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [٦] . أو طور واقع فيه تفضيل نحو : هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا ، أو تكون نوعا لصاحبها

---

(١) انظر خزانة الأدب / ١ : ٥٣٧ ، ٥٣٨

(٢) الكتاب / ١ : ١٧٢ .

(٣) انظر النحو الوافى جـ٢ صفحات ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٤) سورة يوسف : آية ٢ ، وطه : آية ١١٣ ، والزمر : آية ٢٨ ، وفصلت : آية ٣ والشورى : آية ٧، والزخرف : آية ٣ .

(٥) سورة مريم آية ١٧ .

(٦) سورة الأعراف : آية ١٤٢ .

نحو : هذا مالك ذهبا ، أو فرعا نحو : هذا حديدك خاتما ، ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾(١) . أو أصلا له نحو : هذا خاتمك حديدا ، ﴿ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ (٢،٣).

وهذا التقسيم إلى ما يمكن تأويله وما لا يمكن نوع من التعسف الذى لا طائل من ورائه ، لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكر فى تعريفه ، فكل ما قام بهذه المهمة من الألفاظ حصل به المطلوب من الحال « وتأويل ذلك بمشتق تعسف ظاهر» (٤) .

ب- مجىء الحال مصدرًا :

سواء أكانت المصادر منكرة ، أو مقترنة بالألف واللام ، أو مضافة. فمن الأولى قولنا : جاء محمد جريا ، وأتى سعيد ركضا ، وكلمته عيانا . ومن الثانى قول الشاعر :

فأرسلها العِراكَ ولم يذُدْها ... ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

ومن المصادر المضافة « قولهم فعلته جهدك وطاقتك، فهو مصدر فى موضع الحال » (٥) . فهذه المصادر السابقة « وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال كما قد تقع الصفة فى موقع المصدر المؤكد نحو : قم قائما والأصل : قم قياما (٦) » .

وعلى الرغم من أن قيام المصدر المنكر بوظيفة الحال قد ورد بكثرة كثيرة فى النصوص العربية ، نجد بعض النحاة يقصره على السماع ، ولكن بعض المحققين أباح القياس عليه ، « وهو رأى - فوق صحته - فيه تيسير وتوسعة وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق ومنعها فريق . ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة

---

(١) سورة الأعراف : آية ٧٤ .
(٢) سورة الإسراء : آية ٦١ .
(٣) منار السالك إلى أوضح المسالك / ١ : ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، وانظر أيضا النحو الوافى جـ٢ ، ٣٤٧، ٣٤٨ ، ٣٤٩ .
(٤) الأشباه والنظائر / ٤ : ٢٦٧ وانظر شرح الكافية / ١ : ٢٠٧ .
(٥) شرح المفصل / ٢ : ٦٣
(٦) السابق / ٢ : ٥٩

تأويلا يبعدها عن المصدر كما فعل بعض من النحاة من ابتكار عدة أنواع من التأويل بغير داع إذ لم يراعوا للكثرة حقها الذى يبيح القياس (١) ». وقد عالج سيبويه فى كتابه قيام المصدر بوظيفة الحال فلم يؤول ولم يجعله مقتصرا على السماع ، وإنما أباحه « لأن المصدر هنا فى موضع فاعل إذا كان حالا (٢) ». أى أن المصدر - بعبارة حديثة - يقع حالا إذا تعدد معناه الوظيفى فقام بدور الصفات .

جـ- مجىء الحال جملة :

سبق أن قررنا أن تعدد المعنى الوظيفى لا يقتصر على المفردات وإنما يشمل الجمل . فوظيفة الجملة الإخبارية قد تنقلب إنشائية فى مثل : « رحِمَهُ الله » فتفيد الدعاء ، وفى مثل قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (٣) فتفيد الاستفهام . وهنا نقرر أن الجملة قد تقوم بوظيفة الحال ، ونعد ذلك نوعا من تعدد المعنى الوظيفى للجملة ما دام قد تحقق فيها معنى الحال وهو الدلالة على الهيئة .

يقول ابن يعيش : « وقد يقع الفعل موقع الحال إذا كان فى معناه وكان المراد به الحال المصاحبة للفعل . تقول : جاء زيد يضحك أى : ضاحكا ، وضربت زيدا يركب . أى : راكبا . قال الله تعالى : ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ (٤) أى : ماشية . وقال الشاعر :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره ... تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقِدِ

والمراد : عاشيًا : ولا حاجة إلى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة (٥) » . وإذا كان النحاة قد قرروا أنه لابد لكل فعل من فاعل عن طريق التضام الافتقارى ، فإن الفعل فى الجمل التى ذكرها ابن يعيش لم يقم بدور الحال

(١) النحو الوافى / ٢ : ٣٤٦ ، ٣٤٧

(٢) الكتاب / ١ : ١٨٦ .

(٣) سورة الشعراء : آية ٢٢ .

(٤) سورة القصص : آية ٢٥ .

(٥) شرح المفصل / ٢ : ٦٦ .

بمفرده ، وإنما قام به تسانده فى ذلك ضمائمه من الفاعل وغيره . وهذا يعنى أن الجمل بأكملها هى التى قامت بوظيفة الحال . وما قيل فى الجملة الفعلية يقال فى الاسمية دونما فرق .

غير أن مثل هذه التركيبات الإسنادية التى تؤدى دور الصفة فى مجيئها حالا لا تستغنى عن صاحب الحال ، وإنما هى مرتبطة به تماما فلا تستقل بتمام الإفادة. ومن ثم ينطبق عليها مصطلح « التركيب الجملى » الذى سبق أن قررناه فى مقدمة الرسالة .

ثانيا : باب النعت :

ويعرفه النحاة بأنه « التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو : مررت برجل كريم ، أو من صفات ما تعلق به وهو سببيه نحو : مررت برجل كريم أبواه [1]. وفيه يقول ابن مالك :

فالنعت تابع مُتمٌّ ما سبق   بوسمه أو وسم ما به اعتلق

ويقرر النحاة أن « النعت لا يكون إلا بالمشتق ، وهو المأخوذ من المصدر ، أو ما هو فى حكمه وهو ما لم يؤخذ من مصدر إلا أنه فى معنى ما أخذ منه [2] » .

شرط النعت إذا فى نظر النحاة أن يكون مشتقا ، أى : وصفا من الأوصاف التى سبقت مناقشة معناها ومبناها فى الفصل الأول . لكنهم كانوا أقل تعسفا هنا منهم فى باب الحال حينما وجدوا أن غير الصفات يؤدى وظيفة النعت فى الجملة ، فاكتفوا بأن قالوا إنه شابه المشتق . وقليل منهم من تمسك بالتأويل والإرجاع إلى الوصفية فى كل مثال .

وما قام بوظيفة الصفات فى باب النعت يتمثل فيما يلى :

---

(١) شرح ابن عقيل / ٣٢٥ .

(٢) المقرب / ١١٧ تحقيق : يعقوب الغنيم (ماجستير بدار العلوم) وانظر الأشمونى / ٣ : ٤٨ وشرح ابن عقيل ٣٢٧ .

أ- اســـم الذات :

مثل مررت برجل أسد . « قال المبرد : هو بتقدير مثل ، أى : مثل أسد .. وقال غير المبرد : بل بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الأوصاف؛ فمعنى : برجل أسد ، أى : جرئ ، وبرجل حمار . أى : بليد (١) » .

ويلاحظ أن سيبويه عد الوصف باسم الذات قبيحا ، فاستكره نحو : له خاتمٌ طينٌ ، أو : خاتمٌ حديدٌ لأنه ليس بصفة . وجعل الرفع وجه الكلام فى اسم الذات إذا وقع موقع النعت السببى فى نحو قولك : مررت بسرج خَزٌّ صفته . غير أن أبا سعيد السيرافى علق على هذا المثال بأنك « إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غير الرفع ، لأن هذه جواهر ولا يجوز النعت بها . وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى اختير فيها ما حكى عن العرب ، فقد سمع منهم : هذا خاتمٌ طينٌ ، بحمل طين على مُطَيَّن ، وإذا سمع منهم : خز صفته يحمل على لينه كأنهم قالوا : هو لَيِّن(٢) » .

لكن الرضى لم يوافق السيرافى فيما ارتآه لأنه خلاف الظاهر ، فمعنى فضة فى قولنا : مررت برجل فضةٍ حليةُ سيفه هو فضة على الحقيقة ، وكذا فى طين خاتمها « لكنه جوز - على قبح الوصف بالجواهر - على المعنى : ، بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة (٣) » .

هذا وإن كان النحاة قد اعترفوا بقيام الاسم المنسوب بوظيفة الصفة فى باب النعت ، كما قام بوظيفتها فى باب الحال . ولكنهم سوغوا هذا الاعتراف بأن مثل هذا الاسم يمكن تأويله بمشتق هو منسوب أو معزو (٤) .

وهذا الخلاف فى قيام الاسم مقام الصفة فى أداء وظيفة النعت لا طائل من ورائه ، لأننا قررنا من قبل قيام الاسم بوظيفة الصفة فى باب الحال عن طريق تعدد

---

(١) شرح الكافية / ١ : ٣٠٦ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٢٨ هامش

(٣) شرح الكافية / ١: ٣٠٦ .

(٤) انظر شرح الأشمونى / ٣ : ٤٨ ، وشرح ابن عقيل / ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

المعنى الوظيفى ، والحال - كما يقولون - وصف فى المعنى ، فلو نظرنا إلى قيام الاسم بدور النعت هذه النظرة الشاملة لما كان فى مثل هذا العمل خلاف لأنه جاء سائرا علي مبدأ مقرر معروف وهو تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد . بل إن الاسم ورد فى الشعر العربى لا قائما بوظيفة الصفة المنعوت بها فحسب ، وإنما مؤديا دورها فى الارتباط بضمائمها كما جاء فى قول الشاعر :

وليل يقـول الناس من ظلمـاته … سواءٌ صحيحاتُ العيون وعُورُها

كـأن لنا منه بيـوتا حـصـينة … مسوحا أعاليها وساجا ستورها

فمسوحا وساجا وقعا نعتين سببيين لقوله « بيوتا »، وارتبطت الأولى بضميمتها المرفوعة « أعاليها » كما ارتبطت الثانية بستورها فأديا بذلك وظيفة الصفة المشبهة خير أداء . « وهذا يدلك من مذهبها على أنها إذا نقلت شيئا من موضعه إلى موضع آخر مكنته فى الثاني . ألا ترى أن هذه الأشياء كلها أسماء فى أصولها ، ولما نقلتها إلى أن وصفت بها مكنتها وثبّتّ أقدامها فيه حتي رفعت بها الظاهر وحتى أنثتها تأنيث الصفة ، وأجريتها على ما قبلها جريان الصفات على موصوفها [1] » .

ألا يعنى هذا أن قيام الاسم بوظيفة الصفات فى باب النعت عمل لغوي معترف به عن طريق النقل كما عبر النحاة ، أو عن طريق تعدد المعنى الوظيفى كما نفضل أن نعبر نحن ؟ وأن القول باستكراه ذلك أو قبحه قول مجاف لطبيعة اللغة العربية وسماحتها وتصرفها فى فنون القول وأساليبه ؟!!

ب- المصـدر:

مثل هذا رجل عدل ، وقوم رضا ، ورجل فضل . ويقول النحاة إنه قد نعت بالمصدر على الرغم من جموده قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف [2] .

ويقسمون المصدر الذى ينعت به إلى ضربين : مفرد مثل عدل ورضا وفضل

---

(١) خزانة الأدب / ٢ : ٢٩١

(٢) انظر شرح الأشمونى / ٣ : ٤٩ .

فى الأمثلة السابقة . ومضاف مثل قولهم ، « مررت برجل حسبك من رجل ، وبرجل شرعك من رجل وبرجل هَدّك من رجل ، وبرجل كفيك من رجل ، وبرجل همّك من رجل ، ونحوك من رجل ، فهذه كلها على معني واحد . فحسبك مصدر فى موضع محسب . يقال : أحسبنى الشىء أى : كفانى ، وهمك وشرعك وهدك فى معنى ذلك(١) » .

ويعد النحاة إضافة المصادر فى مثل هذه الحالة إضافة لفظية لأنها قامت بدور الصفات . وما دامت إضافة الصفات لفظية فكذلك إضافة ما قام مقامها ، ولذا جاز وصف النكرة بالمصادر المضافة فى الأمثلة السابقة مع أنها مضافة إلى معارف ، وإضافة المصدر فى أساسها معنوية (٢) .

قيام المصدر بوظيفة الصفة فى باب النعت إذاً عمل مشروع لغويا ولا اعتراض عليه من النحاة . بل إنهم جعلوا النعت بالمصدر للمبالغة « كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه ، وقالوا : رجل عدل ورضا وفضل كأنه لكثرة عدله والرضا عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضا والفضل . ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعا ، فعدل بمعنى : عادل ، وماء غور بمعنى : غائر ورجل صوم وفطر بمعنى : صائم ومفطر ، كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر فى قولهم : قم قائما أي قياما ، واقعد قاعدا أى : قعودا (٣) » .

وقد عد ابن جنى جريان المصادر نعتا من تجاذب الإعراب والمعنى إذ إن قولنا « هذا رجل دنِف - بكسر النون - أقوى إعرابا لأنه هو الصفة المحضة غير المتجوزة، وقولك : رجل دنَف ، أقوى معنى لما ذكرناه من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل . وهذا معنى لا تتمكن منه مع الصفة الصريحة . فهذا وجه تجاذب الإعراب والمعنى(٤) » .

---

(١) شرح المفصل / ٣ : ٥٠ .
(٢) انظر شرح المفصل / ٣ : ٥١ ، ٥٢
(٣) السابق / ٣ : ٥٠ .
(٤) الخصائص / ٣ : ٢٦٠

ولكثرة ورود المصادر نعوتا قائمة مقام الصفات فى الأساليب العربية قال ابن مالك :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

جـ- بعض الضمائر والمبهمات :

وخاصة الضمير الإشارى والموصول فيقال : مررت بمحمد هذا ، وبفاطمة تلك ، وأحب المجتهد الذى يحافظ على تفوقه ، وأكره المعوقين الذين لا هم لهم سوى تثبيط همم الناس . ومنها أيضا : رأيت فيك رجلا أى رجل . فأى رجل - فى رأى الرضى - « لا يدل بالوضع على معني فى متبوعه ، بل هو منقول عن أى الاستفهامية . وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسئول عنه، فاستعيرت لوصف الشىء بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب فى حاله ، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه (١) » .

أما المبهمات فخص النحاة منها « ذا » بمعنى صاحب وفروعها وهى « ذات » و« ذوا » و « ذواتا » و « ذوو » و « ذوات » كما تظهر فى الأمثلة قابلت رجلا ذا علم ، وهِمْتُ بفتاة ذات دَلّ ، وعندى إخوة ذوو كرامة لا يميلون إلى نساء ذوات أخلاق شرسة جافية .. إلخ . وفى ذلك يقول ابن مالك :

وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذى و المنتسب (٢)

ولسنا نلتفت إلى تأويل بعض النحاة لمثل هذه النعوت ، إذ من بينها مالا يمكن تأويله وهو « ذو » الموصولة فى قولهم « مررت بزيد ذو قام » . ولكنا نقول بكل يسر : إن هذه الضمائر والمبهمات أدت وظيفة الصفة ليس غير .

---

(١) شرح الكافية / ١ : ٣٠٤ .

(٢) انظر : شرح الأشمونى / ٣ : ٤٨ ، وشرح ابن عقيل / ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

د - الجملة :

وقوع الجملة نعتا مما لا يمارى فيه فى الأسلوب العربى . وذلك شبيه بوقوعها خبرا وحالا . ويقول النحاة إن الجملة الواقعة نعتا « مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة نحو : مررت برجل قام أبوه ، أو أبوه قائم (١) » . ووضعوا لها شروطا من بينها ألا تكون طلبية . وحين ورد عليهم قول أحدهم (جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط) أضمروا له القول أى : بمذق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط . كما شرطوا احتواءها على ضمير يربطها بالموصوف سواء أكان هذا الضمير مذكورا أم محذوفا للدلالة عليه كما فى قول الشاعر :

وما أدرى أغَيَّرهم تناءٍ ... وطولُ الدهر أم مالٌ أصابوا (٢)

التقدير : أم مال أصابوه .

وهذا الشرط الأخير يجعل الجملة الواقعة نعتا تابعة للمنعوت بحيث لا يمكنها الانفصال عنه فى المعني وبذلك لا تستقل بتمام الإفادة على الرغم من احتوائها على ركني الإسناد . ومن هنا يصدق عليها مصطلح « التركيب الجملى » الذى سبق أن قلنا به فى المقدمة . وهذا يعنى أن النعت فى هذه الحالة تركيب جملى أدى وظيفة الصفة .

عند هذا الحد نعتقد أننا قد وفينا تبادل الوظائف بين الصفات وغيرها من أقسام الكلم حقه . لكن لا يفوتنا أن نشير إلى نوع من هذا التبادل بين بعض الصفات وبعضها الآخر . فصفة الفاعل مثلا قد تعامل معاملة الصفة المشبهة وذلك إذا أريد بها الثبوت و اللزوم فتضاف إلى مرفوعها ، كما فى قولنا : « هذا رجل قائم الأب » فيكون فى قائم ضمير مرتفع به يعود إلى الرجل كما كان كذلك فى الحسن الوجه ، يدل على ذلك قولك : هذه امرأة قائمة الأب . فتأنيث قائمة دليل على ما قلناه (٣) » .

---

(١) شرح ابن عقيل / ٣٢٨ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل / ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

(٣) شرح المفصل / ٦ : ٨٣ وانظر النحو الوافى / ٣ : ٢٥٥ .

وقد قسم النحاة صفة الفاعل التى يقصد منها الدوام والثبوت فتنتقل إلى معنى الصفة المشبهة ثلاثة أقسام على حسب الفعل الذى صيغت منه :

أولها : ما صيغ من الفعل اللازم . ولا خلاف فى جواز انتقال هذا النوع إلى معنى الصفة المشبهة وذلك مثل : عالٍ وشامخ فى : هذا عالى الهمة شامخ الأنف ، ومثل : تائب فى قول ابن رواحة :

تباركت إنى من عذابك خائف وإنى إليكم تائب النفس راجع

ومثلها : منحل فى قول الآخر :

ومن يك مُنْحَلَّ العزائم تابعًا هواه فإن الرشد منه بعيدُ

ثانيها : ما صيغ من متعد لمفعول واحد : ورجحوا فى هذا النوع جواز انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة ما دام اللبس مأمونا (وهو التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول) . فإذا لم يؤمن اللبس لم تجز الإضافة . ويكثر أمن اللبس فيما حذف مفعوله اقتصارا نحو قول الشاعر :

ما الراحمُ القلبِ ظلاّما وإن ظُلِما ولا الكريم بمنّاع وإنْ حُرِما

ثالثها : ما صيغ من متعد لمفعولين أو ثلاثة نحو : أنا ظان محمدا ناجحا . ولا يكاد يوجد خلاف كبير فى أن هذا النوع يمتنع فيه إجراء صفة الفاعل مجرى الصفة المشبهة ، لأن الوصف سيرتبط بضميمتين منصوبتين أو أكثر مثل فعله ، وليس للصفة المشبهة غير ضميمة منصوبة واحدة لا تزيد عليها، وإن كان بعض النحاة قد أجاز انتقال صفة الفاعل إلى معنى الصفة المشبهة مطلقا ، غير أن الأرجح أن نقول مع ابن مالك : إن ذلك متوقف على أمن اللبس [1] .

ولقد وردت أساليب عربية فصيحة قامت فيها صفة الفاعل بدور صفة المفعول. وقد عقد ابن فارس لذلك بابا فى كتابه « **الصاحبى** » فقال : « باب المفعول

---

(١) انظر هذا الموضوع مفصلا فى همع الهوامع / ٢ : ١٠١ ، والأشمونى / ٢ : ٢٢٥ والنحو الوافى / ٣ : ٢٥٦، ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

يأتى بلفظ الفاعل، تقول : سر كاتم أى : مكتوم . وفى كتاب الله جل ثناؤه : ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (١) أى : لا معصوم ، و ﴿مِن مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (٢) أى : مدفوق، و﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (٣) أى : مرضى بها . و ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾ (٤) أى : مأمونا فيه.
ويقول الشاعر :

إن البغيض لمن يُمَلُّ حديثه   فانقع فؤادك من حديث الوامق

أى : الموموق . ومنه :

أنا شر لا زالت يمينك آشرة

أى : مأشورة (٥) » .

كما قد تقوم صيغة من صيغ الفاعل بدور صيغة أخرى من صيغ الصفة نفسها ، كقيام (فاعل) بوظيفة (مُفْعِل) فى مثل : أيفع الغلام فهو يافع ، وأورق الشجر فهو وارق ، وأورس فهو وارس وأمحل البلد فهو ماحل (٦) . و القياس فى ذلك : (موفع ومورق ومورس ومُمْحل) . ومنها ما استعمل فعلا كمورق بكثرة وممحل فى الشعر (٧)، ومنها ما لم يستعمل كالمثالين الأول والثالث (٨) . ومن ذلك قيام (مُفْعل) بوظيفة (فاعل) كما فى (مُحب) من (حب) ، وإن كان من الممكن القول بأنها صيغت من (أحب) وهو مستخدم بكثرة تفوق استعمال (حب) .

وما قيل فى صفة الفاعل يمكن أن يقال فى صفة المفعول . فتجرى مجرى الصفة المشبهة حين يراد بها الدوام والثبوت لكنها غير مختلف فيها كما اختلف فى صفة الفاعل وذلك مثل : الورع محمود المقاصد « أصله : الورع محمود مقاصدُه . فمقاصده رفع بمحمود على النيابة . فحول إلى : الورع محمودٌ المقاصدَ بالنصب

---

(١) سورة هود : آية ٤٣ .   (٢) سورة الطارق : آية ٦ .
(٣) سورة الحاقة : آية ٢١ ، والقارعة : آية ٧ . (٤) سورة العنكبوت : آية ٦٧ .
(٥) الصاحبى / ١٨٧ وانظر خزانة الأدب جـ١ ص ٥٧٠ ، ٥٧١ ، عند التعليق على الشاهد :
دع المكارم لا ترحل لبغيتها   واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى
(٦) انظر حاشية الصبان على الأشمونى / ٢ : ٢٣٣ ، ٢٣٥
(٧) مختار الصحاح / ٦٤٢ مادة (م ح ل)
(٨) السابق / ٧٤٢ مادة (ورس) ، ٧٦٨ مادة (ى ف ع) .

على ما ذكر ، ثم حول إلى محمودُ المقاصدِ بالجر » [1] .

وكما وردت صفة الفاعل بمعنى صفة المفعول ، وردت صفة المفعول بمعنى صفة الفاعل . ويقال إن من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا ﴾ [2] أى : آتيا «قال ابن السكيت : ومنه : عيش مغبون ، يريد : غابن غير صاحبه » [3] . ومنه أيضا قوله تعالى : ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴾ [4] أى : ساترا [5] وتأتى صفة الفاعل من أحصن وأسهب على (مُفْعَل) وهى من صيغ صفة المفعول من غير الثلاثى فيقال مُحْصَن ومُسْهَب [6] .

وقد حدث التبادل الوظيفى بين صيغ صفة المفعول ذاتها فاكتفى بمفعول عن (مُفْعَل) فى مثل : (محزون ومهموم ومزكوم) ولم يسمع (مُحْزن ولا مُهَم ولا مُزْكم) مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية . ومن هذا القبيل : مجنون ومهزول ، وقيل (مرقوق) من (أَرَقّ) ولم يقولوا (مُرَقّ) فقامت (مفعول) بوظيفة (مُفْعَل) [7] .

وقد قامت إحدى الصيغ المشتركة بين الصفة المشبهة وصفة المبالغة بوظيفة صفة المفعول وهى (فعيل) مستويا فيها المذكر والمؤنث نحو : فتى كحيل أو جريح أو قتيل . وفى ذلك يقول ابن مالك :

وناب نقلا عنه ذو فعيل ... نحو فتاة أو فتى كحيل

« ومجئ فعيل بمعنى مفعول كثير فى لسان العرب وعلي كثرته لم يقس عليه بإجماع ، وفي التسهيل : ليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف . وفى شرحه : وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو : قدر ورحم لقولهم : قدير و رحيم [8] » .

---

(١) شرح الأشمونى / ٢ : ٢٢٤ ، وأيضا همع الهوامع / ٢ : ١٠١ .

(٢) سورة مريم : آية ٦١ .

(٣) الصاحبى / ١٨٨

(٤) سورة الإسراء : آية ٤٥ .

(٥) الصاحبى / ٢٠١ .

(٦) حاشية الصبان / ٢ : ٢٣٥ وانظر مادتى : (ح ص ن) ، و (س هـ ب) من مختار الصحاح .

(٧) السابق

(٨) شرح الأشمونى / ٢ : ٢٣٦ .

أما صفة التفضيل فقد تجرد من معناها ويراد بها معنى صفة الفاعل أو الصفة المشبهة . وعد المبرد ذلك قياسا ، وقال بعض النحاة بقصره على السماع . «والوجه أن ذلك مطرد [1]» لورود أمثلة كثيرة تؤيد ذلك . من ذلك قوله تعالى : ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [2] أي : عالم ، ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [3] أي : هين ، فقد وقع فى المثال الأول بمعنى صفة الفاعل ، وفى المثال الثانى بمعنى الصفة المشبهة [4] . وقد عقد ابن فارس فى **الصاحبى** بابًا لأفعل فى الأوصاف لايُراد به التفضيل ذكر فيه الأبيات التالية :

هي الهمّ لو أن النوى أصقبت بها ... ولكن كرًا فى ركوبة أعسر

وقال الفرزدق :

إن الذى سمك السماء بنى لنا ... بيتا دعائمهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

وقال أبو ذؤيب :

مالى أحنُّ إلى جمالكِ قُرِّبَتْ ... وأصدُّ عنك وأنت منّىَ أَقْرَبُ

وقال :

بثينة من آل النساء وإنما ... يكنَّ لأدنى لا وصال لغائب [5]

فأعسر بمعنى : عسير ، وأعز وأطول بمعنى : عزيزة طويلة ، وأقرب بمعنى : قريبة ، وأدنى بمعنى : دان .

هكذا يحدث التبادل الوظيفى بين الصفات وغيرها من أقسام الكلم ، وبين بعض الصفات وبعضها الآخر . فكيف السبيل للتعرف على ماهية الكلمة ؟ وإلى أى مدى يمكننا أن نرجعها إلى قسمها الذى تنتمى إليه ؟

---

(١) خزانة الأدب / ٣ : ٥٠٠

(٢) سورة النجم : آية ٣٢

(٣) سورة الروم : آية ٢٧ .

(٤) انظر فى ذلك شرح الأشمونى / ٣ : ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، وخزانة الأدب / ٣ : ٥٠٠ ، ٥٠٢ .

(٥) انظر الصاحبى / ٢١٦ ، ٢١٧ .

« الذى يعين قيمة الكلمة فى كل الحالات التى ناقشناها إنما هو السياق ، إذ إن الكلمة توجد فى كل مرة تستعمل فيها فى جو يحدد معناها تحديدا مؤقتا . والسياق هو الذى يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعانى المتنوعة التى فى وسعها أن تدل عليها . والسياق أيضا هو الذى يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التى تدعها الذاكرة تتراكم عليها ، وهو الذى يخلق لها قيمة خصوصية . ولكن الكلمة بكل المعاني الكامنة فيها توجد فى الذهن مستقلة عن جميع الاستعمالات التى تستعمل فيها، مستعدة للخروج والتشكل بحسب الظروف التى تدعوها (١) » .

السياق إذا هو كبرى القرائن التى بإمكانها أن تشير إلى نوعية الكلمة وتلقى الضوء على وظيفتها فيمنحنا بذلك القدرة على التمييز بين الأصلى منها فى بابه ، والمنقول من أبواب أخرى من أبواب اللغة « وكلمة السياق قد استعملت حديثا فى عدة معان مختلفة . والمعنى الوحيد الذى يهم مشكلتنا فى الحقيقة هو معناها التقليدى . أى : النظم اللفظى للكلمة وموقعها من ذلك النظم بأوسع معاني هذه العبارة (٢) » .

صيغ الصفات إذاً ووظائفها اللغوية التى تختص بها من بين المسوغات لإفرادها بقسم خاص من أقسام الكلم ، وإذا قام غيرها بوظيفتها فليس ذلك إلا استجابة لمبدأ لغوى ثابت هو تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الصرفى الواحد .



---

(١) فندريس : اللغة / ٢٣١ ، ٢٣٢ ترجمة الدواخلى والقصاص .

(٢) ستيفن أولمان : دور الكلمة فى اللغة / ٥٤ ترجمة د. كمال بشر .

الفصل الثالث
الجملة الوصفية

تقسيم القدامى والمحدثين للجملة : عرض ومناقشة

سبق أن قررنا فى مقدمة الرسالة بعد نقاش مع النحاة حول مفهوم كل من الكلام والجملة أن المعول عليه فى تحديد الجملة هو استقلالها بتمام الإفادة . وقلنا هناك إن تمام الإفادة ليس مرتبطا بتكوين معين للجملة ، فمن الجمل ما تركب من كلمة واحدة مثل : أف ، ومنها ما تركب من كلمتين ليستا ركنى إسناد مثل أسلوب النداء ، ومنها ما تركب من أكثر من ذلك ، منبهين فى نهاية المطاف إلى أن الإسناد ليس شرطا فى تكوين الجملة ، لكنه حين يتحقق يكون أوفى بالغرض وأحسن أداء للمقصود من العبارة . وبناء على هذا قسمنا الجملة إلى قسمين : مكتملة ومختصرة. وقلنا إن الجملة المكتملة هى ما تحقق فيها ركنا الإسناد إلى جانب تمام الإفادة . وهى النوع الذى أعطاه النحاة أهمية بالغة ، ورصدوا أنفسهم لدراسة أجزائه التحليلية ، وأرجعوا إليه كل ما أدى وظيفته من ألفاظ وتعابير عن طريق التأويل أحيانا والتقدير فى أكثر الأحايين . واتفقنا مع النحاة فى تركيب مثل هذه الجملة المكتملة من مسند ومسند إليه محتفظين باعتراضنا على جعلها أعم من الكلام ، إذ شرط الجملة كما سبق؛ أن ارتضيناه هو تمام إفادتها ، فليس يسوغ لنا بعد ذلك أن نوافقهم على ما قالوا به من عموم الجملة وخصوص الكلام .

كما عرفنا الجملة المختصرة بأنها تلك التى تؤدى المعنى كاملا دون أن يتحقق فيها ركنا الإسناد اللذان قال بهما النحويون ، وأدرجنا تحتها أساليب النداء والاستغاثة والندبة والإغراء والتحذير والتعجب ، إلى آخر تلك الأساليب التى

استخدمها العربى فى حديثه ، وارتضاها العرف اللغوى وسائل للتعبير عما يجيش بنفس المتحدث من أحاسيس وانفعالات .

ثم تعرضنا بعد ذلك لتقسيم النحاة للجمل المكتملة إلى صغرى وكبرى أو أصلية وفرعية ، وقلنا إنهم عرفوا الكبرى بأنها الاسمية التى خبرها جملةنحو : على قام أبوه ، وعلى أبوه قائم ، كما عرفوا الصغرى بأنها المبنية على المبتدأ ، أى الجملة المخبر بها مثل (قام أبوه) و (أبوه قائم) فى المثالين الماضيين . وقلنا إن مفهوم النحاة للجملة الصغرى يمكن أن يتسع ليشمل جملة الحال وجملة الصلة وجملة النعت إلى جانب جملة الخبر . لكنهم قصروه على جملة الخبر مع أن الجمل الأربع تتفق فى فرعيتها ودخولها فى إطار جملة كبرى ترتبط بها؛ فجملة الحال ترتبط بصاحب الحال بطريقة أو بأخرى ، وكذلك جملة النعت التى لابد أن تحتوى على ضمير يربطها بالمنعوت ، ومثلها جملة الخبر . أما صلة الموصول فقد عدها بعض النحويين جزءا من الموصول ذاته إذ لا يكتمل معناه إلا بها ،ومعنى ذلك أنها تقع منه موقع عجز المركب المزجى من صدره .

الجمل الأربع إذا لا تستقل بتمام الإفادة ، لكنها تؤدى دورا جزئيا فى التركيب المفيد . ومن هنا أطلقنا على هذه الجمل الأربع مصطلح « التركيب الجملى » ؛ ليخلص مصطلح « الجملة » للقسم الأول فقط . وبذا يكون عندنا قسمان للتركيب الإسنادى هما :

الجملة الإسنادية : وهى ما استقل من التركيبات اللغوية الإسنادية بتمام الإفادة .

والتركيب الجملى : وهو المركب الإسنادى الذى يؤدى دورا جزئيا فى التركيب المفيد ، مثل وظيفة الخبر أو الحال أو النعت أو الصلة ، وهذا دور كان يجب أن يقوم به المفرد على حد تعبير النحاة .

بقى بعد ذلك أن نقول : إن النحاة قسموا الجملة الإسنادية بحسب ما تستهل به إلى ثلاثة أقسام رئيسة : اسمية ، وفعلية ، وظرفية .

فالاسمية التى صدرها اسم مثل : العرب منتصرون ، البترول سلاح قوى فى يد العرب ، «وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون[١] ».

والفعلية هى التى صدرها فعل « كقام زيد ، وضُرِبَ اللص ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما ، ويقوم ، وقم[٢] » .

أما الظرفية فهى المصدرة بظرف أو مجرور ، نحو : أعندك زيد ؟ أفى الدار محمد ؟ إذا قدرت الاسم المتأخر فاعلا بالظرف أو المجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما .

وقد أضاف بعض النحاة - وخاصة الزمخشرى - قسما رابعا إلى أقسام الجمل سموه الجملة الشرطية وهى التى تتصدرها أداة من أدوات الشرط مثل قوله تعالى : ﴿ إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلا غَالِبَ لَكُمْ ﴾[٣] . غير أن جمهور النحاة رفض مثل هذه الإضافة لأقسام الجمل ، واضعين الجملة الشرطية فى دائرة الجملة الفعلية، لأن المراد بالصدر فى الجملة المسندُ أو المسندُ إليه ولا عبرة بما تقدمهما من حروف[٤]. هذا ، وإن كان كثير من النحاة قد أرجعوا الجمل إلى نوعين : اسمية وفعلية[٥] . وقالوا عن الظرفية إنها نوع من تقدم الظرف أو الجار والمجرور للاهتمام به ، فضلا عن أنه متعلق بمحذوف هو الخبر فى الحقيقة . وهذا المحذوف فعل فى رأى بعض النحاة تقديره استقر ، ووصف فى رأى بعضهم تقديره : مستقر . على أن التمييز بين أنواع الجمل على أساس ما تستهل به - وإن عد فى نظر بعض الناس بديهيًا - يبدو أنه لم يلاق من الإجماع ما تلاقيه البديهيات عادة ، فلقد اختلف النحاة فى ذلك ، وعد الكوفيون الجملة التى تقدم فيها المسند إليه على الفعل فعلية لأنهم لا

(١) مغنى اللبيب / ٢ : ٤٣

(٢) همع الهوامع / ١ : ١٣ .

(٣) سورة آل عمران : آية ١٦٠ .

(٤) انظر مغنى اللبيب / ٢ : ٤٣ ، وهمع الهوامع / ١ : ١٣ ، والظواهر اللغوية فى التراث النحوى (التركيبية) / ٦٨ .

(٥) انظر . حاشية الخضرى / ١ : ٨٨ ومفتاح العلوم / ١١٨ ، وحاشية الصبان/ ١ : ١٥٤ .

يعترفون بالرتبة المحفوظة بين الفعل والفاعل ، ومن ثم أمكن تقدم الفاعل عندهم فى مثل (زيد قام) « ولم يمانع المبرد وابن مالك فى فعليتها ، إلا أنهما اعتبرا أنه ينبغى إذ ذاك تقدير فعل قبل الاسم المبدوء به ، ويرجح ابن هشام نفسه أنْ الجملة المعطوفة من نوع : قعد عمرو وزيد قام فعلية للتناسب ، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين . هذا الاختلاف يدل دلالة واضحة على تردد القدماء فى نوع الجملة التى استهلت باسم مرفوع متبوع بفعل . إلا أن هذا التردد لم يمنع جل النحاة من اعتبارها اسمية ، فحللوها على هذا الأساس ، واستنتجوا من ذلك كل ما اقتضاه منطقهم من نتائج (١) » .

وإذا كان الأساس الذى قام عليه تقسيم النحاة للجمل يطرح إشكالات فإن أمثلتهم التى أوردوها تحت كل قسم من الأقسام تطرح نوعا آخر من الإشكالات ، وتثير كثيرا من التساؤلات .

أما الأساس الذى قام عليه التقسيم فلم يعجب أحد العلماء المحدثين ، فاقترح أساسا آخر لتقسيم الجملة ، « ينسجم مع طبيعة اللغة، ويستند إلى ملاحظة الجمل ومراقبة أجزائهاأثناء الاستعمال وينبغى أن يستند تقسيم الجملة إلى المسند لا إلى المسند إليه كما فعلوا ؛ لأن أهمية الخبرأو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة وعلى ما للمسند من دلالة (٢) » .

والجملة فى نظر هذا اللغوى ثلاثة أقسام :

(١) الجملة الفعلية :

وهى التي يكون المسند فيها دالا على التجدد ، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا ، وهى تلك التى يكون المسند فيها فعلا ؛ لأن الفعل بدلالته على الزمان هو الذى يدل على تجدد الإسناد وتغيره نحو : قام خالد ، ويقوم

---

(١) عبد القادر المهيرى ، الجملة فى نظر النحاة العرب : حوليات الجامعة التونسية العدد الثالث سنة ١٩٦٦ ص ٤٠ ، ٤١ .

(٢) د. مهد المخزومى : فى النحو العربى : قواعد وتطبيق على المنهج الحديث / ٨٦ .

خالد، وخالد يقوم ، ونحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (١) ، و« إذا مـا رق بالغدر حاول » و « إذا القوم قالوا ... » وقوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾(٢) و﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾ (٣) إلى غير ذلك من الأمثلة الفصيحة .

(٢) الجملة الاسمية :

وهى التى يدل فيها المسند على الدوام والثبوت ، أو التى يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافا ثابتا غير متجدد ، أو بتعبير الدكتور نفسه « هى التى لا يكون فيها المسند فعلا » . مثل : محمد أخوك ، والحديد معدن . فأخوك ومعدن دالان هنا على الدوام ، أى دوام اتصاف المسند إليه بهما ؛ لأن الأخوة ثابتة لمحمد لا تتغير ولا تصير من حال إلى حال ، ولأن المعدنية وصف ثابت للحديد لا يتغير ، فكل من هاتين الجملتين جملة اسمية .

(٣) الجملة الظرفية :

وهى الجملة التى تصدر فيه المسند إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وتأخر عنه المسند إليه النكرة نحو : عند زيد نمرة ، وأمامك عقبات ، ونحو قوله تعالى : ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ (٤) ، وقولك : فى الدار رجل . أمثال هذه الجمل - فى نظره - ليست فعلية لأن الفعل لا يظهر فيها، وليست اسمية لأن الاسمية ما كان المسند إليه أو المبتدأ فيها صدرا ما لم يطرأ على المسند ما يقتضى تقديمه كأن يحظى باهتمام المتحدث . وتقدم المسند فى هذه الجمل ليس بطارئ ، فضلا عن أنه يشير إلى الكينونة العامة مما يجعلها إلى أن تكون فعلية أقرب إلى أن تكون اسمية . كل هذا يجعل هذه الجمل بين بين ، لا هى بالاسمية ولا بالفعلية (٥) .

---

(١) سورة التوبة : آية ٦

(٢) سورة الانشقاق : آية ١

(٣) سورة الانفطار : آية ١

(٤) سورة إبراهيم : آية ١٠

(٥) فى النحو العربى: قواعد وتطبيق / ٨٦ ، ٨٧ ، ١٦٢ ، ١٦٣ وانظر له أيضا : فى النحو العربى نقد وتوجيه / ٤١ ، ٤٢ .

وأول ما يلاحظ على هذ التقسيم أنه لم يتخذ أساسا واحدا؛ إذ راعى المسند مرة و المسند إليه مرة أخرى : راعى المسند فى حديثه عن الجملة الفعلية التى يكون المسند فيها فعلا سواء تقدم أم تأخر، وراعى المسند إليه عند حديثه عن الجملة الظرفية إذ عد منها : عند زيد نمرة ، وفى الدار رجل ، وقوله تعالى ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ ، لأن المسند إليه فى كل منها نكرة ، وأبى أن يعد من قبيل الجملة الظرفية مثل قولنا : فى الدار زيد ؟ إذ إن التركيب (فى الدار) مقدم - فى نظره - للاهتمام به ، والجملة اسمية . وإذا زال ما طرأ على الخبر من الاهتمام عاد إلى موضعه الطبيعى بعد المبتدأ فقيل : زيد فى الدار ، ومثل هذه الجملة اسمية أبدا (١) .

لقد حكم على الجمل الأولى بأنها لا يمكن أن تكون فعلية لأن الفعل لا يظهر فيها ، كما أنها لا يمكن أن تكون اسمية لأن المبتدأ أو المسند إليه فيها ليس صدرا شأن الجملة الاسمية ما لم يطرأ على المسند ما يقتضى تقديمه . وأنا الآن أسأل عن تمثيله بقوله تعالى : ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ أليس تقديم المسند هنا للاهتمام به والعناية بأمره ؟ ألم يكن بإمكاننا فى التعبير العادى - لولا الاهتمام - أن نقول : أشك فى الله ؟ ، وللنكرة من اعتمادها على الاستفهام مسوغ للابتداء بها ؟

ما الفارق إذا بين قولنا : أفى الله شك ؟ وقولنا : أفى الدار زيد ؟ من حيث الدلالة ؟

وإذا طبقنا على الجمل الظرفية مفهوم الأستاذ الفاضل للجملة الاسمية ألا ينطبق عليها تمام الانطباق ؟ فلماذا إذا نفردها بقسم خاص ؟

لقد قال هو نفسه : إن المسند هنا يدل على الكينونة العامة والكينونة العامة - حسبما أفهم - تفيد ألا تغير ولا تجدد ، فكيف تكون - على حد تعبيره - أقرب إلى الفعلية منها إلى الاسمية ؟

إن المسند إليه يتصف بالمسند اتصافا كاتصافه به فى قولنا : (محمد قائم) . فهل (محمد قائم) جملة اسمية أو فعلية ؟

---

(١) فى النحو العربى : قواعد وتطبيق / ١٦٢ ، ١٦٣ .

إن هذه الجملة - فى نظره ونظر من ينحو نحوهم وهم الكوفيون - اسمية مع أن المسند إليه لا يتصف بالمسند اتصافا دائما !! قد يقال إن الدوام نسبى . وهل من الرشد أن نحكم الأمور النسبية فى التعرف على الأساليب العربية ؟

وما الفرق بين قولنا : (قائم محمد) و (محمد قائم) من ناحية الدلالة ؟ أعتقد ألا فرق بين الجملتين سوى الاختلاف بين وضعى الصفة فى كل منهما ، فلماذا إذا تعتبر الأولى فعلية والثانية اسمية ؟ وهم يسوون بين (قام محمد) و(محمد قام) ، ويعتبرون كلتا الجملتين فعلية إذ لم يحدث فى الجملة الثانية من تغيير سوى تقديم الفاعل للاهتمام به ؟

وإذا سلمنا جدلا بأن جملة مثل (محمد قام) فعلية تقدم فيها الفاعل فمن أى أنواع الجمل قولنا : (محمد قام أبوه) ؟ إن المسند فى الجملة السابقة هو التركيب (قام أبوه) المحتوي على فعل وفاعل. والفعل لدلالته على الزمان - حسبما قال الدكتور - يفيد تجدد الإسناد وتغيره ، فلابد أن نفهم معنى التجدد والتغير من (قام أبوه) . وما دام التركيب السابق هو المسند فى الجملة (محمد قام أبوه) وهو يفيد التغير والتجدد فهل تعد هذه الجملة إذا فعلية ؟ !!

ومن أى أنواع الجمل جملة الشرط ؟ آسمية هى ؟ أم فعلية ؟

إن جملة الشرط ليست جملتين - عند الدكتور ونحن نوافقه فى ذلك - إلا بالنظر العقلى والتحليل المنطقى . أما بالنظر اللغوى فجملتا الشرط جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار، لأن جزءيه يعبران معا عن فكرة واحدة لو اقتصرنا على أحد جزءيها لأخللنا بما يراد منها ولما فهم السامع منا شيئًا ذا بال . كل هذا نوافقه فيه ، ولكنا لم نستطع إدخالها فى قسم من الأقسام الثلاثة التى ذكرها للجملة ، إن فى جملة الشرط فعلا ، وكثيرا ما يكون فى جملة الجواب فعل آخر ، فهل سنعدها فعلية لمجرد وجود الفعل ؟ وعلى أى الفعلين نعتمد ؟ على فعل جملة الشرط أو على فعل جملة الجواب ؟ أم نرجع إلى أقوال النحاة بأنها جملة فعلية لأنه لا قيمة لما تقدم المسند أو المسند إليه من حروف ؟

لقد مثل الدكتور للجملة الفعلية - بين ما مثل به - بقول الله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ وقول الشاعر : « إذا القوم قالوا من فتى » وكلتا الجملتين لم تستكمل بعد مقومات وجودها ، ومع ذلك حكم عليها بأنها فعلية . فهل نعد هذا نوعا من النظر العقلى وضربا من التحليل المنطقى اللذين هاجمهما الباحث الفاضل؟!!!

وإذا صح مقياس الدكتور المخزومى فى تحديد الجملة الفعلية وأنها المكونة من فعل وفاعل ، سواء تقدم الفاعل أم تأخر ، وأن جملة مثل « أنتم تملكون » - فى قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ ﴾ (١) - جملة فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل لاعتبارات لغوية لم تخرج الجملة عن طبيعتها بعد تقدم الفاعل مثلها فى ذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ (٢) .

إذا صح أن أمثال هذه الجمل فعلية فكيف جاز أن ترد فى أفصح الأساليب العربية على الإطلاق - وهو القرآن الكريم - وقد وليت «إذا» الفجائية التى لا يليها - حسبما قرر هو - إلا جملة اسمية ، إذ لا تدخل إذا الفجائية إلا على جمل يتصف المسند إليه فيها بالمسند اتصافا ثابتا لا تجدد فيه ؟ (٣) .

أليس هذا تناقضا أوقع فيه الباحث الفاضل نفسه لاهتزاز مقياسه فى تحديد الجمل ؟

لقد وردت فى القرآن الكريم عشرات الآيات أُتبعت فيها إذا الفجائية بجمل هى - على حسب مقياس الدكتور - جمل فعلية، وسأجتزئ مما أخرجته على كثرته بهذه الآيات :

﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴾ (الأعراف : ١٣٥) .

---

(١) سورة الإسراء : آية ١٠٠

(٢) انظر : فى النحو العربى : نقد وتوجيه / ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٣) السابق / ١٦٩ .

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ (التوبة: ٥٨) .

﴿ فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنصَرَهُ بِالأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ ﴾ (القصص: ١٨) .

﴿ . . ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ (الروم : ٢٥) .

﴿ . . ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ (الروم : ٣٣) .

﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾ (يس : ٨٠) .

﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴾ (الزخرف : ٥٧) .

﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ (الملك : ١٦) .

فعلى أى الجانبين نستقر ؟

أنعتبر جملة مثل « هى تمور » التى وليت إذا الفجائية فى الآية الأخيرة فعلية أم اسمية ؟

إنْ قلنا إنها اسمية - جريا على ما هو معروف عن الجمل التى تلى إذا الفجائية ومتابعة للأستاذ فى رأيه - جُرْنا على تعريفه للجملة الفعلية !!

وإن قلنا إنها فعلية حسب تعريفه فكيف وليت إذا الفجائية ؟ !!

إن نقطة الخلاف الرئيسة - حسبما أرى - بين الدكتور المخزومى والنحويين القدامى ، وخاصة البصريين ، تتمثل فى الرتبة بين الفعل والفاعل أمحفوظة هى ؟ أم غير محفوظة ؟

قال البصريون بوجوب سبق الفعل . فإن تأخر عن الفاعل أصبح الفاعل مبتدأ ودخل الفعل مع فاعله الجديد فى دائرة الخبر عن هذا المبتدأ .

وقال الكوفيون ، وتابعهم الدكتور وبعض الباحثين [1] ، بعدم وجوب حفظ

---

(١) د. عبد المجيد عابدين : المدخل إلى دراسة النحو العربى فى ضوء اللغات السامية / ٦٣ ، د.إبراهيم السامرائى : الفعل زمانه وأبنيته / ٢٠٤ .

الرتبة . فللفاعل الحرية فى موقعه مثلما هى معطاة للمبتدأ . فقام محمد هى هى محمد قام دونما زيادة ولا نقصان .

وعلى الرغم من منطقية هذه النظرة إلى (محمد) وكونه هو فاعل الفعل فى كلا الموضعين ، كنت أود أن تطرد هذه النظرة للفعل والفاعل عند الكوفيين .

لقد قالوا عن (فاعل) إنه فعل دائم ، ولكنهم يقولون فى (قائم محمد) إنها جملة مكونة من فعل وفاعل ، وفى (محمد قائم) إنها جملة مكونة من مبتدأ وخبر . مع أنى لا أحس بأى فارق بين الجملتين من ناحية الدلالة ، ولا أرى فى الأولى ما يرى الدكتور المخزومى فى الجملة الفعلية من التغير والتجدد اللذين يعطيهما الفعل للجملة الفعلية .

المشكلة التى أنبتت هذا الموضوع أساسا هى ورود الاسم متبوعا بفعل بعد أدوات الشرط فى مثل : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ و ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ ﴾ وغير ذلك كثير فى الأساليب العربية شعرها ونثرها .

قال البصريون - بناء على قاعدة أبوا إلا أن تطرد - إن أداة الشرط لابد أن يليها فعل ، فإن وليها اسم قدر له فعل يسبقه واعتبر ما بعد الاسم مفسرا له .

وقال الكوفيون : القاعدة ثابتة والأسلوب لم يخرج عليها ، لأن (السماء) فى كلتا الآيتين السابقتين فاعل مقدم من تأخير للفعل اللاحق متخلصين بذلك من التكلف والتعسف اللذين أفتى بهما البصريون .

ولكنى أقول : إذا كان الأسلوب العربى قد ورد على هذ النحو بكثرة كثيرة فى أفصح الأساليب العربية على الإطلاق وهو القرآن الكريم ، وفى التراث العربى شعره ونثره فمن أين للنحاة بهذه القاعدة التى جابهونا بها ؟

إن كانوا قد استخلصوها من الأسلوب العربى فها هو ذا ينفى عن نفسه التهمة وإن كانوا قد استخلصوها من عقولهم هم فما ذنب الأسلوب إذًا ؟ !!

إن ورود الجملة الاسمية فى الشرط جائز فى اللغات السامية غير العبرية[1]، فلم لا تكون العربية واحدة من اللغات السامية التى جاز فيها أن تلى الجملة الاسمية أداة الشرط؟ وقد قال بذلك الأخفش من قبل مستشهدا بقول الشاعر :

إذا باهلىٌ تحتــــه حنظليـــــة   له ولد منهـــا فــذاك المذرّعُ (٢)

كما « ذهب الفراء من الكوفيين إلى أن الاسم من نحو ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ [3]، و﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [4] مبتدأ [5] .

تنحل بهذا التفسير أصعب العقد التى شجعت الكوفيين على القول بحرية الفاعلِ ، ويصبح من حقنا الآن أن نقول : إن (محمد قام) جملة تختلف من حيث النظر اللغوى عن (قام محمد) مع أنه لا فرق في المدلول المعنوى . كما أنه لا فرق أيضا بين قولنا (ناجح المتفوق) وقولنا (المتفوق ناجح) . لكن النظر اللغوى ينظر إلى الجملة الأولى بعين غير التى ينظر بها إلى الجملة الأخرى .

إن التعويل فى تقسيم الجملة على التغير و الثبات ، أو التجدد والدوام ، نوع من التعويل على المعنى العام، وهو نسبى يختلف بين فرد وآخر ، والأمور النسبية لا تصلح أساسا فى وضع قاعدة يعتمد عليها ، فضلا عن أن هناك من الأفعال ، وهى دالة التغير والتجدد عند الأستاذ الفاضل ، ما يمكنه أن يدل على دوام اتصاف المسند إليه به اتصافا ثابتا غير متجدد لدلالة الفعل المعجمية فى مثل : عَوِر أحمد ، ومات عدوك ، وبُتِرَتْ ساق صديقى .. إلخ .

الأساس الشكلى إذاً هو أصلح الأسس - فى نظرى - لتقسيم الجملة إلى أقسامها ، أعنى بذلك : الحكم على الجملة بما يتصدرها من طرفى الإسناد ، مع

---

(١) برجشتراسر : التطور النحوى / ١٣٤ .

(٢) مغنى اللبيب / ١ : ٨٥ وانظر : إعراب الأفعال للدكتور على أبو المكارم / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٣) سورة النساء : آية ١٧٦ .

(٤) سورة التوبة : آية ٦ .

(٥) محمد أحمد عرفه : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة / ٩٥ ، وانظر شرح المفصل / ٩ : ١٠ .

اعتراضى الشديد على التردد فى الحكم على جملة مثل (أفى الدار زيد؟) وتركها تتأرجح بين الاسمية والظرفية ، ومع استثناء الجملة الشرطية من هذا المقياس لأنها تتكون من تركيبين جمليين كل منهما صالح بمفرده - فى غير سياق الشرط - أن يكون جملة قائمة بذاتها .

وإذا كانت أداة الشرط هى التي خلقت هذه الرابطة بين التركيبين الجمليين ، وبحذفها تنحل عراهما ويتفرق شملهما بعد التئام ، فما أحرى هذه الجملة أن تسمى إذًا باسم الأداة التى لعبت فيها كل هذا الدور الواضح الظاهر وأثرت فيها كل هذا التأثير .

على هذا الأساس الذى ارتضيناه ، وارتضاه النحاة من قبل ، يمكن تقسيم الجملة العربية إلى الأقسام التالية :

(١) الجملة الفعليـــة :

وهى الجملة التي يتصدرها الفعل الواقع مسندا مثل قوله تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ ﴾ [(١)] وقوله جل شأنه ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [(٢)] وقول الشاعر :

لا بارك الله فى الدنيا إذا انقطعت ... أسباب دنياك من أسباب دنيانا

وقول المجنون :

لحى الله أقواما يقولون إننا ... وجدنا طوال الدهر للحب شافيا

وليس من الجمل الفعلية قولنا « نعم الرجل زيد » و « بئست الفتاة هند » لأن كلا من نعم وبئس ليس بفعل ، ولأن العلاقة بينهما وبين المرفوع بعدهما ليست علاقة إسناد ، فضلا عن أنهما ليسا على صيغة من صيغ الفعل المعروفة ، كما أنهما لا يدلان على أى نوع من أنواع الزمن ، ومعلوم أن الجملة الفعلية يعبر بها «عن الحدث ، مسندا إلى زمن ، منظورا إليه باعتبار مدة استغراقه ، منسوبا إلى فاعل ،

---

(١) سورة البقرة : آية ٢٨٥ .

(٢) سورة النحل : آية ١ .

موجها إلى مفعول إذا لزم الأمر » (١) . فلا يمكن لنا بعد ذلك كله أن نعدهما جملتين فعليتين لمجرد تأويل النحاة لهما بعبارات فعلية (٢) .

(٢) الجملة الاسمية :

وهى التى يتصدرها الاسم أو الضمائر على اختلافها حين تقع مسندا إليها مثل قوله تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ (٣) ، ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ (٤) ، ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (٥) وقول معن بن أوس :

وإنى أخوك الدائم العهد لم أخن ... إن ابزاك خصم أو نبابك منزل

وليس يضير الاسمية فى شىء أن تسبقها « إن » الناسخة ، كما لا يضير أن تسبقها كان أو إحدى أخواتها فى مثل قول الله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾(٦) وقول الشاعر :

ليس من مات فاستراح بِمَيْتٍ ... إنما الميْتُ مَيِّتُ الأحياء

وقول الآخر :

أصبح الملك ثابت الآساس ... بالبهاليل من بنى العباس

فقد سبق أن قررنا انتماء كان وأخواتها لباب الأدوات ، فضلا عن أن علاقتها بما بعدها من مرفوع أو منصوب ليست علاقة إسناد أو تعدية حتى نحكم على الجملة بأنها فعلية . فما زال المعنى بعد دخول كان فى مثل قولنا : « كان محمد ناجحا » على إسناد النجاح لمحمد . كل ما قامت به كان هو وظيفة النسخ الإعرابى بالإضافة إلى دلالتها على الزمن الذى تخلو منه الجملة الاسمية فى أساس استعمالها . فالجملة الاسمية فى اللغة العربية « لا تشتمل على معني الزمن ، فهى

---

(١) فندريس : اللغة / ١٦٢ .

(٢) د. عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربى / ١٢٩ .

(٣) سورة التوبة : آية ٧١ .

(٤) سورة البقرة : آية ٥ .

(٥) سورة البقرة : آية ٢ .

(٦) سورة الزمر : آية ٣٦ .

جملة تصف المسند إليـه بالمسند ، ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن . فإذا أردنا أن نضيف عنصرا زمنيا طارئا إلى معنى هذه الجملة جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال، وهى الأفعال الناسخة، فأدخلناها على الجملة الاسمية ، فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة » (١) .

وليس القول باسمية الجمل التى تصدرتها كان أو إحدى أخواتها ومساواتها بالجمل التى دخلت عليها « إن » أو إحدى أخواتها سبقا حديثا فى مجال الدراسة النحوية ، فقد ألمح إلى ذلك سيبويه فى قوله : « ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقا ، وليت زيدا منطلق ، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده » (٢) .

وليس يدخل فى إطار الجملة الاسمية مثل قول النحاة (هيهات العقيق) وغيره من أسماء الأفعال كما قرروا لأننا لا نعترف باسمية مثل هذه الخوالف .

وعلي الرغم من أن التركيب السابق جملة إلا أنه جملة إفصاحية كما سماها أستاذنا الدكتور تمام . وأنا لا أحس بأية علاقة إسنادية بين هيهات وما بعدها ، والتقسيم الذى أقوم به الآن إنما يتناول الجمل المكتملة وهى التى تتكون من مسند إليه ومسند .

(٣) الجملة الشرطية :

مثل قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (٣) ، وقوله جل شأنه : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ * وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ * وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ * عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ﴾ (٤) وقول معن بن أوس :

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته ... على طرف الهجران لو كان يعقل

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها / ١٩٣ وانظر اللغة لفندريس / ١٦٥ .

(٢) الكتاب / ١ : ٧ .

(٣) سورة التوبة : آية ٦ .

(٤) سورة الانفطار : الآيات ١ : ٥

وقلنا من قبل إن اعتدادنا بجملة الشرط من بين الجمل التى تلعب فيها الأدوات دورا لأن أداة الشرط بوجه خاص حين تحذف من الجملة ينحل عقدها إلى جملتين مستقلتين . فوظيفة الربط بينهما إذًا نابعة من الأداة نفسها وهى أبرز مَهَامها . ولأننا لا نفهم الأسلوب الشرطى إلا كامل الأجزاء متكامل السمات حكمنا على الجملة كلها بأنها جملة شرطية فلم ندخلها فى إطار أى من الجملتين الفعلية أو الاسمية . ونحن بذلك نتفق مع الزمخشرى فى إفراد هذه الجملة بقسم خاص بها متميز عن غيره (١) .

(٤) الجملة الظرفية :

وهى التى يتصدر فيها المسند إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا سواء كان المسند إليه نكرة أم معرفة ، وسواء أعربنا المسند إليه مبتدأ مؤخرا أم فاعلا للظرف أو الجار و المجرور . ليس يهمنى على أى وجه يعرب الاسم المتأخر . المهم أن المسند (وهو الظرف أو الجار والمجرور) قد تقدم على المسند إليه . وإن كنت أرجح أن يعرب المتأخر آنئذ مسندا إليه دون أن أدْخل فى تفاصيل عن كونه فاعلا أو مبتدأ مؤخرا ، وعن تقديم المسند أَلِلاهتمام المجرد ؟ أم لشئ آخر ؟ !! . ومن أمثلة الجملة الظرفية قول الله تعالى : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ (٢) .

وقول الكميت :

لغير العلا منى القلى والتجنب ... ولولا العلا ما كنت فى الحب أرغب

وقول شاعر آخر :

عندى اصطبارٌ وأمّا اننى جزع ... يوم النوى فَلِوَجْدٍ كاد يبرينى

---

(١) انظر : شرح المفصل / ١ : ٨٨ .

(٢) سورة إبراهيم : آية ١٠ .

(٥) الجملة الوصفيـــة :

وهي تلك التى تبتدئ بوصف يقع مسندًا ، بعده مسند إليه مرفوع ، سواء كان الرفع على الفاعلية وذلك بعد صفة الفاعل والمبالغة والصفة المشبهة وصفة التفضيل ، أو على النيابة عن الفاعل وذلك بعد صفة المفعول بوجه خاص . ومن ذلك قولنا : قائم محمد ، وناجح المجتهدان ، أغدار صديقك ؟ ، ما حسن وجه فتاتك، هل أشرف منك أحد ؟ ، وما مذموم فعلك .. إلخ . ويلاحظ أن النحاة أدخلوا مثل هذه الجمل السابقة فى إطار الجملة الاسمية ، وذلك راجع إلى اعتبارين نرفض كلا منهما !!

أما الاعتبار الأول فهو عد الصفات من قبيل الأسماء . وقد سبق أن ناقشنا هذا الموضوع مناقشة تفصيلية فى الفصل الأول ، وانتهينا إلى أن الصفات قسم بمفرده له خصائصه المعنوية والمبنوية التى تؤهله للوقوف جنبا إلى جنب مع الاسم والفعل والأداة .. إلخ .

وأما الاعتبار الثاني فهو عد الوصف فى كل جملة من الجمل السابقة مبتدأ ، واعتبار ما بعده من مرفوع سادا مسد الخبر . ومن هنا كانت تلك الازدواجية الواضحة فى كل تعريف للمبتدأ جاء عن النحاة . فالمبتدأ عند « الأشمونى » هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمستغنى به »(١) .

وهو فى رأي الرضى « الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه ، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفى وألف الاستفهام رافعة لظاهر مثل : زيد قائم ، وما قائم الزيدان ، وأقائم الزيدان ، فإن طابقت مفردا جاز الأمران . والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة »(٢) .

وحتى تصح ابتدائية الوصف - فى رأيهم - اشترطوا أن يستغني بمرفوعه عن الخبر . أى أن يتم به وبمرفوعه معنى تام يكون جملة مستقلة . ومن هنا أبوا أن

---

(١) الأشمونى / ١ : ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٢) شرح الكافية / ١ : ٨٥ ، ٨٦

يعدوا (قائم) فى قولهم « أقائم أبواه زيد ؟ » مبتدأ ، لأن المرفوع بالوصف وهو (أبواه) غير مكتفى به فى حصول الفائدة ، مع قطع النظر عن (زيد) ، فزيد إذا مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وأبواه فاعله [1]. لكن بعضهم جوز فى مثل هذه الجملة إعراب (قائم) مبتدأ ثانيا ، و(أبواه) فاعلا أغنى عن خبر المبتدأ الثانى ، والجملة خبر عن (زيد) بناء على أن المراد باستغناء الوصف بمرفوعه استغناؤه عن الخبر لا مطلقا [2] ، بيد أن جمهورهم على الرأى الأول .

ولابد هنا من أن نقرر تناقض النحاة فى مثل هذا الإسناد الوصفى ، فهم يعدون (قائم) فى مثل (أقائم الزيدان ؟) مبتدأ ، ويعربون ما بعده فاعلا سادا مسد الخبر . والمبتدأ - كما هو معروف - من قبيل المسند إليه كما أن الفاعل من نفس القبيل فكيف تتكون الجملة من مسندين إليهما فقط ؟

وإذا كان إمامهم سيبويه قد عرف المبتدأ بأنه « كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام» [3] فهل ينطبق هذا على (قائم) فى المثال السابق ؟

إن الوصف فى المثال لا يمكن إلا أن يكون مسندا فقط ، وما بعده مسند إليه «والمبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولا ، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسندإليه ، ومثبت له المعنى ، والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى [4] »، فكون الوصف مسندا ينفى عنه نفيا قاطعا أن يكون مبتدأ . كما أن المسند إليه بعده لا ينطبق عليه تعريفهم للخبر بأنه « الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية ، لأنك إذا قلت « زيد قائم » لم ترد أن يعرف المخاطب زيدا وإنما أردت أن تعرفه قيامه . فلما كان المعتمد عليه فى الفائدة الخبر لزيد ، حد بأنه الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية » [5] .

---

(١) انظر التصريح/ ١ : ١٥٧ .

(٢) انظر حاشية الصبان / ١ : ١٥٥ ، ١٥٦ ، وحاشية يس على التصريح / ١: ١٥٧ .

(٣) الكتاب ١ : ٢٧٨ .

(٤) دلائل الإعجاز / ١٣٧

(٥) المقرب / ٣١

وللنحاة فى إعراب الوصف - إذا تطابق مع مرفوعه فى الإفراد فى مثل (أقائمٌ محمد) - إعراب آخر هو اعتبار الوصف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا. «ومقتضى هذا الإعراب أن تكون (قائم) مسندا ، و (محمد) مسندا إليه ، وهو عكس وضعهما على الإعراب الآخر الذى سبق . ومن المعلوم أن الإسناد اعتبار دلالى لا إعرابى ، ولا يقبل المنطق السليم أن يكون المسند حسب الإعراب الأول هو المسند إليه حسب الإعراب الثانى ؛ لأن جملة (قائم محمد) لم تتغير فى ذاتها سواء أعربت على هذا الوضع أو ذاك » (١) .

ولقد أحس كثير من النحويين بهذا التناقض الواضح فى الإسناد الوصفى ، لكنهم تخبطوا فى تفسيره ؛ فقد قال « ابن النحاس فى (التعليقة) قولنا : أقائم الزيدان ؟ وما ذاهب أخواك ، مبتدأ ليس له خبر لا ملفوظ به ولا مقدر » (٢) ومثل هذا القول ينادى على نفسه بالبطلان ففى الجملة ركناها واضحين كل الوضوح وليست بحاجة إلى من يقول إنها مكونة من ركن واحد !!

ولعل الرضى كان أقرب إلى الصواب من ابن النحاس حين قال عن الوصف فى مثل قولنا (ما قائم الزيدان) : « والنحاة تكلفوا إدخال هذا أيضا فى حد المبتدأ الأول فقالوا : إن خبره محذوف لسد فاعله مسده ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت إذ هو فى المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة » (٣) .

نعم !! تكلف النحاة إدخال الوصف فى حد المبتدأ لأنه ليس بمبتدأ ، ولو تكلفنا له تقدير خبر لم يتأت .. وكيف يتأتي لنا تقدير خبر لما يؤدى من الناحية المعنوية وظيفة الخبر وهى : وقوعه مسندا ؟ !!

كما كان الإحساس بهذا الفارق بين الصفة والاسم الواقع مبتدأ دافعا إلى أن يحاول النحاة وضع شروط وقواعد معينة للصفة الواقعة مبتدأ تتميز بها عن المبتدأ

---

(١) دراسات نقدية فى النحو العربى / ١٥١ .
(٢) الأشباه والنظائر / ٢ : ٤٨ .
(٣) شرح الكافية / ١ : ٨٦ .

الأصلى ؛ فالمبتدأ الذى له خبر يكون اسما صريحا نحو (الله ربنا) و (محمد نبينا) ، ومؤولا بالاسم نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [1] أى صيامكم خير لكم . « ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فى تأويل الاسم البتة ، بل ولا كل اسم ، بل يكون اسما هو صفة نحو : أقائم الزيدان ، وما مضروب العمران » [2] ولا يحتاج النوع الأول من المبتدأ إلى شىء يعتمد عليه ، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لابد أن يعتمد على نفى أو استفهام [3] .

ويمتنع فى المبتدأ ذى الخبر أن يكون نكرة . « أما إذا كان وصفا له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر فلا يكون إلا نكرة ولا يحتاج لمسوغ لأن المبتدأ فى هذه الحالة يكون محكوما به بمنزلة الفعل ، لا محكوما عليه . والفعل فى مرتبة النكرة[4].

ومع كل هذه الفروق التي ذكرها النحاة أنفسهم ، وعلى الرغم من كل هذه التناقضات ، أعربوا الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا أو نائب فاعل سد مسد الخبر . إذ كيف يقع الاسم مرفوعا فى أول الكلام ولا يعرب مبتدأ ؟ وكيف يكون المبتدأ عاريا من خبر ؟ فلتحور الجملة إذاً لتلائم منطق النحاة حتي لو خرجت بهذا التحوير عن منطق العقل ومنطق اللغة كليهما !!

وأوضح ما يتمثل فيه جدل النحاة الزائف حول المرفوع الساد مسد الخبر مثل هذه الصورة التى أنقلها من حاشية الصبان ، أنقلها بنصها وأترك لقارئها حق التعليق عليها ، وإن كانت بحق ليست بحاجة إلى تعليق . قال الصبان : « واعلم أنه إذا قيل : ما منفك عمرو قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفى ، فيحتاج إلى اسم وخبر من حيث النقصان وهما (عمرو) و (قائما) ، وإلى مرفوع يسد عن خبره من حيث الابتداء . فهل هو مجموع الاسم والخبر ؟ أو الاسم فقط؟ أو الخبر

---

(١) سورة البقرة : آية ١٨٤ .

(٢) شرح شذور الذهب / ١٨٠

(٣) انظر حاشية الصبان / ١ : ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٤) النحو الوافى / ١ : ٤٤ هامش (١) .

فقط ؟ ويرد على الأول أن فيه إقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع، وعلى الثانى أن المبتدأ لا يكتفى بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر . وعلى الثالث أن المغنى عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب . واختار الحلبى على شرح الأزهرية أنه الخبر ، فيكون (قائما) فى المثال ، مع كونه خبر منفك من حيث النقصان ، سد مسد خبر منفك من حيث الابتداء ، لأن به تمام الفائدة . قال : ولا يضر كونه منصوبا لأنه ليس خبرا حقيقة وإنما هو ساد مسده ، وربما ينازع فيه قولهم : ويغنى عن الخبر مرفوع وصف إلا أن يقال إنه أغلبى . والأقرب عندى أنه الاسم لأنه مرفوع الوصف ، ولا يرد عدم الاكتفاء به لأن ذلك لعارض نقصان المبتدأ » (١) .

بمثل هذه العقلية الجدلية عوملت جملة مبتدعة أشك كل الشك وليس بعضه فى ورود مثلها عن العرب فى ماضيهم ، أو استعمالها فى أي مؤلف من مؤلفاتهم التى أثرت عنهم سوى كتب القواعد طبعا .

والحل يسير - فى نظرى - لو نظرنا إلى الوصف باعتباره قسما قائما بذاته. فنقول فى « قائم الزيدان » : قائم : صفة فاعل مرفوعة والزيدان : فاعل مرفوع . وفى « ما مذموم فعلك » : مذموم : صفة مفعول مرفوعة وفِعْلُ : نائب فاعل مرفوع . وفى «ما منفك عمرو قائما » - على فرض صحتها - : منفك : صفة فاعل ناسخة ، عمرو : اسم مرفوع ، وقائما خبر منصوب . دون أن ندخل فى هذا الجدل الذى لا طائل من ورائه سوى خلافات عقيمة لا تضيف إلى النحو غير التعقيد .

فالجمل السابقة كلها ليست من بين الجمل الاسمية حتى نحكم فيها مقاييسها ونفرض عليها قواعدها وإنما هى نوع آخر من الجمل له مقوماته وظروفه اللغوية الخاصة . هذا النوع هو : « الجملة الوصفية » التى نفردها بقسم خاص حتى لا تختلط بغيرها .

وكما كان من بين الجمل الفعلية والاسمية ما انطبق عليه تعريفنا للجملة ، وما انطبق عليه تعريفنا للتركيب الجملى ، نجد من بين التركيبات الوصفية ما يمكن أن

---

(١) حاشية الصبان / ١ : ١٨٩ .

نسميه « الجملة الوصفية » ، وما يمكن أن نطلق عليه « التركيب الجملى الوصفى» . وسنحاول مناقشة كل على حدة .

الجملة الوصفية الأصليـــة :

وهى ما استقل من التركيبات الوصفية بتمام الإفادة، مثل قول الله تعالى ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (١) وقوله سبحانه (٢): ﴿أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾(٣) وقول الشاعر :

أقـاطنٌ قـومُ سلمى أم نووا ظعنا إن يظعنوا فعجيبٌ عيشُ من قطَنا

وقول الآخر :

مـا راعٍ الخـلانُ ذمـةَ نـاكث بل من وفى يجد الخليل خليلا

ولسنا نختلف مع النحويين فى عدّ ما سبق من تركيبات وصفية جملا مستقلة، لأنهم قرروا ذلك فى كل مناسبة . ويكفى أنهم اشترطوا فى الوصف أن يتم به مع مرفوعه كلام مستقل مفيد . وإن كانوا قد عقدوا هذا الشرط لمجرد تصحيح وقوع الوصف مبتدأ . ولكنا نختلف معهم - كما سبق أن قلنا - فى نوع الجملة ، وفى إعراب الوصف المتقدم ، وفى طريقة تسويغ إفادة الجملة الوصفية معنى مستقلا . فجملة مثل « أقائم الزيدان ؟ - فى نظرهم - إنما أفادت « نظرًا إلى المعنى إذ المعنى: أيقوم الزيدان ؟ فتم الكلام لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى . فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا : أقائم مبتدأ ، والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام قد تم به ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة » (٤) .

---

(١) سورة مريم : آية ٤٦ .

(٢) سورة الأنبياء : آية ١٠٩ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للعكبرى / ٢ : ١٣٨ .

(٤) شرح المفصل / ١ : ٩٦ وانظر الأشباه والنظائر / ١ : ٧٤ وحاشية الصبان / ١ : ١٥٦ ، وشرح شذور الذهب / ١٨٢ .

نعم !! ليس ثم خبر محذوف على الحقيقة لأننا لسنا بحاجة إلى خبر . وقد أفادت جملة (أقائم الزيدان) نظرا إلى المعنى ، وهذا شيء مطرد فى جميع الجمل ، فنحن لا نأبه للتركيب فنعده جملة مستقلة إلا إذا أفاد معنى مستقلا . لكنا نرفض أن يكون (قائم) اسما من جهة اللفظ وفعلا من جهة المعنى فنعامله على أساسين مختلفين ؛ لأننا سبق أن قررنا أن مثل (قائم) ليس اسما بأى حال من الأحوال ، كما أنه ليس فعلا ، وما يقوم به من أدوار فى التركيب العربى إنما تتبع من خصائصه الذاتية التى تؤهله لذلك ، لا من مشابهة للفعل أو الاسم .

وما دام الكلام تاما من جهة المعنى فلسنا بحاجة إلى إصلاح اللفظ الذى قال به النحويون ، لأن اللفظ صالح كل الصلاحية ، والجملة مفيدة تمام الإفادة لا ينقصها إلا أن يرفعوا عنها تسليط أحكام غيرها عليها .

التركيبات السابقة كلها إذا - عندنا وعند النحويين - تركيبات مفيدة ، ومن ثم فهى جمل . لكنها ليست كما قالوا جملا اسمية ، وإنما هى جمل وصفية لأن صَدْرها وصف مسند وما بعده مسند إليه . ولو توقف الأمر عند هذا الحد لكنا قد كُفينا مئونة مناقشة النحاة ، ولوقف الخلاف بيننا وبينهم عند حد تسمية الجملة وكيفية إعرابها . لكن الذي يثير الانتباه حقا أنهم يشترطون فى الوصف الذى يقوم بمثل الدور السابق لكى يستغني بمرفوعه عن الخبر - على حد تعبيرهم - أى لكى يكون مع مرفوعه جملة مستقلة ، أن يعتمد على نفى أو استفهام [1] . وفى ذلك يقول ابن مالك :

وأول مبتدأ والثانى ... فاعل اغنى فى : أسارذان ؟
وقس ، وكاستفهام النفي ، وقد ... يجوز نحو : فائز أولو الرشد

فابن مالك يقرر الشرط السابق غير أنه يبيح عدم الاعتماد على قلة ، ويستقبحه جمهور النحاة متابعين فى ذلك سيبويه فيما رواه عن الخليل من أنه

(١) انظر : همع الهوامع / ١ : ٩٤ ، وشرح الشذور / ١٨٠ ، ١٨١ وحاشية الصبان / ١ : ١٥٦ .

«يستقبح أن يقول : قائم زيد . وذاك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضرب زيدا عمرو ، وعمرو على ضَرَبَ مرتفعٌ ، وكان الحد أن يكون مقدما و يكون زيد مؤخرا . وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما وهذا عربي جيد . وذلك قولك : تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجل عبد الله ، وخَزٌّ صُفَّتُك . فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله : يقوم زيد وقام زيد ، قبح لأنه اسم » (١) وقد أجاز ابن السراج عدم الاعتماد (٢) . ولم يشرطه الكوفيون والأخفش بناء على رأيهم في أن الوصف يقوم بوظيفته غير معتمد على شيء (٣) .

النحاة إذا حول هذا الشرط فريقان : الجمهور ، وعلى رأسه البصريون ، يقول بوجوب الاعتماد حتى يتم بالوصف مع مرفوعه جملة مفيدة . والكوفيون وقلة من النحاة لا يؤمنون بهذا الشرط مستشهدين بالبيت المشهور :

خبيرٌ بنو لهب فلاتك ملغيا   مقالة لهبيٍ إذا الطيرُ مرّتِ

فيرد عليهم الفريق الأول بأن خبيرا خبر مقدم ، ولم يطابق لأن باب (فعيل) لا تلزم فيه المطابقة (٤) ، فما حقيقة الأمر في هذا الموضوع ؟

أصحيح أن الجملة الوصفية تقتصر على أسلوبين معينين لا تخرج عنهما وهما أسلوب النفي وأسلوب الاستفهام من بين أساليب الجملة العربية ؟ أم أنها - مثل سائر الجمل - صالحة لأداء ما يراد بها من معان سوى النفي والاستفهام ؟

وما موقف النصوص النثرية والشعرية الموثوق بها من مثل هذا التحكم في الجملة الوصفية ؟ أمناصرة هي لرأي البصريين أم لرأي الكوفيين ؟

لقد قال جمهور النحويين بأن الصفات في الأساليب السابقة عاملة فيما بعدها كما قالوا بأنها في معنى الفعل . لنسلم جدلا بالقولين ، لكنهم حين عددوا

(١) الكتاب / ١ : ٢٧٨

(٢) انظر شرح المفصل / ١ : ٩٦

(٣) انظر همع الهوامع / ١ : ٩٤ ، حاشية الصبان / ١ : ١٥٧ .

(٤) انظر الهمع / ١ : ٩٤ وشرح الشواهد للعيني / ١ : ٥١٨ .

مسوغات الابتداء بالنكرة ذكروا من بينها أن تكون عاملة ومثلوا بين ما مثلوا به بقولهم : قائم الزيدان دونما اعتماد (١) . كما أن من بين مسوغات الابتداء بالنكرة عندهم أيضا أن تكون فى معني الفعل . ومن بين أمثلة هذا المسوغ أيضا ذكروا : قائم الزيدان (٢) . وهذا يعنى أن (قائم) صالح عندهم لأن يكون مبتدأ بحسب منطقهم . وإذا كان ما بعده من مرفوع قد تمم المعنى المراد من الجملة فالجملة إذا مكتملة دونما حاجة إلى نفى أو استفهام . فكيف يعد النفى أو الاستفهام شرطا لاكتفاء الوصف بمرفوعه عن الخبر ؟ (٣) أليس هذا نوعا من الاعتساف الذى يأباه العقل ويرفضه المنطق ؟

إننا نقول : محمد ناجح فنقرر حقيقة، فإذا أردنا الاستفهام عن هذه الحقيقة قبل أن نعرفها قلنا : هل محمد ناجح ؟ وإذا أردنا نفيها قلنا : ليس محمد ناجحا . والأمر كذلك فى الجملة الوصفية نقول : قائم المحمدان فنقرر حقيقة . لكنا حين نقول : أقائم المحمدان ؟ نستفهم عن قيامهما ، وحين نقول : ما قائم المحمدان ننفى هذا القيام . هذا هو منطق اللغة ومنطق العقل ، وهو ما قال به الكوفيون . وليست آراء البصريين « أحق بالاتباع وأولى بالتقدمة من الكوفيين ، فكلاهما ينتزع أحكامه من لغة العرب الخلص الضاربين حول مدينته (الكوفة أو البصرة) . وليس الكوفيون بأهون شأنا ولا أقل عددا ولا أضعف مصادر من البصريين (وإن ناصرت هؤلاء السياسة والحزبية والأهواء الدينية) ، وفوق هذا فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين كما يقول المحققون » (٤) .

وإذا كان الكوفيون قد استشهدوا على رأيهم بقول الشاعر المجهول :

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا ... مقالة لهبى إذا الطير مرت

---

(١) انظر الأشمونى /١ : ١٦٩

(٢) انظر السابق / ١ : ١٧٠ ، والمغنى / ٢: ٩٣ .

(٣) انظر المغنى / ٢ : ٩٣ حاشية الصبان / ١ : ١٥٦ .

(٤) عباس حسن : رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية / ٣٥ .

فجواز إثبات هذا الرأى بالقرآن أولى . فقد « أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مما فى غير القرآن لا خلاف فى ذلك » [1] .

وقد ورد فى القرآن قوله تعالى : ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [2] فجعل المفسرون والنحاة يديرون الآية على كل الوجوه الممكنة حتى لا يناقضوا بذلك قاعدتهم . لكنهم اعترفوا مرغمين بإمكانية إعراب « هو » عمادا أو ضمير شأن ورفع الإخراج بمحرم ، عاقدين بينها شبها وبين قوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [3] إذ المعنى - والله أعلم - ليس بمزحزحه من العذاب التعمير[4]. كما قرأ النحاة فى القرآن قوله تعالى : ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [5] فقالوا : إن (هى) ضمير القصة وضمير القصة يلزم أن تأتى بعده جملة . من أجل هذا أبى أكثرهم إلا أن يعربوا (شاخصة) خبرا مقدما ، و (أبصار الذين) مبتدأ مؤخرا ليتحقق فيها مفهومهم للجملة [6] . لكن الكوفيين جوزوا ارتفاع (أبصار) بشاخصة [7] . فهل خرجت الجملة بذلك عن معناها ؟

إن الجملة هى هى لم تتغير . لكن النظرة إليها هى التى تغيرت ، ورأى الكوفيين أسمح بكثير من رأى البصريين . « ولا عجب أعجب ممن إن وجد لا مرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير ، أو الحطيئة ، أو الطرماح ، أو لأعرابى أسدى أو سلمى أو تميمى ، أو من سائر أبناء العرب ، لفظا فى شعر أو نثر جعله فى اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه . ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة . وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل فى إحالته عما أوقعه الله عليه » [8].

(١) المزهر / ١ : ١٢٩ .

(٢) سورة البقرة : آية ٨٥ .

(٣) سورة البقرة : آية ٩٦ .

(٤) انظر : معانى القرآن /١ : ٥٠ ، ٥١ وأيضا إعراب القرآن للعكبري / ١ : ٤٩ .

(٥) سورة الأنبياء : آية ٩٧ .

(٦) إعراب القرآن / ٢ : ١٣٧ .

(٧) حاشية يس /١ : ١٦٣ .

(٨) رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية / ٤٣ .

نعم !! يتحيلون فى إحالة الكلام عن وجهه حتى يوافق قاعدتهم . وليس أدل على هذا التحيل من أن يعرب نحوى كلمة (سواء) - فى قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ (١) - مبتدأ وما بعدها جملة فى موضع الفاعل الساد مسد الخبر ، والتقدير : يستوى عندهم الإنذار وتركه . ويجعل الجملة كاملة خبر « إن » . هذا بالإضافة إلى تجويزه إعراب كلمة (سواء) - مفردة - خبر إن ، وما بعدها معمولها ، أو جعلها خبرا مقدما والجملة بعدها فى موقع المبتدأ مع أنهم لا يجيزون الابتداء بالجمل (٢) . ثم إذا وصل إلى قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ ﴾ (٣) أبى إلا أن يعرب (من) مبتدأ و(سواء) خبرا دون أن يلمح مجرد إلماح إلى إمكانية إعراب (سواء) مبتدأ ، وما بعده - وهو (من) - فاعلا (٤) لأن (سواء) هنا لم يسبقها - حسبما قرر الجمهور - نفى أو استفهام حتى يمكنه أن يقول فيها ذلك . أما (سواء) فى آية البقرة فقد اعتمدت على ما قبلها وهو اسم إن.

والعجيب أنهم يناقضون أفكارهم فى الشاهد الواحد يستشهدون به . ومن ذلك ما قالوه فى قول الشاعر :

أقـاطن قـوم سلمى أم نووا ظعنا   إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

إذ قالوا إن (قاطن) مبتدأ ، و (قوم) فاعل سد مسد الخبر . لكنهم أبوا أن يحكموا على (عجيب) بنفس الحكم «لفساد المعني على هذا التقدير . لأن المعنى على الإخبار عن عيش من أقام بعد أولئك بأنه عيش عجيب لا على العكس (٥) » ومن ثم فهو خبر مقدم ، و (من) مبتدأ مؤخر .

يا سبحان الله !! وهل المعنى فى (أقاطن قوم سلمى) إلا على ذلك التقدير الذى أفسد المعنى - فى رأيهم - فى الجملة الثانية ؟

---

(١) سورة البقرة : آية ٦ .

(٢) إعراب القرآن / ١ : ١٤

(٣) سورة الرعد : آية ١٠ .

(٤) إعراب القرآن/ ٢ : ٦٢ .

(٥) العينى / ١ : ٥١٣ .

والخلاف فى هذا الشاهد لا يذكر إلى جانب ما قيل فى قول الشاعر :

فخيرٌ نحن عند البأس منكم إذا الداعى المثوِّبُ قال يالا

إذ أبدأ النحويون فيه وأعادوا ، وتصدى له أبو على الفارسى فشمر له عن ساعد الجد وتكلم عليه فى أكثر كتبه ، وزعم أنه سأل عنه بعض النحويين فلم يجب إلا بعد مدة لإشكاله ، وفصل الحديث عنه فى مسائله المشكلة المعروفة بالبغداديات. وخلاصة ما قيل فى إعراب هذا البيت تلك الآراء :

(١) إعراب (خير) خبرا مقدما ، و (نحن) مبتدأ مؤخرا . وقد منع أبو على هذا الإعراب للزوم الفصل بالأجنبى وهو المبتدأ (نحن) بين (خير) وبين (من) التفضيلية الجارة للمفضول .

(٢) أن يكون (خير) خبر مبتدأ محذوف تقديره (نحن خير) ، ويكون (نحن) الموجود فى البيت تأكيدا لما فى (خير) من ضمير المبتدأ المحذوف ، « وحسن هذا التأكيد لأنه حذف المبتدأ من اللفظ ، ولم يقع الفصل بشىء أجنبى بل بما هو منه، وقد وقع الفصل بالفاعل بين الصلة وموصولها فى نحو قولهم (ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه فى عشر ذى الحجة) وكان ذلك حسنا سائغا . فإذا ساغ كان التأكيد أسوغ لأنه قد يحسن حيث لا يحسن غيره من الأسماء »[(١)] .

(٣) أن يجعل (خير) صفة مقدمة يقدر ارتفاع (نحن) به ، كما يجيز الأخفش فى : قائم الزيدان ؟ ارتفاع الزيدان بقائم ، فلا يقع على هذا أيضا فصل بشىء يكره ولا يجوز ، لأن (نحن) على هذا مرتفع بخير ، « إلا أن ذا قبيح لأن خيرا وبابه لا يعمل عمل الفعل إذا جرى على موصوفه ، وإعماله فى الظاهر مبتدأ غير جار على شىء أقبح وأشد امتناعا[(٢)] » .

ويرجح أبو على الفارسى الوجه الثانى ويجعله حسنًا سائغًا .

---

(١) الخزانة : ١ : ٢٢٩.

(٢) الخزانة / ١ : ٢٣٠ .

ولست أجد من التعقيد والتعسف مثلما أجد فى هذا الوجه الذى ارتضاه أبو على . فكيف أقدر ما هو موجود ، ثم أحذفه ، وأضمر له فى الصفة ، وأجعل الموجود أمامى توكيدا للضمير ثم يُعد هذا الإغراب فى الجدل حسنا ؟

أيرجح هذا الجدل الصارخ والتكلف الممعن في الغرابة فى الوجه الثاني على سماحة الرأى الثالث ويسره لمجرد قول النحاة باستقباحه لأن خيرا لا يعمل عمل الفعل فى الظاهر ؟

إن خيرا صفة كأية صفة من الصفات الخمس لها ما لها وعليها ما عليها، ولسنا نقر قولهم بحلول الصفة العاملة محل الفعل ، ومن ثم فلا يهمنا إن كان الفعل يمكن أن يحل محلها أم لا إذا ورد بعدها ما يمكن أن يقع مسندا إليه .

إننا نرجح الرأى الثالث ليسره وبعده عن التعقيد والإغراب وموافقته لسماحة العربية وبعدها عن التكلف .

القرآن الكريم والشعر العربى إذًا فيهما ما يؤيد رأى الكوفيين فى قيام الجملة الوصفية بدورها الذى يراد منها فى السياق ، وليس شرطا واجبا كما قال البصريون أن تكون مسبوقة بنفى أو استفهام فى كل سياق؛ لأنَ أسلوبى النفى والاستفهام اثنان من أساليب كثيرة فى العربية تؤديها الجمل جميعا ومنها الجملة الوصفية . فضلا عن أن هذا الرأى أقرب إلى طبيعة اللغة وسماحتها، كما أنه لا يخلق تلك التأويلات الشائكة ولا يفتح الباب للاجتهادات الفردية فى توجيه الأقوال واستعراض الأعاريب المتعددة التى يمكن أن تقال فى الجملة الواحدة . هذا سوى ما يخترع من جمل وهمية يحاول بها النحاة سد ثغرة فى قاعدتهم التى قالوا بها !!

ولعل أوضح صورة لاختراع ما ليس موجودا ما قال به الأشمونى من « أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها، والفاعل يغنى عن خبرها ، وكذا ما الحجازية » (١) دون أن يذكر شاهدا يؤيد به رأيه كما فعل مع أدوات النفى الأخرى .

---

(١) الأشمونى / ١ : ١٥٦ ، ١٥٧ .

وقد تكرم ابن عقيل فذكر مثالا مصنوعا هو : ليس قائم الزيدان (١) . فيعرب (قائم) - علي رأيهم - اسما لليس ، و (الزيدان) فاعلا أغنى عن خبر ليس . وقد علق الصبان على مثل هذا المثال بقوله : « وإدخاله - أى اسم ليس - فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ فى الأصل ، وكذا يقال فى اسم (ما) الحجازية ، وقوله يغنى عن خبرها : وإدخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدأ فى الأصل ، وكذا يقال فى خبر (ما) الحجازية. ثم فى إغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما إغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر فى ذلك . ويظهر أنه لا يقال هذا الفاعل فى محل نصب باعتبار إغنائه عن خبر ليس أو ما ، لأنه ليس لليس أو ما فى هذه الحالة خبر حل محله الفاعل ، بل الذى تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها (٢) » . ولو صح التعبير بمثل هذه الجملة لما كان هناك داع لاسم أو خبر لليس لأنها هنا أداة نفى فقط ليست بحاجة إلى ما قالوه فيها ، وما بعدها جملة مكونة من صفة وفاعلها . وإن كنا نشك مع أستاذنا الدكتور عبد الرحمن أيوب « فى صحة نقل شواهد مقطوع بصحتها عن العرب تؤيد مثل هذا الاستعمال الذى تدخل فيه ليس على اسمين مرفوعين (٣) » لكنا لا نشك معه فى افتعال قاعدة النحاة فى المطابقة ، ولا فى افتعال قولهم بوجود نوع من المبتدأ يسد مسد الخبر . فمثل هذه التعبيرات موجودة فى العربية فى نصوص مقطوع بصحتها لكنها ليست من قبيل المبتدأ المستغنى بمرفوعه عن الخبر كما قالوا وإنما هى من قبيل الجملة الوصفية . فلا تناقض - على رأينا - فى الإسناد الوصفى حسبما نقرره .

وإذا كان القرآن الكريم وهو أوثق النصوص العربية لا يتيح لنا الحصول على شاهد واحد للجملة الوصفية الأصلية أسند فيه الوصف المفرد إلى مثنى أو جمع ، إذ كل ما جاء به مما سميناه جملا وصفية أصلية مما تطابق فيه الوصف مع مرفوعه فى الإفراد، وقد سبق أن مثلنا بقوله تعالى : ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ

---

(١) شرح ابن عقيل / ٧٠ .

(٢) حاشية الصبان / ١ : ١٥٧ ، النحو الوافى / ١ : ٤٠٦ حاشية (٣) .

(٣) انظر : دراسات نقدية فى النحو العربى / ١٥٤ ، ١٥٥ .

إِخْرَاجُهُمْ﴾[1] . وقوله سبحانه : ﴿سَوَاءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ﴾ [2] ، وقوله جل شأنه : ﴿أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [3] ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ؟﴾ [4] إذا اعتبرنا (حق) صفة مشبهة .

أقول : إذا كان القرآن لا يتيح لنا الحصول على شاهد واحد للجملة الوصفية الأصلية يوفر لنا شجاعة فى الرد على أستاذنا الدكتور أيوب فى قوله بافتعال قاعدة النحاة فى المطابقة ، وبالتالى قاعدة المبتدأ المستغنى بمرفوعه عن الخبر ، فإن فى القرآن نفسه شواهد عدة لما سنطلق عليه فيما بعد « التركيب الجملى الوصفى » ارتبطت فيها الأوصاف المفردة بضمائمها المرفوعة بعدها دون أن يكون هناك تطابق بين الوصف وما بعده من مرفوع . ومن ذلك على سبيل الأمثلة لا الحصر تلك الآيات التى سأكتفى بإيرادها دون تعليق منى عليها .

﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ (النساء : ٧٥)

﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ ﴾ (هود : ١٠٣)

﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ﴾ (النحل : ١٣) .

﴿ يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ (النحل : ٦٩)

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ * وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ (فاطر : ٢٧ ، ٢٨)

﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ ﴾ (الإنسان : ٢١) .

هذا ما وفقنى الله إلى إيراده . ولعل غيرى يستطيع أن يخرج آيات أخرى

---

(١) سورة البقرة : آية ٨٥ .

(٢) سورة الرعد : آية ١٠ .

(٣) سورة الأنبياء : آية ١٠٩ .

(٤) سورة يونس : آية ٥٣

يتمثل فيها ما نشير إليه . المهم أن كل آية من هذه الآيات الكثيرة تحتوى على وصف أسند إليه مرفوع بعده دون أن تتحقق فى الوصف مطابقته لما بعده مما يستأنس به على صحة قاعدة النحاة فى معاملة الوصف المسند إليه مرفوع بعده معاملة خاصة فى المطابقة تختلف عن معاملة خبر المبتدأ . ولنا عود إلى هذا الحديث فى الفصل الرابع بإذن الله عند حديثنا عن القرائن .

أما الشعر العربى فإذا لم تكن تلك الشواهد التى أوردها النحاة فى كتبهم كافية للتدليل على صحة آرائهم لأنها غير منسوبة إلى قائلها كما قال أستاذنا ، ومن ثم فهى غير مقطوع بصحتها ، فلعل مثالا أو مثالين مقطوعا بصحتهما يكفيان فى منح الشواهد التي لم تنسب لقائلها نعمة الصحة وسلامة الرواية . ومما قرأته قول المرار الفقعسى من قصيدة فى أحد عشر بيتا :

أمـرتجعٌ لى مـثل أيام حـمّـة وأيام ذى قـار على الرواجع ؟ (1)

فمرتجع صفة فاعل ، والرواجع مسند إليها مرفوع ، ولا مطابقة بين الصفة ومرفوعها ، وإلا لقال : أمرتجعة الرواجع ؟ أو أمرتجعات الرواجع ؟ حسبما هو معروف فى المطابقة بين جمع التكسير وما يقع مسندا بعده مثل الأيام مقبلة بالخير، ومقبلات ، والفوارس مقبلون بالنصر ، ومقبلة بالنصر .

ومن ذلك أيضا قول المتنبى فى ختام قصيدة يمدح بها بدر بن عمار (2) .

ليس بالمنكر أن برزت سبقا غير مدفوع عن السبق العراب

فالعراب مرفوع بعد (مدفوع) نائبا عن الفاعل ، ومن جعله مبتدأ فقد أخطأ لأنه يصير إلى : العراب غير مدفوع عن السبق ، والعراب جمع فلا أقل من أن يقول: غير مدفوعة لأن خبر المبتدأ لا يتغير تذكيره وتأنيثه بتقديمه أو تأخيره (3) .

---

(1) انظر القصيدة فى مجالس ثعلب / 1 : 250 ، 251 ت : هارون

(2) انظر ديوان المتنبى / 1 : 96 شرح عبد الرحمن البرقوقى ، والأشباه والنظائر / 3 : 137 .

(3) انظر الخزانة /1 / 167 ، 168 عند الحديث عن بيت أبى نواس « غير مأسوف على زمن .. ينقضى .. »

هذا البيتان المنسوبان لقائلهما يزكيان ما رواه النحاة من أقوال الشعراء مثل :

مـــا راعِ الخِـــلانُ ذمـــة نـــاكث	بل مَنْ وفى يجـد الخليل خليـلا
أناوِ رجـــالُك قـــتلَ امـــرئ	من العـزفى حـبك اعـتاض ذلا ؟
غـيـرُ لاهٍ عـداك فـاطّرح اللهـ	ـوَ ولا تغـتـرِرْ بعـارض سلم
خـبـيـرٌ بنو لهب فـلاتك ملغـيـا	مـقـالة لهـبىّ إذا الطيـر مـرت
امنجـزٌ أنتمُ وعـداً وثقت به	أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب ؟

نخلص من كل ما سبق أن فى النحو العربى - إلى جانب الجمل الفعلية والاسمية والظرفية والشرطية - جملة خامسة تسمى الجملة الوصفية ، وأن ما شرطه النحاة فى مثل هذه الجملة من سبق نفى أو استفهام عليها إنما هونوع من تحميل الأسلوب العربى ما لا يطيق ، وضرب من فرض الوصاية على التعبيرات التي وردت عن العرب فى شعرهم ونثرهم . فكما تؤدى الجملة وظيفتها فى سياق النفى أو الاستفهام تؤدى نفس الوظيفة فى سياق التقرير والإثبات . ويمكنهاأن تخرج عن هذه الأغراض إلى أغراض أخرى إذا تعدد معناها الوظيفى على حسب السياق الذى ترد فيه .

غير أن الإنصاف يقتضى منا أن نقول بعدم صلاحية دخول النواسخ على الجملة الوصفية ، وأن أية جملة تدخل عليها النواسخ لابد أن تكون من قبيل الجملة الاسمية فى أكثر الأحيان ، ومن قبيل الفعلية فى القليل النادر حين تدخل الأدوات الناسخة على الفعل فى مثل : كاد ينفع سعيك ، وليس يجدى بكاؤك على ما فاتك ، وإن كانت أدوات النسخ حين تدخل على الفعل فى مثل المثالين السابقين تصبح - حسبما أرى - أداة مجردة عن وظيفتها ، ولاتفيد غير معني الجهة المقترن بها كالمقاربة فى كاد والنفى فى ليس . هذا على الرغم من أن جمهور النحاة لا يقرون الجملة الأولى وإنما يريدونها على الصورة التالية : كاد سعيك ينفع ، ويجعلون ليس فى المثال الثانى رافعة لضمير الشأن حتي لا يعترفوا بدخولها على الأفعال .

ولعل عدم دخول النواسخ على الجملة الوصفية راجع إلى أن النواسخ المنقولة

عن الفعلية تدخل على الجمل الاسمية أساسا لتضيف إليها عنصر الزمن الذى تخلو منه فى أساس استعمالها . والصفة كما قلنا فى الفصل الأول تدل على الزمن السياقى وإن خلت منه على المستوي الصرفى . فهى لذلك ليست بحاجة إلى ما يُشْرِبُها معني الزمن من الأدوات الناسخة .

ومن هنا اعترض جمهور النحاة على الأخفش والكوفيين حين أجازوا : إن قائما الزيدان ، كما تصدوا للكوفيين حين سوغوا هذا الاستعمال فى ظن أيضا فقالوا : ظننت قائما الزيدان ، وقال الجمهور بأن ذلك بعيد عن القياس لأن « إن » و« ظن » يطلبان الاسمية [١] .

وليس يضيرألا تتحمل الجملة الوصفية دخول النواسخ عليها ما دامت ذات طبيعة خاصة تنفرد بها عن بقية الجمل الأخرى .

ولابد لنا - وقد وصلنا إلى هذا الحد - أن نقرر أنه بإمكان بعض الكلمات المنتمية إلى أقسام أخرى من أقسام الكلم غير قسم الصفة أن تقوم بدور الصفة فى الجملة الوصفية .

لقد ناقشنا في الفصل الثانى تعدد المعني الوظيفى بوجه عام وتعدد المعنى الوظيفى فى الصفات بوجه خاص ، وقلنا إن بعض الصفات ترد فى سياقات معينة مستخدمة استخدام الأسماء ، فتعامل معاملتها وينطبق عليها ما ينطبق على الأسماء من شروط ومواصفات .

ففى مثل قولنا : خالد بن الوليد كان سيفا من سيوف الله على الباطل - المأمون خليفة عباسى - هيفاء تلميذة مؤدبة - أشرف هو نابغة طلاب الفصل - عباس بن فرناس أول رائد للطيران فى العالم ، لا يمكننا أن نسمى أمثال هذه الجمل السابقة جملا وصفية لمجرد تصدرها بما هو على صيغ الصفات فكل من (خالد ومأمون وهيفاء وأشرف وعباس) أسماء تؤدى فى هذه الجمل دورا يختلف

---

(١) انظر : شرح الكافية / ١ : ٨٧ .

عن دور الصفات تماما لأنها تطلق على مسميات معينة لا يمكن أن يرقى إليها شك . ومن ثم فالجمل السابقة كلها جمل اسمية لأنها مصدرة بأسماء وإن كانت على صيغ الصفات .

أما حين نرى جملا مثل قول الله تعالى : ﴿سَوَاءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ﴾ (١) ، ومثل قولهم : أأسد الرجلان ؟ ، أعربى الشاعران ؟ التى أوردها بعض النحاة فى مؤلفاتهم (٢) . ومثل قول الشاعر :

وليلٍ يقول الناس من ظلماته	سواءٌ صحيحاتُ العيون وعُورُها
كأن لنا منه بيوتا حصينة	مسوحا أعاليها وساجا ستورها

فلا يمكننا الحكم على مثل هذه الجمل بأنها اسمية لمجرد أنها تصدرت بأسماء هى (سواء وأسد وعربى ومسوح وساج) لأن هذه الكلمات - وإن كانت أسماء فى أصل استعمالها - لم تستخدم هنا على الأصل ، وإنما أدت وظيفة الصفة فى الارتباط بضمائمها مرفوعة أو منصوبة . ولعل ذلك يظهر بوضوح فى البيت الثانى من البيتين اللذين أوردناهما فى كلمتى (مسوح وساج) - على الرغم من أن هاتين الجملتين ليستا بأصليتين - فقد ارتبطت كلتا الكلمتين بما بعدهما من مرفوع ارتباط الصفة المشبهة بضميمتها المرفوعة دون فرق . ومن ثم نحكم على هذه الجمل بأنها جمل وصفية ، وليست جملا اسمية لأن صدورها صفات وإن جاءت على صورة الأسماء ، لأن السياق - كما سبق أن قررنا - هو الذى يحدد هوية الكلمة المشتركة بين قسم وقسم آخر من أقسام الكلم ، وهو الذى يقرر ما إذا كانت الكلمة أصيلة فى قسمها أو منقولة إليه من قسم آخر عن طريق تعدد المعنى الوظيفى .

التركيبات الجملية الوصفية :

إذا كنا قد ناقشنا فيما سبق ما يمكن أن ينطبق عليه مفهومنا للجملة من بين التركيبات الوصفية لأن مثل هذه التركيبات تستقل بنفسها وتفيد معنى تاما ينبغى

---

(١) سورة الرعد : آية ١٠ .

(٢) النحو الوافى / ١ : ٤٠٦ .

الآن أن نتناول ما يمكن أن ينطبق عليه مفهومنا للتركيب الجملى أو ما يسمى عند النحاة بالجملة الفرعية أو الصغرى . وذلك يتمثل فى أبواب معروفة عند النحاة هى: الحال - النعت - الخبر - صلة أل . وسنتناول كل باب من هذه على حدة .

الخبر:

من المعروف للمبتدئين فى دراسة النحو فضلا عن المتعمقين فيه أن الخبر كما يكون مفردا وشبه جملة يكون جملة اسمية أو فعلية مثل : محمد أخوه ناجح ، ومحمد نجح أخوه . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ (١) وقوله سبحانه : ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٢) ، ويستوي فى ذلك خبر المبتدأ وخبر أى ناسخ من النواسخ التى تدخل على المبتدأ والخبر مثل قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ (٣) وقوله جل شأنه : ﴿فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ﴾ (٤) .

واشترط النحاة فى مثل هذه الأخبار أن تكون محتوية على رابط يربطها بالمبتدأ . وأوضح هذه الروابط وظيفةً هو الضمير العائد على المبتدأ، فإذا انعدم هذا الرابط فقدت جملة الخبر صلتها بالمبتدأ ودخل الكلام فى حيز العبث واللهو غير المفيد كما لو قلنا : محمد نجحَ عمرو ، أو محمد عمرو ناجح مثلا .

ومن أجل هذه الرابطة الوثيقة بين المبتدأ وخبره قلنا إن الخبر آنئذ يعد من قبيل التركيب الجملى لأنه غير مستقل بالإفادة ، إذ لو قلت (نجح أخوه) فقط أو (أخوه ناجح) فقط دون أن يعرف المستمع علام يعود الضمير فى التركيبين لما فهم شيئا ذا بال ، ولما عد قولى هذا من قبيل الجمل .

قد يقول بعض الناس : إن الجملة هنا مكتملة الأركان . أجل هي مكتملة الأركان لكنها فقدت أهم ركن ارتضيناه فى بناء الجملة وهو تمام إفادتها . وقد يأبى

---

(١) سورة القصص : آية ٦٨ .

(٢) سورة البقر : آية ٥

(٣) سورة يوسف : آية ٢١ ، و فى مواقع من سور أخرى .

(٤) سورة الأنبياء : آية ٦٣ .

آخرون التسليم بعدم تمام إفادتها قائلين : ما الفرق بين التركيب : (نجح أخوه) ، والتركيب : (نجح أخوك) من حيث التكوين والمعنى ؟ أليس فى كلتا الجملتين ضمير ، والضمير - كما هو معروف فى النحو - أعرف المعارف ؟ فلم نعد تركيبا مثل : نجح أخوك جملة مكتملة ، وآخر مثل : نجح أخوه تركيبا جمليا ، مع تساوى التركيبين فى مكوناتهما ؟

نسلم مع المعترضين بتساوى التركيبين فى التكوين . لكن تركيبا مثل (نجح أخوك) إنما يعد جملة لمعرفة المخاطب بعائد الضمير ، لأنك لا تقول (نجح أخوك) إلا لمن تخاطبه وتراه أمامك أو تفترض فيه ذلك . وكذلك إذا قلت : (نجح أخوه) لمن بينك وبينه عهد فى إنسان خاص كنتما تبحثان عن نتيجة أخيه . لكنى إذا جابهت إنسانا بقولى (نجح أخوه) دون سابق علم له بمرجع الضمير ساءلنى على الفور : أخا من تقصد ؟ وكان محقا فى سؤاله ذاك ، لأن الضمير آنئذ يعد - فى نظرى - فى حكم النكرة الشائعة المجهولة . « وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسما بعد ما تعلم أن من تحدث قد عرف من تعنى أو ما تعنى ، وأنك تريد شيئا بعينه (١) » .

من هذا المنطلق يمكن أن نفرق بين الجمل المحتوية على ضمير متكلم أو مخاطب من جهة مثل : نجح أخى ، وفازت أختك ، وبين المحتوية على ضمير الغائب من جهة أخرى مثل : نجح أخوه وفازت أخته ، وليس ذلك بالطبع راجعا إلى تكوين الجملة ، وإنما يرجع - أولا وقبل كل شىء - إلى دلالة كل من ضميرى المتكلم والمخاطب على الحضور ودلالة ضمير الغائب على الغيبة ، مما يعطى الأولين طبيعة المعرفة دائما ويجعل الثالث معتمدا علي مدى معرفة المخاطب بعائده .

ولأن الخبر وصف فى المعنى كما قرر النحاة كان الأساس فيه أن يكون وصفا من الأوصاف . فإذا قام غير الوصف بوظيفة الخبر عد ذلك - فى رأينا - من قبيل تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد .

نريد أن نخلص من كل ما سبق إلى أن نقول : إنه كما يصح وقوع الخبر تركيبا جمليا فعليا أو اسميا ، يصح وقوعه تركيبا جمليا وصفيا مثل : على ناجح

(١) الكتاب / ١ : ٢٢٠ .

أخوه ، سعاد جميل وجهها ، وأبواك عزيز جانبهما، فكل من (ناجح أخوه ، جميل وجهها ، عزيز جانبهما) جمل وصفية فى أساس استعمالها ، وهى كما نرى مكونة من ركنى الجملة الأساسيين وهما المسند والمسند إليه . غير أن كل تركيب منها يحتوى على ضمير يربطه بالمبتدأ مما يجعله غير صالح - بعيدا عن المبتدأ - أن يعطي السامع معنى مستقلا تاما . ومن هنا يصدق علي كل تركيب مما سبق مصطلح التركيب الجملى .

وقد ورد استعمال التركيبات الوصفية خبرا فى كثير من النصوص الموثوق بصحتها ، وخاصة القرآن الكريم . غير أن النحاة عدوا أمثال هذه التركيبات من قبيل المفرد [1] لمجرد تغير العلامات الإعرابية على الصفة حسب الموقع الذى تقع فيه إن خبرًا لِمبتدأ وإن خبرًا لناسخ . فإذا حدث التطابق بين الوصف وما بعده فى العدد والنوع والعلامة الإعرابية عددوا فيه وجوه الإعراب وأكثروا فيه من التفريعات.

من ذلك ما قاله الزمخشري عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [2] فسواء عنده « اسم بمعنى الاستواء ، وصف به كما يوصف بالمصادر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [3] ، (فى أربعة أيام سواءً للسائلين) [4] بمعنى : مستوية . وارتفاعه على أنه خبر لإن ، و﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ فى موضع المرتفع به على الفاعلية كأنه قيل : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارُك وعدمُه ، كما تقول : إن زيدا مختصم أخوه وابن عمه . أو يكون (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) فى موضع الابتداء ، وسواء خبرا مقدما بمعنى : سواء عليهم إنذارك وعدمه والجملة خبر لإن » [5] فهذان وجهان فى الإعراب مختلفان لجملة واحدة لم تتغير لا فى معناها ولا فى بنائها ولا فى وظيفتها . هى

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل / ١٦٩ حيث قال إن الخبر فى (زيد قائم أبوه) فى قوة الجملة .

(٢) سورة البقرة : آية ٦ .

(٣) سورة آل عمران : آية ٦٤ .

(٤) سورة فصلت : آية ١٠ .

(٥) الزمخشرى : الكشاف / ١ : ٣٦ .

مرة خبر مفرد ، وأخرى جملة كاملة مع أنها تحتوى على ركنى الإسناد فى كلتا الحالين . فلماذا إذا نحملها أمثال هذه الخلافات ؟

وإذا كان الزمخشرى قد اكتفى بإيراد هذين الوجهين فقط، فقد ذكر العكبرى وجها ثالثا ابتدأ به إعراب الآية - هذا بالإضافة إلى الإعرابين السابقين طبعا - فسواء عنده « رفع بالابتداء ، وأأنذرتهم أم لم تنذرهم جملة فى موضع الفاعل ، وسدت هذه الجملة مسد الخبر والتقدير يستوى عندهم الإنذار وتركه ، وهو كلام محمول على المعنى ، ويجوز أن تكون هذه الجملة فى موضع مبتدأ وسواء خبر مقدم والجملة على القولين خبر إن » (١) .

أليس أولى من كل هذه الخلافات العقيمة وأبعد من التعقيد والتفريع والجدل أن نعرب (سواء) صفة فاعل منقولة عن المصدرية و﴿أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ الهمزة فيها مصدرية وهى وما بعدها فى موقع الفاعل والتركيب الوصفى كله خبر إن ؟ ولا يمكن لنا أن نعده جملة لأننا لو قلنا دونما سبق ذكر للذين كفروا : ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ ما عرف السامع من نعنى بحديثنا، وعلام يعود ضمير الغائبين الذى تكرر فى التركيب الوصفى !! وقد ذكر العكبرى - مشكورا - هذا الوجه الذى نرتضيه بين ما ذكره من آراء فى إعراب الآية كما رأينا ، مع اختلاف فى النظرة للجملة بيننا وبينه إذ يراها هو اسمية ونعدها نحن من قبيل الوصفية .

وما حدث فى إعراب الآية السابقة من جدل وتفريع ، حدث فى إعراب آيات أخرى مماثلة وإن تفاوت التفريع والجدل بين اللين والشدة. من ذلك حديثهم عن قوله تعالى فى سورة البقرة : ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾ (٢) ، وقوله جل شأنه فى سورة الأعراف : ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٣) ، وقوله سبحانه فى سورة الحشر : ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ ﴾ (٤) إلى غير ذلك من الآيات التي وقع فيها الخبر تركيبا جمليا وصفيا .

---

(١) إعراب القرآن / ١ : ١٤ .

(٢) انظر : معانى القرآن / ١ : ١٨٨ ، و الكشاف / ١ : ٢٥٢ . وإعراب القرآن / ١ : ١٢١ ، والآية رقم ٢٨٣ من سورة البقرة .

(٣) الكشاف / ٢ : ١١٨ ، والآية رقم ١٣٩ من سورة الأعراف .

(٤) إعراب القرآن / ٢ : ٢٥٨ ، والآية رقم ٢ من سورة الحشر .

وما وقع فى القرآن الكريم وقع فى الشعر العربى ، ففعل به مثلما فعل بإعراب الآيات السابقة من دوران حول الإعراب ، وتقديم ما تأخر ، وتأخير ما تقدم؛ ليستوي الكلام ظاهرا وإن تناقضت أعماقه . من ذلك ما قيل حول البيت القائل :

فلا تلحنى فيها فإن بحبها أخاك مصاب القلب جَمٌّ بلابلُهْ

فأخاك اسم إن ، « وخبرها قوله : مصاب القلب . قوله : جم بلابله جملة من المبتدأ وهو قوله : بلابله والخبر وهو قوله : جم . والجملة وقعت خبرا آخر لإن . أو هى بدل من قوله : « مصاب القلب » [1] هذا على الرغم من أن (بلابله) جمع تكسير ، وكان من الواجب - تبعا لقاعدة المطابقة - أن يقال : بلابله جمة لأن جم بمعنى صفة مشبهة ، وليست مما يستوى فيه المذكر والمؤنث حتى نفتى فيها بما أفتى به النحاة فى (خبير بنو لهب) . ولو عاملنا (جم) على أنها صفة مشبهة و(بلابله) فاعلها ، والتركيب الوصفى خبر ثان لإن لما حدثت مخالفة لشىء ، ولما لجأنا إلى تقديم أو تأخير فيما جاء مستوى البناء والمعنى .

وقد قال العينى نفسه بجملية التركيب الوصفى عند حديثه عن شاهد آخر من شواهد النحو هو :

وما زلْتُ محمولا علىَّ ضغينةٌ ومضطلعَ الأضغان مذ أنا يافع

إذ قال : « وما زلت من الأفعال الناقصة ، والتاء اسمه ، وقوله : محمولا على ضغينة جملة خبره . وارتفاع ضغينة بكونه مفعولا لمحمول - الذى هو اسم مفعول - قد ناب عن الفاعل [2] » .

فلماذا إذا حكم على (جم بلابله) بأنها تركيب اسمى ، وقدم فيها وآخر ما دام يعترف بوقوع ذلك فى الأسلوب العربى ؟ لا شىء سوى أنه تمكن فى البيت الأول حين وجد الطرفين مرفوعين ، ولم تسعفه العلامة الإعرابية فى البيت الثانى لأن الصفة وردت منصوبة فكيف تكون خبرا مقدما لمبتدأ ؟

---

(١) شرح الشواهد الكبرى / ٢ : ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٢) السابق / ٣ : ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

أما اختلاف العلامات الإعرابية على الصفات الواقعة خبرا وخاصة الواقعة خبرا لكان أو إحدى أخواتها فليس يضير فى الاعتداد بالتركيب الجملى الوصفى لأن ذلك راجع إلى نمطية اللغة وأسلوب أهلها فى التعامل على أنى حاولت قدر الجهد استقصاء ما وقع خبرا لكان أو إحدى أخواتها من التركيبات الوصفية فى القرآن الكريم فلم أجد شاهدا واحدا يقع فيه خبر كان وصفا مسندا إلى سببى اسمها سوى ما يمكن أن يفهم من قوله تعالى : ﴿كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾(١) إذا اعتبرنا المعنى كانوا قليلا من الليل هجوعهم ، أى إذا اعتبرنا (ما) مصدرية . أما إذا اعتبرناها زائدة فيكون المعنى : كانوا يهجعون قليلا من الليل ، ويكون الحكم مطردا على آيات القرآن الكريم كلها .

كل ما وقع خبرا لكان أو إحدى أخواتها من أوصاف كان مسندا لاسمها ومرتبطا بضمائم منصوبة بعده . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (الأنفال : ٥٣) ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴾ (النمل : ٣٢) ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (الزمر : ٣٦) وتلك الأخبار لا يمكن أن تقع إلا منصوبة لأنها مسندة إلى اسم كان أو إحدى أخواتها .

ولابد لنا من أن ننبه إلى أن حديثنا عن وقوع التركيب الجملى الوصفى خبرا إنما ينطبق على الصفة إذا ارتبطت بما بعدها من ضمائم ظاهرة بعلاقة الإسناد مثل قوله تعالي : ﴿ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾ (٢) وقوله جل شأنه : ﴿ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ (٣) . أما إذا وقعت خبرا غير مرتبطة بما بعدها بهذه العلاقة فليست من قبيل التركيب الجملى ، وإنما هى من قبيل المفرد ، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَهُم

---

(١) سورة الذاريات آية (١٧) .

(٢) سورة هود آية (٧٦) .

(٣) سورة هود آية (٨١) .

بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ (1) وقوله عز من قائل : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾ (2) وقوله سبحانه : ﴿ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ (3) . وإن كان النحاة يقولون فى مثل هذه المواضع إن المشتق يتحمل ضميرا . غير أن الضمير - فى رأيهم - لا يصح أن يكون إلا للغائب « ولهذا قالوا فى مثل « أنا صائم ، أنا مخلص - إن فاعله ضمير مستتر تقديره هو . على تأويل : أنا رجلٌ صائم، أنا رجل مخلص. فالضمير عائد على المحذوف ليكون عائدا على الغائب ، إذ لا يصح أن يعود إلا عليه ، فمن الخطأ إرجاعه إلى متكلم أو مخاطب (4) » .

وليس أدعى للضحك من مثل هذا الضمير الذى يستتر فى الوصف فلا يتحول عن الغيبة حتى لو كان يعود إلى متكلم أو مخاطب !! ولولا شعور النحاة بغرابة ما قالوا لما قدروا اسما قبل الوصف لتصح لهم غيبة الضمير . أليس هذا إمعانا فى التكلف والتعسف ؟

إن الصفة وقعت موقعها وهو الخبر وأدت وظيفتها المنوطة بها وهى وقوعها مسندا فما حاجتنا إذاً إلى رجل هذا الذى أتوا به على حسب تأويلهم ؟ وما سر بحثنا فى مثل هذه الجمل عن الضمير إذا لم تكن له وظيفة يؤديها كوظيفة الربط مثلا ؟

إن الصفة المفردة غير المسندة وغير المرتبطة بما بعدها من ضمائم مرفوعة هى من قبيل الخبر المفرد وليست من قبيل التركيبات الجملية ، فلا ضمير فيها إذاً جريا على قاعدة النحاة المشهورة « مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير » .

ويجب ألا يحتج علينا بالخبر الفعلى فى مثل (زيد قام) أو (على يجرى) حيث استتر الضمير فى الفعلين (قام) و (يجرى) ففى زيد قام أغنت قرائن المطابقة والرتبة والإسناد عن القول باستتار الضمير ؛ لأن تقدير الضمير إن أعطانا المطابقة

---

(1) سورة هود : آية : (19) .

(2) سورة الأحزاب : آية (73) .

(3) سورة البقرة آية (72) .

(4) النحو الوافى : 2 : 25 حاشية (5) .

فهى فى قام، أو أعطانا الغيبة فهى فى زيد، وإن أعطانا الربط فهو فى فكرة الإسناد فإذا صح ذلك فى ذلك فما الحاجة إليه فى زيد قائم (١) .

النعت والحال السببيان :

كما يقع النعت مفردا فى مثل قولنا : رأيت طالبا مجتهدا وقرأت كتابًا نافعا ، يقع - على حد تعبير النحاة - جملة فى مثل قولنا : رأيت رجلا طفله على كتفيه ، وعرفت طالبا تنم مواهبه عن ذكاء نفاذ وعقل لماح ، وذلك لأنهم يعدون الجملة سواء أكانت اسمية أم فعلية فى حكم النكرة . فإذا جاءت بعد نكرة وارتبطت بها كما سبق أن رأينا بالضمير العائد عدت أمثال هذه التركيبات نعتًا للنكرة السابقة .

ولوجود هذا الضمير - كما سبق أن قررنا فى الخبر - اعتبرنا نحن جملة النعت من قبيل التركيب الجملى : لأنها لو نطقت مفردة عن المنعوت ما أعطت السامع معناها كاملا .

ولقد تحدث النحاة كثيرا فى كتبهم عن نوع من النعت يسمى النعت السببى «وذلك نحو قولك : هذا رجل ضارب أخوه زيدا ، وشاكر أبوه عمرا . لما وصفته بضارب ورفعت به الأخ وأضفته إلى ضمير الموصوف صار من سببه ، وحصل بذلك من الإيضاح والبيان ما يحصل بفعله. ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل قائم أبوه أو غلامه فقد تخصص وتميز من رجل ليس بهذه الصفة كما إذا قلت : مررت برجل قائم » (٢) .

ومن الواضح أن الصفات : (ضارب وشاكر وقائم) التي وردت فى الأمثلة السابقة ليست فى حقيقة الأمر نعتا لما سبقها من نكرات ولا تربطها بها علاقة التبعية التى يجب أن تربط النعت بالمنعوت ، وإنما ترتبط هذه الصفات بما بعدها بعلاقة الإسناد . غير أنها مع ما أسندت إليه ترتبط بالنكرة السابقة بضمير عائد

---

(١) انظر « الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة فى المشتقات » فى كتاب الرد على النحاة ص ١٠٠ .

(٢) شرح المفصل / ٣ : ٥٤ .

على هذه النكرة يوثق العلاقة بينها وبين التركيب الوصفى كله . ولعل هذا الضمير الرابط هو الذى دفع النحاة إلى القول بأن الصفات السابقة وقعت نعتا للنكرة لكنه ليس نعتا حقيقيا وإنما هو سببى . ويدل على أهمية دور الضمير فى مثل هذه التركيبات قولهم : « ولو قلت مررت برجل قائم عمرو أو ضارب زيد لم يحصل بذلك تخصيص ولا تميز به من غيره، إذ ذلك ليس شيئا يخصه . فإذا قلت : مررت برجل كثير عدوه فقد اتصل المضمر بالفاعل ، وإذا قلت : قليل من لا سبب بينى وبينه فقد اتصل الضمير بالفاعل (١) » .

وقول النحاة بأن هذا النوع من النعت ليس حقيقيًا إحساس منهم باختلاف هذا النوع عما يسمى بالنعت الحقيقى ، وهو فى واقع الأمر جد مختلف لأن النعت فى قولنا : مررت برجل قائم أبوه ، ليس بكلمة (قائم) مفردة عن ضميمتها ، وإنما هو التركيب (قائم أبوه) بأكمله بحيث لو استخدمنا الصفة دون ضميمتها لأعطت معنى خلاف ما نريد ولخرجت عن دائرة النعت السببى .

النعت - كما قلنا - التركيب كله (قائم أبوه) ومثل هذا التركيب فى أصل استعماله جملة وصفية، لكنه حين اتصل بضمير عائد على المنعوت ارتبط به ، ولم تعد له فائدة مستقلة بعيدا عن هذا المنعوت ومن ثم يصدق عليه مفهوم « التركيب الجملى الوصفى » الذى سبق أن ناقشناه فى حديثنا عن الخبر .

ولقد أحس بعض اللغويين بجملية ما سمي بالنعت السببى فأرجعه بعضهم إلى الجملة الاسمية عن طريق التقديم والتأخير (٢) ، وأرجعه بعضهم إلى الجملة الفعلية باعتبار الوصف آنئذٍ فعلا دائما (٣) . لكنا لا نقر كلا القولين ، ونعتد بهذا النوع من النعت على أنه تركيب جملى وصفى أدى وظيفة النعت كما يحدث فى التركيب الاسمى والفعلى . وقد قال بعض النحويين بذلك فى قول الشاعر :

---

(١) شرح المفصل / ٣ : ٥٤ .

(٢) انظر التطور النحوى لبرجشتراسر ص ٩٧ ، وإحياء النحو / ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٣) المخزومى : فى النحو العربى : قواعد وتطبيق / ٣٦ .

لا ترج أو تخشَ غير الله إن أذى واقيكهُ اللهُ لا ينفك مأمونا

إذ قال : « واقيكه الله جملة فى محل نصب على أنها صفة لأذى ، وقوله واقى اسم فاعل أضيف إلى كاف الخطاب ، والضمير الذى بعد الكاف منصوب لأنه مفعول ثان لواقى ، والكاف مفعوله الأول ، ولكنه مجرور بالإضافة. وقوله : الله مرفوع لأن اسم الفاعل عمل فيه عمل فعله على معنى : إن أذى يقيكه الله، يعنى : يحفظك الله منه، لا ينفك مأمونا (١) » .

ولعل هذا الإحساس بجملية مثل هذه التراكيب هو الذى دفع النحاة إلى إجازة أن تقول : مررت برجل قائم زيد وأبوه ، وعدم إجازة : مررت برجل قائم زيد وقائم أبوه « لأن الكلام الأول جملة واحدة فاكتفى فيها بضمير و احد يعود إلى الموصوف ، والثانية تجرى مجرى جملتين فلابد فى كل واحدة منهما من ضمير (٢) » .

ولقد وقع التركيب الجملى الوصفى نعتا بكثرة فى آيات القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ (التوبة : ١٢٨)

﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ ﴾ (هود : ١٠٣)

﴿ يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ (النحل : ٦٩)

وقد أبى النحاة إلا أن يعددوا فيه وجوه الإعراب ، كما حدث فى الآية الأولى إذ قيل : إن « قوله تعالى (عزيز عليه) فيه وجهان : أحدهما هو صفة الرسول ، وما مصدرية موضعها رفع بعزيز . والثانى : أن (ما عنتم) مبتدأ ، و (عزيز عليه) خبر مقدم ، والجملة صفة لرسول (٣) » . مع أن المعنى على كلا الإعرابين واحد ، والجملة هى هى لم تتغير . فكيف يكون النعت مفردا حسب إعراب وجملة حسب

---

(١) شرح الشواهد للعينى / ١ : ٣١٠ .

(٢) الأشباه والنظائر / ٣ : ٢٥٩ .

(٣) إعراب القرآن / ٢ : ٢٣ ، وانظر : معانى القرآن / ١ : ٤٥٦ .

إعراب آخر؟ وإذا تيسر هذا الوجه الثانى من الإعراب فى قوله تعالى : ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ فكيف يتيسر فى الآيتين الثانية والثالثة ؟ أليس عدم التطابق بين الوصف ومرفوعه فى الآيتين الثانية والثالثة دليلا واضحا على أن هناك وجها واحدا للإعراب ليس غير فى مثل هذه الآيات مما أسند فيه الوصف إلى مرفوع بعده ؟

إن النعت هنا تركيب جملى وصفى فيه من سمات المفرد عدم الاستقلال عما قبله ، ومن سمات الجملة تكونه من مسند ومسند إليه ، ولا يمكن أن يعرب إلا كما تعرب الجملة الوصفية ليس غير .

وما قيل فى النعت السببى يمكن - دون أى اختلاف - أن يقال فى الحال إذا كان وصفا مسندا إلى مرفوع بعده كما فى قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ ﴾ (١) .

وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ﴾ (٢) . فالتركيب الوصفى « مختلفا أكُله » حال من النخل والزرع ، والتركيب الثاني « مختلفا ألوانه » حال من اسم الموصول السابق عليه .

ولا فرق بين ما قيل فى النعت السببى وما يمكن أن يقال فى الحال هنا سوى ما هو مشهور من أن صاحب الحال يكون معرفة لأنه إن جاء نكرة كان أحوج إلى النعت منه إلى الحال فيكون التركيب بعده نعتا لا حالا (٣) . ويمكن أن يخرج على هذا النوع من الحال قول الله تعالى : ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾ (٤) على الرغم من عدم وجود الضمير الرابط فى التركيب الجملى الوصفى ، لأن « أل » فى الأبواب للعهد الذهنى ، فهى قائمة مقام الضمير الرابط بين التركيب الوصفى الواقع حالا وبين صاحب الحال . والقول بنيابة « أل » عن الضمير قول الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين ، وقد خرجوا عليه قول الله تعالى : ﴿ فَإِنَّ

---

(١) سورة الأنعام آية (١٤١)

(٢) سورة النحل آية (١٣)

(٣) انظر الكتاب / ١ : ٢٣٣

(٤) سورة ص آية (٥٠)

الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ (١) ، ومررت برجل حسن الوجهُ ، وضُربَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ إذا رفع الوجه والظهر والبطن (٢) وهذا القول أيسر - فى نظرى - من قول بعض النحاة بإعراب (مُفَتَّحَةً) حالا ، وإعراب (الأبواب) بدلا من الضمير المستتر فيها ، وتقديره : مفتحة هى الأبواب (٣) .

ولا ننسى هنا أن ننبه إلى ما سبق أن نبهنا إليه ونحن نتحدث عن الجملة الوصفية الأصلية من تعدد المعنى الوظيفى لبعض الأسماء وقيامها - بناء على ذلك- بوظيفة الصفات فى مثل قولنا : محمد أسد أبوه ، وقابلت فتاة فيروزا عينها ، ورأيت عليا فولاذا ساعده فى الصراع . فكل من (أسد وفيروز وفولاذ) أسماء قامت بدور الصفات فى الارتباط بما بعدها من مرفوعات عن طريق الإسناد ، وأدت مع ضميمتها فى التركيب الجملى الوصفى دور الخبر فى المثال الأول والنعت فى المثال الثانى والحال فى المثال الثالث، وقد ناقشنا فى الفصل الثانى مدى صحة قول سيبويه باستكراه ذلك أو قبحه، وانتهينا إلى أنه مبدأ مقرر فى العربية ، وأن القول باستقباحه أو كراهيته مجاف لطبيعة العربية وسماحتها وتوسعها فى أساليب التعبير (٤) .

والعكس صحيح فى قولنا : على خالد صديقه ، ورأيت رجلا أشرف أخوه . فكل من خالد وأشرف فى التركيبين السابقين اسم على الرغم من أنهما على صيغ الصفات . ولذا لا يمكننا الحكم على أى من التركيبين بأنه تركيب جملى وصفى ، وإنما كل منهما تركيب جملى اسمى لأنه تصدر باسم وليس بصفة (٥) .

صلة « أل » :

تعد الموصولات من بين المبهمات التى لا يزول عنها إبهامها إلا بما يتبعها من

---

(١) سورة النازعات : آية (٤١)

(٢) انظر مغنى اللبيب / ١ : ٥٢

(٣) الكشاف / ٤ : ٧٧ .

(٤) انظر الكتاب / ١ : ٢٢٩ ، والفصل الثانى من هذا البحث : « تعدد المعنى الوظيفى للصفات ».

(٥) انظر الكتاب / ١ : ٢٢٨

صلة ، ولو نطق بالموصول دون صلته لما أفاد أية فائدة . ولذا يقول ابن مالك عن الموصولات :

وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتمله

مثل قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ ﴾ (١) وقوله سبحانه: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ﴾ (٢) ، فلا يمكن للموصول فى الآيتين السابقتين أن يفيد إلا مترابطا مع صلته، ومن هنا قيل إن صلة الموصول تقع منه موقع عجز المركب المزجى من صدره .

واشتراط النحاة فى صلة الموصول - إذا كانت جملة - أن تشتمل على ضمير يربطها بهذا الموصول يجعلها - بالإضافة إلى ما سبق - تابعة له كل التبعية بحيث لو نطقت هى أيضا دون الموصول لما أفادت فائدة يحسن السكوت عليها . فلو قلت «اشتروا الضلالة بالهدى » دون أن أعرف عائد واو الجماعة ما استفاد السامع مني شيئا ذا بال ، ولكان ناقصا فى أدائه لما يراد منه . ومن هنا يصدق على صلة الموصول مفهومنا للتركيب الجملى لأنها تتكون من ركنى الجملة المعروفين عند النحاة، لكنها لا تستقل بالإفادة إذ تعتمد على الموصول كما يعتمد الموصول عليها .

ويشترط النحاة فى صلة الموصول - إذا كانت جملة - ثلاثة شروط : **أحدها :** أن تكون خبرية ، **الثانى :** كونها خالية من معنى التعجب ، **الثالث :** كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها (٣) ، بل إنهم يمنحون الصلة - حين تقع ظرفا أو جارا ومجرورا - حكم الجملة قائلين بتعلق الظرف أو الجار والمجرور بفعل محذوف يقع مع فاعله صلة (٤) لأن الصلة لا تكون إلا جملة (٥) . ولأنها لا تحل محل مفرد لم يكن لها محل من الإعراب (٦) .

---

(١) سورة البقرة : آية (١٦)
(٢) سورة الطلاق : آية ٤ .
(٣) شرح ابن عقيل / ٥٦
(٤) السابق / ٥٧ .
(٥) شرح الكافية / ٢ : ٣٨
(٦) السابق / ٣٩ .

لكنهم حين تحدثوا عن صلة « أل » قالوا إنها لابد أن تكون صفة صريحة ، وقد سبق لنا مناقشة معنى صراحة الصفة ومدى توفيق النحاة فى قولهم بذلك . بيد أنهم ترددوا فى الحكم على صلة « أل » وأنها مثل صلة غيرها من الموصولات . إذ هى - فى نظرهم - مفرد فى اللفظ وجملة فى المعنى . وذلك راجع بالطبع إلى رؤيتهم لعلاقة الصفات بما بعدها من مرفوعات ، إذ لا يعدونها من قبيل الجمل إلا إذا اعتمدت على نفى أو استفهام ، واستغنت - على حد تعبيرهم - بمرفوعها عن الخبر. غير أنا لم نقر هذ الرأى فيما سبق لنا من مناقشات ، واعتددنا بالصفة مع مرفوعها تركيبا متميزا بين التركيبات اللغوية يمكن أن يقوم بدور الجملة الأصلية كما يمكن أن يقوم بدور جزئى فى التركيب المفيد كما حدث فى الخبر والنعت والحال . ولذا نقول بأن صلة « أل » - فى مثل : جاء الحسن وجهه ، ورأيت المحمودة خصاله ، وهنأنى المتوثبة نفسه إلى العلا - تركيبات جملية وليست بمفردات كما قال بعض النحاة . فهى تركيبات مكونة من مسند ومسند إليه ، ومشتملة على ضمير يربطها بالموصول ، وتنطبق عليها الشروط الثلاثة التى ذكرها ابن عقيل للصلة من كونها خبرية وخالية من معنى التعجب وغير مفتقرة إلى كلام قبلها ، لكنها لا تستقل بتمام الإفادة شأنه شأن التركيبات الواقعة خبرا أو نعتا سببيا ، لذا أدخلناها فى دائرة التركيبات الجملية الوصفية .

ولقد قال كثير من النحاة بجملية صلة « أل » فقد « نقل يس عن الزمخشرى فى المفصل والسعد فى المطول أن الوصف مع مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة . وجعله في التوضيح شبه جملة وهو الظاهر . ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة فى المعنى »[1] كما علق العينى على قول الشاعر :

وليس الموافينى ليرفد خائبا ... فإن له أضعاف ما كان أملا

بقوله : « الموافى اسم فاعل من وافى ، والألف واللام فيه بمعنى الذى .

(١) حاشية الصبان / ١ : ١٢٥ ، وانظر شرح المفصل / ٣ : ١٥٠ - ١٥٢ وشرح الكافية / ٢ : ٣٨ ، وحاشية الخضرى / ١ : ٧٨ ، وحاشية يس / ١ : ١٤٢ .

والتقدير : وليس الذى يوافينى والموصول مع صلته اسم ليس ، وخبره قوله : خائبا[1] » .

فصلة « ال » جملة عند بعضهم ، وشبه جملة عند بعضهم الآخر ، مع أنها لا ينطبق عليها مفهومهم المشهور لشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور . لكن مثل هذه الأقوال منهم تشعر أنهم فهموا من صلة « أل » ما يفهم من صلةغيرها . لكنهم توقفوا أمام الحكم عليها بأنها مثل الصلات الأخرى لاعتدادهم بالوصف اسما بين الأسماء .

ولعل أقرب القولين إلى مفهومنا للصلة هو القول بأن صلة « أل » شبه جملة إذا كان المقصود بها أنها تشبهها من حيث التكوين ، لكنها تفترق عنها فى عدم استقلالها بنفسها . أى أنها تركيب جملى . ويدل على مساواة بعض النحاة بين صلة « أل » وصلة غيرها ما قيل فى الإخبار بالذى أو الألف واللام . « فإن أخبرت عن خالد فى قولك : قام غلام خالد قلت : الذى قام غلامه خالد . جعلت الهاء موضع خالد وهى مضاف إليها الغلام كما كان خالد كذلك ، وجعلت خالدا خبرا عن الموصول الذى هو الهاء فى المعنى . فإن أخبرت بالألف واللام قلت : القائم غلامه خالد . فالقائم مبتدأ وغلامه مرتفع ارتفاع الفاعل كأنك قلت : الذى قام غلامه ، لأن الألف واللام فى معنى الذى ، واسم الفاعل فى معنى الفعل ، وجعلت خالدا الخبر كما كان فى الذى كذلك [2] » .

أليست المساواة بين قولهم : الذى قام غلامه خالد، وقولهم : القائم غلامه خالد، دليلا واضحا على أن « أل » بمعنى الذى ، وقد اعترفوا هم بذلك ، وعلى أن قائم غلامه تساوى - فى الناحية التركيبية والوظيفية - قام غلامه، وأن كلا التركيبين تركيب جملى وقع صلة ؟

وليس يقف عائقا أمام القول بجملية صلة « أل » ما يعتور الوصف من

---

(١) شرح الشواهد للعينى / ١ : ٣٨٧ .

(٢) شرح المفصل / ٣ : ١٥٧ ، ١٥٨ ، وانظر شرح ابن عقيل / ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

علامات إعرابية على حسب الموقع؛ فقد فسر النحاة ذلك بانتقال الإعراب من «أل» إلى الوصف لكونها على صورة الحرف كما انتقل إعراب « إلا » ، و «لا » بمعنى «غير» لما بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ، و ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ﴾(١) .

إن صلة « أل » - مثلها مثل صلة غيرها من الموصولات - تركيب جملى ، لكنه تركيب جملى وصفى .

الجملة الوصفية والجملة المضارعية :

اختص المضارع من بين الأفعال بأهمية خاصة ظهرت فى محاولة بعض اللغويين فى القديم والحديث عقد صلة من نوع ما بينه وبين الصفات ، ومن ثم بين الجملة الوصفية والجملة الفعلية المضارعية .

وإذا كان الشبه الشكلى ، والدلالة على الزمن النحوى ، والعلاقات السياقية هى - كما سبق أن قلنا - أبرز الملامح التى عقدت صلة بين الأفعال والصفات ، فلعل الشبه الشكلى بوجه خاص هو الملمح الواضح الذى يعقد الرابطة بين المضارع وصفتى الفاعل والمفعول .

وفى مجال الموازنة بين المضارع والوصف نجد رأيين يسيران فى خطين متوازيين أحدهما لعالم من أبرز علمائنا القدامى وهو عبد القاهر الجرجانى ، والثانى للغوى من علمائنا المحدثين هو الدكتور إبراهيم أنيس . أما عبد القاهر فقد فرق بين الإثبات فى الخبر إذا كان بالاسم - ويقصد به الوصف كما تبينه الأمثلة التى أوردها - وبينه إذا كان بالفعل ، وجعله فرقا لطيفا تمس الحاجة فى علم البلاغة إليه ، إذ إن موضوع الاسم عنده ، على أن يثبت به المعنى للشىء إثباتا مجردا من غير أن يقتضى تجدده شيئا بعد شىء ، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضى هذا التجدد . « فإذا قلت : زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى فى قولك :

(١) حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل / ١ : ٧٨ ، والآية رقم ٢٢ من سورة الأنبياء .

زيد طويل ، وعمرو قصير . فكما لا يقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقضى بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض فى قولك : زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد . وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك . فإذا قلت : زيد ها هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا وجعلته يزاوله ويزجيه » (١) . ومن أجل هذا الفرق بين وضع الصفة ووضع المضارع كان هناك من المواقع النحوية فى بعض النصوص المأثورة ما جاء فيه الوصف ، ولو استبدلت به المضارع ما حصلت على نفس الظلال المعنوية المرادة . وقد مثل عبد القاهر لذلك بالبيت القائل :

لا يألفُ الدرهمُ المضروبُ صرَّتَنا ... لكنْ يمرُّ عليها وَهْوَ منطلقُ

كما أيد رأيه ذاك بقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ (٢) « فإن أحدا لا يشك فى امتناع الفعل ههنا ، وأن قولنا : كلبهم يبسط ذراعيه لا يؤدى الغرض . وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضى مزاولة وتجدد الصفة فى الوقت ، ويقتضى الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غيرأن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئا فشيئا » (٣) .

وعلى الرغم من إحساسى الشخصى بنوع من الفرق بين الجملة مؤداة بالصفة وبينها مؤداة بالمضارع فى البيت والآية يتمثل فى الظلال المعنوية ، لا أحس فيها ما أحسه عبد القاهر من دلالة الصفة على الثبوت ودلالة الفعل على التجدد والحدوث، لأن كلتا الجملتين « هو منطلق » و « كلبهم باسط » وقعت حالا ، وليس من شأن الحال إلا أن تعبر عن هيئة . فلا فرق فى الدلالة على الحال بين قولى «هو منطلق » وقولى « هو ينطلق » إذ كل من الوصف والمضارع إثبات مجرد لما عليه صاحب الحال. فإن أريد معرفة مدى دلالة كل من الوصف والمضارع على التجدد فكلاهما

---

(١) دلائل الإعجاز / ١٢٥

(٢) سورة الكهف : آية ١٨ .

(٣) دلائل الإعجاز / ١٢٦ .

دال عليه دلالة منتزعة من المضارع السابق (يمز) ، وأيضا من المقام المقول فيه البيت- وهو مقام الفخر - مما يدل على أن (منطلق) هنا للاستمرار التجددى. أما (باسط) فى الآية الكريمة فمقامها ينفى عنها ذلك التجدد الذى أزعم أنه موجود فى البيت الشعرى فى كلمة (منطلق) . ولو استعملنا المضارع موضعها ما أفاد أى تجدد أو حدوث لأن قبله قوله تعالى : ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ فلو قلت بعد كل هذا الحديث « وكلبهم يبسط ذراعيه » ما استطاع أحد أن يجادل فى اتفاق الوصف والمضارع فى الدلالة المعنوية والوظيفية مع فرق - لابد من وجوده كما قلت - فى الظلال والإيحاءات بين كل منهما .

وكما يحدث حين يستبدل المضارع بالصفة يحدث حين تستبدل الصفة بالمضارع « أعني أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه ، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه ولا يؤدى ما كان يؤديه » (١) . وقد مثل عبد القاهر لذلك بقول الأعشى :

لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة ... إلى ضوء نار فى يفاع تحرَّقُ

تشب لمقرورين يصطليانها ... وبات على النار الندَى والمحلَّقُ

وقول الشاعر :

أو كلما وردت عكاظَ قبيلةٌ ... بعثوا إلىَّ عريفهم يتوسم (٢)

وما قيل فى البيت والآية السابقين يمكن أن يقال فى هذه الأبيات دون أى اختلاف . فعبد القاهر على حق فى أن الوصف يعطى أحيانا مالا يعطى الفعل ، وأن الفعل يصلح فى بعض المواطن حيث لا يصلح الوصف مكانه ولا يؤدى ما كان يؤديه من ظلال . لكنه غير محق فى التفريق بينهما على أساس الثبوت والتجدد ، أو

---

(١) دلائل الإعجاز / ١٢٧ .

(٢) السابق ، وانظر للسيوطى : إتمام الدراسية لقراء النقاية / ١٤١ ، ١٤٢ بهامش مفتاح العلوم .

الوصف المجرد والوصف شيئا فشيئا على حد تعبيره ، لأن ذلك وظيفة السياق كله وهو الذى يدل عليه ويحدده .

ويلاحظ فى نهاية الأمر أن عبد القاهر تناول الوصف المفرد فى مقارنته تلك حيث يقع المضارع موقعه الوظيفى خبرا وحالا ونعتا ، ولم يناقش مثالا واحدا مما أطلقنا عليه الجملة الوصفية . كما يلاحظ أيضا أنه عقد المناقشة أساسا للمقارنة بين الإثبات بالوصف والإثبات بالفعل ، ثم خص المضارع بالنقاش دون أن يمس الماضى بأية كلمة مع أن الماضى فعل مثل المضارع والفعل موضوع - على حد تعبيره- على أنه يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شىء . فلماذا لم يتناوله بالمناقشة ؟

إن تخصيص المضارع بعقد هذه المقارنة راجع - حسبما قلت - إلى الشبه الشكلى بينه وبين ما اشتق منه ، وهو أحد الأسس التى من أجلها قال بعض النحاة بفعلية الوصف . وهو أيضا يزكى ما قلته من أن الوصف والمضارع يتبادلان المواقع النحوية دونما فرق فى غير ظلال المعنى التى لابد أن توجد بينهما وإلا ما كان أحدهما وصفا والآخر فعلا . « بل كان ينبغى أن يكونا جميعا فعلين أو يكونا اسمين»[1] على حد تعبير عبد القاهر .

وأما الدكتور إبراهيم أنيس فيرى أن المناظرة تكثر بين المضارع والوصف المشتق ، فيجتمعان فى أسلوب واحد دون فرق فى الوظيفة اللغوية لكل منهما . ولا تكاد توجد تلك المناظرة بين الوصف المشتق والفعل الماضى [2] ، وقد سبق أن بينا السر - حسبما بدا لنا - فى هذه المناظرة .

ويرى الدكتور أنيس أن المسند إليه إذا تقدم علي المضارع « وأصبحت الجملة مثل : ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ ﴾ [3] وجب أن نعد الجملة جملة اسمية ولا فرق بينها حينئذ وبين أن نقول : « والله الداعى إلى دار السلام » فالمضارع هنا ليس فى

---

(١) دلائل الإعجاز / ١٢٨

(٢) من أسرار اللغة / ٢١٩

(٣) سورة يونس : آية ٢٥ .

الحقيقة فعلا ، وإنما هووصف يجوز عليه ما يجوز على الوصف من وجوب مطابقته لموصوفه فى كل شىء . فلا فرق بين المضارع فى مثل هذه الجمل حين يتقدم المسند إليه وبين ما يشتق منه من صفة لا فى معناهما ولا فيما يصيب كلا منهما من تغيير مع التثنية أو الجمع أو التأنيث » (١) . ولا يوافق الدكتور على محاولة عبد القاهر تلمس الفروق بين استعمال المضارع واستعمال ما اشتق منه من حيث الثبوت أو التجدد والحدوث راجعا هذا كله - كما سبق أن قررنا - إلى السياق والمقام مستشهدا ببعض الآيات القرآنية فى استعمال كل من الوصف والمضارع مؤكدا قاعدته التى قال بها منذ البدء وهى أن المضارع حين يقع بعد المسند إليه لا يكاد يعبر إلا عما يعبر عنه الوصف المشتق فى مثل هذا الموضع (٢) .

« أما ما يشير إليه النحاة فى كتبهم من أن المضارع للحال والاستقبال ، وما يقول به بعض المحدثين من أنه قد يتناول الماضى أيضا ، ومن أنه قد يدل على ما صار بمنزلة الطبيعة أو العادة ، إلى غير ذلك من تلك الدلالات التي تنسب للمضارع، فكل هذا مرجعه حين يسبق المضارعُ المسندَ إليه . ويجب أن نلتمس تلك الدلالات المتعددة فى المضارعَ حين تبتدىء به الجملة مثل : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾(٣) ولذا أرجح أن جملة مثل « محمد يفهم » لا تكاد تزيد أو تنقص عن «محمد فاهم» (٤) .

وهذا يعنى - حسبما فهمت من النص السابق - أن هناك فرقا بين المضارع الواقع بعد المسند إليه وبينه حين يتقدم عليه من حيث الدلالة ، وبالتالى يكون هناك فرق من نوع ما بين المضارع المتقدم والوصف المتقدم فى مثل : ينجح على ، وناجح على ، ويقوم المحمدان وقائم المحمدان ، لكن الدكتور حين يتعرض لقول الشاعر :

أمنجز أنتم وعدا وثقت به ... أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب

(١) من أسرار اللغة / ٢٢٥

(٢) من أسرار اللغة / ٢٢٥، ٢٢٦ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٨٥ .

(٤) من أسرار اللغة / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

أى : حين يكون الوصف مفردا ومستعملا مع مثنى أو جمع يرى أن مثل هذا التركيب - إن صح وروده فى كلام الفصحاء من العرب - يجب أن يعد كالجملة الفعلية المضارعية ، وأن يكون المعنى فيه مثل المعنى فى الآية : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ تماما حيث التزم فى الوصف هنا ما يلتزم فى الفعل المقدم على المسند إليه من خلوه من العلامات الدالة على المطابقة العددية بينه وبين مرفوعه المثنى أو الجمع . وهذا التركيب - عند الدكتور - ليس جملة اسمية ولا يصح أن ينسب لها «بل يجب أن نتطلب من الوصف المشتق فى مثل هذا التركيب كل ما نتطلبه من الفعل المضارع من معان ، كالتعبير عن الحال والاستقبال والعادة ونحو ذلك »(١)

معنى ما سبق كله أن الدكتور أنيس لا يرى فرقا بين استعمالات الصفة واستعمالات المضارع فى المواقع النحوية المختلفة ، إذ يؤدى كل منهما ما يؤديه الآخر فى موقعه دونما اختلاف .

والحق أننا لو وازنا بين استعمالات الصفة فى مواقعها النحوية المتعددة فى الجملة الوصفية والتركيبات الجملية الوصفية ، لأمكننا أن نرى شبها ليس بيسير بين الوصف والمضارع فى مثل هذه المواقع . ولنقارن بين الأمثلة التالية :

قائم محمد	**يقوم محمد**
أناجح الزيدان ؟	**أينجح الزيدان ؟**
ما قائم المحمدان	**ما يقوم المحمدان**
محمد قائم أبوه	**محمد يقوم أبوه**
رأيت رجلا حاملا أخوه كتابا	**رأيت رجلا يحمل أخوه كتابا**
جاء محمود ممسكة كفه بعنق عدوه	**جاء محمود تمسك كفه بعنق عدوه**
حضر المحمود فعله	**حضر الذى يُحْمَدُ فعله**

(١) السابق / ٢٣٠ ، ٢٣١ .

لقد قام الوصف فى كل جملة من الجمل السابقة بوظيفة قام بها المضارع فى الجملة المناظرة مما يعنى الاتفاق التام بينهما فى الوظائف النحوية . لكن يبقى السؤال قائما !!! هل يؤدى المضارع فى جملته ما يؤديه الوصف من ظلال تماما بحيث ينتفى الاختلاف بينهما ؟ أم أن هناك فرقا لطيفا بين الاستعمالين كما قال عبد القاهر ؟

أعتقد أن الفرق موجود ولو تساوى الطرفان تساويا تاما ما فرقت اللغة بين المضارع والوصف ولما كان هناك داع لاستعمال أسلوبين مختلفين يؤديان معنى واحدا .

بل إن الوصف فى بعض هذه الجمل يؤدى ما يؤديه الماضى من وظائف . ولنقارن بين « قائم محمد » و « قام محمد » ، « حضر المحمود فعله » « وحضر الذى حُمِدَ فعله » لنرى مدى صدق هذا الزعم . فهل يعنى هذا أن الوصف هنا يتطلب منه ما يتطلب من الفعل الماضى تماما ؟

إننا لا نطلب من الصفة غير وظيفة الصفة . ولو فرق النحاة قدامى ومحدثين بين الوصف والاسم ما اضطروا إلى عقد هذه المشابهة التى قامت أساسا على التفريق بين الاسم والفعل .

إن الجملة الوصفية تختلف من حيث المعنى الذى تؤديه عن الجملة الفعلية المضارعية ، ومن ثم فلا مجال هنا للقول بأن الجملة الوصفية جملة مضارعية انتقل فيها الوصف إلى معنى المضارع ، لأن الوصف قام بوظيفته الأصلية المنوطة به فى الدرس النحوى ، ولم يقم بها حملا على الفعل كما زعم النحاة .

★ ★ ★

الفصل الرابع
قرائن الجملة الوصفية

انتهينا فى الفصل الثالث بعد نقاش مع بعض اللغويين قدامى ومحدثين إلى أن هناك نوعا من الجمل فى النحو العربى يمكننا أن نطلق عليه اسم الجملة الوصفية ، وأن هذا النوع من الجمل يمكن أن ينطبق عليه تقسيم النحاة للجمل إلى أصلية وفرعية . وقلنا - بناء على مفهومنا للجملة العربية - إن الجملة الوصفية هى ما تكونت من وصف مسند يليه اسم مرفوع مسند إليه سواء كان الرفع على الفاعلية مع صفات الفاعل والمبالغة والتفضيل والصفة المشبهة ، أم كان الرفع على النيابة عن الفاعل بعد صفة المفعول خاصة . وكما قسمنا التركيبات الإسنادية بعامة إلى جمل وتركيبات جملية ، قسمنا التركيبات الوصفية إلى جمل وصفية وتركيبات جملية وصفية ، أدخلنا تحت القسم الأول ما أطلق عليه النحاة الوصف الرافع لما استغنى به عن الخبر مثل : أقائم الزيدان ؟ ، وما ناجح المهملان ، وأقاطن قوم سلمى ... وما راع الخلان ذمة ناكث .. إلخ ، وأدخلنا تحت القسم الثانى الخبر إذا كان وصفا مرتبطا بمرفوع بعده محتوٍ على رابط يربطه بالمبتدأ ، وكذلك ما أطلق عليه النحاة النعت السببى والحال السببى ، وصلة « أل »، وذلك مثل : محمد ناجح أخواه وفرحٌ والداه ، قابلت فتاة ممشوقا قوامها زيتيةً عينها ، واستمتعت بمباراة فى الملاكمة فشاهدت كلاى قويا ساعدُه قاضيةً ضرباتهُ ، ويعجبنى المبتسم ثغرُه ، ولا أرضى عن المطعون شرفُه .

والآن أعتقد أنه يجب علينا أن نتعرف تلك المعالم البارزة التى يمكن عن طريقها التعرف على الجملة الوصفية . أو بتعبير أكثر تحديدا : يجب التعرف على القرائن التى تحدد الجملة الوصفية وتكون وسيلة توضيح وبيان لها .

وقبل أن نتعرف قرائن الجملة الوصفية بوجه خاص لابد لنا من أن نشير إلى أن فكرة القرائن وتضافرها فى الكشف عن المعانى النحوية وإغنائها مجتمعة عن القول بالعامل النحوى هى فكرة أستاذنا الدكتور تمام حسان فى بحثه القيم «اللغة العربية: معناها ومبناها » ، فقد ذكر « أن الغاية التى يسعى إليها الناظر فى النص هى فهم النص ، وأن وسيلته إلى ذلك أن ينظر فى العلامات المنطوقة أو المكتوبة فى النص ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى ، وأن الوصول إلى المبنى بواسطة العلامة ليس من العمليات العقلية الكبرى فى التحليل ، لأنها مسألة تعرُّف يعتمد على الإدراك الحسى بواسطة السمع أو البصر ، كما تتعرف على فلان بواسطة حضوره أمامك فلا يحتاج منك ذلك إلا إلى الاعتماد فى الفهم على قرينة العهد الحضورى أو حضور المعهود . أما ما هو أكثر صعوبة من ذلك دون شك فهو القفز العقلى من المبنى إلى المعنى لأن ذلك يحتاج إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية ويصدق على كليهما اصطلاح (القرائن المقالية) ، لأن هذين النوعين من القرائن يؤخذان من (المقال) لا من (المقام) . وتأتى الصعوبة في هذا المجال مما أشرنا إليه سابقا من أن المبنى الصرفى الواحد يصلح لأكثر من معنى ، وكانت هذه الإشارة تحت عنوان (تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد) . فإذا تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد على إطلاقه فليس معنى ذلك أنه يتعدد بالنسبة لعلامته بخصوصها فى النص . فعلينا إذا عند النظر فى نص بعينه أن نقرر أى المعانى المتعددة هو الذى يتعين هنا ، إذ لابد فى نص بعينه أن يكون المعنى محددا . ووسيلة الوصول إلى هذا المعنى المعين هى استخدام القرائن المتاحة فى المقال ؛ سواء ما كان معنويا وما كان لفظيا . فإذا كان الوصول إلى تحديد المبنى من العلامة يتم بحضور المعهود ، وكان استحضار المعنى من المبنى لا يتم إلا باستخدام القرائن ، فلا شك أن العملية الثانية أصعب من الأولى . والمعروف أن التحليل اللغوى (الإعراب) يحتاج إلى الأمرين جميعا »[1] .

وقد فصل الدكتور تمام القرائن واحدة واحدة فذكر أن القرائن المعنوية أو العلاقات السياقية التى تفيد فى تحديد المعنى النحوى هى :

---

(١) اللغة العربية : معناها ومبناها / ١٩١ .

قـرينة الإسناد : وهى تلك العلاقـة التى تربط بين المسند والمسند إليه سواء أكان هذان المترابطان مبتدأ وخبرا أم فعلا وفاعلا أم وصفا ومرفوعه .. إلخ . المهم أن هذه القـرينة - تعاونـها بالطبع قرائن لفظيـة أخرى - تشعر بالربط بين جزءى جملة من الجمل أحدهما مسند إليه والثانى مسند (١) .

أمـا **قرينـة التخصيص** فهى قرينة معنوية كبرى تشتمل على قرائن أخرى أخص منها هى قرينة التعدية التى تدل على المفعول به ، وقرينة الغائية التي تدل على المفعول لأجله ، وقرينة المعية التى تدل على المفعول معه ، وقرينة الظرفية التى تدل على المفعول فيه ، وقرينة التحديد والتوكيد الدالة على المفعول المطلق . وتدل على الحال قرينة الملابسة ، أما التمييز فتدل عليه قرينة التفسير ، وتدل قرينة الإخراج على الاستثناء ، وقرينة المخالفة على الاختصاص وبعض المعانى الأخرى .

وقد سميت القرائن السابقة كلها قرائن التخصيص لما لوحظ من أنها قيود على علاقة الإسناد ، بمعنى أن كل قرينة من السابقة تعبر عن جهة خاصة فى فهم الحدث الذى يشير إليه الفعل أو الصفة (٢) .

ومثل قرينة التخصيص - فى كونها قرينة كبرى تدخل تحتها قرائن معنوية فـرعيـة - **قرينة النسبـة** . وتعد النسبـة قيدا عاما على علاقة الإسناد مثل قرينة التخصيص ، غير أن معناها مختلف ، إذ معنى التخصيص تضييق علاقة الإسناد ، ومعنى النسبة إلحاق . وتدخل تحت عنوان النسبة معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة . غير أن هناك فرقا بين النسبة التى يفيدها الحرف وتلك التى تفيدها الإضافة « فالنسبة مع حرف النسبة أنها - على حد تعبير الأشمونى - تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها . وعلى حد تعبيرنا نحن أنها تجعل علاقة الإسناد نسبية سواء كانت هذه العلاقة بين مبتدأ وخبره أو فعل وفاعله أو

---

(١) انظر اللغة العربية / ١٩٢ .

(٢) السابق / ١٩٤ ، ١٩٥.

غير ذلك ، على حين تكون النسبة فى الإضافة بين المتضايفين الواقعين فى نطاق الإسناد» [1] .

وتعد **قرينة التبعية** قرينة عامة يدخل فى إطارها قرائن أربع فرعية هى : النعت ، والتوكيد، والعطف ، والإبدال . « وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة . ثم إن أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية . كما أن هناك قرائن أخرى توجد فيها جميعا هى الرتبة ، إذ رتبة التابع هى التأخر عن المتبوع دائما أيا كان نوعهما » [2] .

أما القرائن اللفظية فتتكون من :

العلامة الإعرابية : وهى القرينة التى حظيت بعناية فائقة من النحاة حتى جعلوا الإعراب نظرية متكاملة هى نظرية العامل ، وتكلموا فى الإعراب عن الحركات الإعرابية والحروف التى تسد مسدها والإعراب الظاهر والمقدر والمحلى . واختلف النحاة حول أصالة الإعراب فى كلام العرب أو عدم أصالته . حدث كل ذلك فى وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن . بل هى قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية فى كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب . حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة فسنجد أنها لا تدل على باب واحد ، وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب » [3] .

والرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزءين من أجزاء السياق تبين موقع كل منهما فيظهر بهذا الموقع معناه . وتنقسم الرتبة فى النحو العربى إلى : محفوظة لا يمكن تخلفها ومنها تقدم حرف الجر على المجرور ، وحرف العطف على المعطوف ،

---

(١) اللغة العربية / ٢٠٣ .

(٢) السابق / ٢٠٤ .

(٣) السابق / ٢٠٥ .

والمضاف على المضاف إليه، وأداة الاستثناء على المستثنى ، وواو المعية على المفعول معه ، والفعل على الفاعل أو نائبه . ورتبة غير محفوظة يمكن أن تتخلف إلا إذا حدث لبس بتخلفها فلابد حينئذ أن يحتفظ بها . ومن ذلك رتبة المبتدأ والخبر ، ورتبة الفاعل والمفعول به ، ورتبة الضمير والمرجع ، ورتبة الفعل والمفعول به . فإذا حدث من دواعى أمن اللبس ما يستدعى حفظ هذه الرتبة غير المحفوظة حُفظت كما فى قولنا : ضربت هدى ليلى إذ لا يمكن التمييز بين الفاعل والمفعول به إلا بالرتبة ، لأن العلامة الإعرابية مفتقدة على كلا الاسمين (١) .

وتعد **الصيغة** من بين القرائن اللفظية التى يهتدى بها لمعرفة الباب النحوى ، فللأسماء صيغها وللصفات والأفعال صيغها كذلك . وهناك من المواقع النحوية ما لا يكون فيه غير الاسم إلا عن طريق تعدد المعنى الوظيفى ، وذلك مثل المبتدأ والفاعل ونائبه . وقد عرفنا مما سبق أن الفعل المتقدم نواة الجملة الفعلية كما أن الوصف نواة الجملة الوصفية ، والاسم المبتدأ نواة الجملة الاسمية كما أن الظرف والجار والمجرور المتقدمين نواة الجملة الظرفية .. إلخ . ومبنى الصيغة هو الذى يساعدنا على تحديد هذا كله . وهناك من الأبواب النحوية ما يتطلب صيغا بعينها مثل المفعول المطلق والمفعول لأجله اللذين يتطلبان المصدر . والمفروض فى الحال والنعت والخبر أن تكون صفات إن أصالة أو عن طريق تعدد المعنى الوظيفى . « وهكذا تكون الصيغ قرينة لفظية على الباب . فنحن لا نتوقع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم . ولو جاء فعل فى هذا الموقع لكان بالنقل اسما محكيا كما يحدث عندما نعرب عبارة مثل (ضرب فعل ماض) إذ يصير ضرب : مبتدأ ، وفعل : خبر ، وماض : نعت . لأن ضرب هنا حكى وقصد لفظه فصار اسما كالأسماء الأخرى وتحقق للمبتدأ أن يكون اسما » (٢) .

أمـا **المطابقة اللفظية** فهى قرينة تقوى الصلة بين المتطابقين فتكون بذلك

---

(١) انظر اللغة العربية من ٢٠٧ إلى ٢١٠ .

(٢) اللغة العربية / ٢١٠ .

دليلا على ما بينهما من رابطة معنوية ومساعدا على الوصول إلى الباب النحوى الذى ينتميان إليه ويعبر عنه كل منهما . وتكون المطابقة فيما يأتى :

١- العلامة الإعرابية ٢- الشخص (التكلم والخطاب والغيبة)

٣- العدد (الإفراد والتثنية والجمع)

٤- النوع (التذكير والتأنيث) ٥- التعيين (التعريف والتنكير) .

يظهر ذلك جليا فى المطابقة بين المبتدأ والخبر المفرد فى مثل : محمد قائم وبين المنعوت والنعت الحقيقى فى مثل : رأيت فتاة جميلة ، وفى غير ذلك من الأبواب التى تتطلب المطابقة . ولو أهملناها لانحلت عرى التركيب وأصبح مفكك الأجزاء منعزل الكلمات بعضها عن بعض . « فوجود المطابقة يعين على إدراك العلاقات التى تربط بين المتطابقين . ومن هنا نصل إلى فهم طبيعة المطابقة وكونها قرينة لفظية على المعنى المراد » (١) .

ويعد الربط أيضا قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر . يظهر ذلك جليا فى صلة الموصول وفى الخبر والحال والنعت إذا كان كل منها تركيبا جمليا . « ويتم الربط بالضمير العائد الذى تبدو فيه المطابقة كما يفهم منه الربط ، أو بالحرف ، أو بإعادة اللفظ أو إعادة المعنى ، أو باسم الإشارة أو أل ، أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر » (٢) . وحين يكون الضمير هو الرابط يعود على متقدم لفظا ورتبة ، أو لفظا دون رتبة ، أو رتبة دون لفظ . باستثناء ضمير الشأن الذى يعود على متأخر لفظا ورتبة .

وقد يكون ما يعود عليه الضمير مذكورا وهنا لابد للضمير أن يطابقه فى الشخص والعدد والنوع . وقد يكون مفهوما من الكلام السابق كالضمير المستتر فى

---

(١) اللغة العربية / ٢١٣ .

(٢) السابق / ٢١٣ .

كان فى قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾ (١) أى : ولو كان المدعو ذا قربى .

أما الربط بالحرف فمثل الفاء فى جواب الشرط واللام الواقعة فى جواب لولا والفاء الواقعة فى جواب أما . ويكون الربط أحيانا بإعادة اللفظ أو إعادة معناه، كما يصلح الربط باسم الإشارة كما فى قوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾(٢)، ويتم الربط بأل كما سبق أن قلنا فى قوله تعالى : ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾(٣) ويكون الربط بالعموم فى مثل قولنا : زيد نعم الرجل .. إلخ .

أما اعتبار التضام قرينة لفظية فراجع إلى أن مفهوم التضام « أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر فيسمى التضام هنا (التلازم) ، أو يتنافى معه فلا يلتقى به ويسمى هذا (التنافى) . وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمبنى وجودى على سبيل الذكر أو بمبنى عدمى على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف » (٤) .

فمن المعلوم أن المبتدأ يتطلب خبرا ، ويستلزم الفعل فاعلا أو نائب فاعل تحدد ذلك صيغة الفعل، كما أن العائد يطلب مرجعا ، ولابد لحرف الجر من مجرور ولحرف العطف من معطوف ، كما يحدث التلازم بين الموصول وصلته ، وبين النواصب والجوازم والفعل المضارع، وبين الموصوف وصفته ، وبين المضاف والمضاف إليه .. إلخ .

واعتبار التلازم قرينة لفظية إنما يكون بناء على أن وجود أحد المتلازمين يجعل الذهن يقفز للبحث عن ملازمه . فإن كان موجودا فبها ونعمت ، وإن لم يكن موجودا فلابد أن تكون القرائن الأخرى قد دلت على أنه مقدر بسبب الاستتار أو الحذف . «فالمضاف والمضاف إليه يتطلب أحدهما الآخر، ويحذف كل منهما مع

---

(١) سورة فاطر : آية ١٨

(٢) سورة الأعراف : آية ٢٦ .

(٣) سورة ص : آية ٥٠ .

(٤) اللغة العربية / ٢١٧ .

وجود القرينة نحو ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (١) و ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ (٢) . والمبتدأ والخبر متلازمان ويحذف كل منهما بالقرينة .. والموصوف وصفته متلازمان ولكن كلا منهما يحذف فتدل عليه القرينة عند حذفه نحو (صليت بالجامع) والمراد : المسجد الجامع، ونحو : ﴿ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (٣) والمراد : المسجد الأقصى (٤) . وهذا يعنى أنه إذا كان الذكر قرينة لفظية فإن الحذف إنما يكون أيضا بقرينة لفظية تمكننا من تقدير المحذوف . وأهم ما يعاوننا على القيام بهذه المهمة هو التلازم الداخل تحت مفهوم التضام .

أما التنافى - وإن كان عكس التضام - فهو قرينة سلبية تمكن الدارس من أن يستبعد أحد المتنافيين حين يجد الآخر « فإذا وجدنا أل استبعدنا معنى الإضافة المحضة ، وإذا وجدنا التنوين استبعدنا معنى الإضافة بقسميها ، وإذا وجد المضمر استبعدنا نعته ، وإذا وجدنا إن المكسورة الهمزة مخففة من الثقيلة استبعدنا المضمر أن يكون اسما لها ، وإذا وجدنا كلا وكلتا استبعدنا فيما أضيف إليهما أن يكون مفردا أو جمعا أو نكرة ، وإذا وجدنا (ذو) استبعدنا فيما أضيف إليها أن يكون ضميرا ، وإذا وجدنا حرف الجر استبعدنا فيما يتلوه أن يكون جملة محكية ، وإذا وجدنا أداة النداء لم نتوقع بعدها الاسم المقترن بأل إلا بواسطة (أى) ، وإذا وجدنا لولا استبعدنا أن يكون لمبتدئها خبر وهلم جرا . وهكذا يكون التنافى قرينة لفظية سلبية لا إيجابية » (٥) . وبناء على قرينة التضام هذه كان ما فعله النحاة من إمكان الفصل أو عدم الفصل بين المتلازمين ، وذلك راجع - حسبما أعتقد - إلى قوة التلازم أو ضعفه .

وتعد الأداة من القرائن اللفظية الهامة فى الاستعمال العربى ، وهى مناط

---

(١) سورة يوسف : آية ٨٢ .

(٢) سورة الروم : آية ٤ .

(٣) سورة الإسراء : آية ٧ .

(٤) اللغة العربية / ٢١٨ .

(٥) السابق / ٢٢١ .

التعليق فى الجمل التى تستخدم فيها . ولأنها من المبنيات كانت ذات رتبة تعينها على الاستغناء عن الإعراب . والأدوات على نوعين : نوع يدخل على الجمل وهذا النوع يحتفظ لنفسه برتبة الصدارة غالبا ، وذلك كالنواسخ وأدوات النفى والتوكيد والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجى .. إلخ . ونوع يدخل على المفردات : ورتبة هذا النوع دائما التقدم على مدخوله وذلك كحروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والنواصب والجوازم فعلا واحدا .. إلخ . « ولكل أداة من هذه الأدوات ضمائمها الخاصة فهى تتطلب بعدها شيئا بعينه فتكون قرينة متعددة جوانب الدلالة ، حيث تدل بمعناها الوظيفى وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى وبما قد يكون متفقا مع وجودها من علامات إعرابية على ضمائمها . وهذا التعدد فى جوانب الدلالة بقرينة الأداة يجعلها فى التعليق النحوى قرينة لفظية مهمة جدًا » (١) .

وآخر القرائن التى ذكرها أستاذنا **قرينة النغمة أو التنغيم** . وهو الإطار الصوتى الذى تقال به الجملة فى السياق الكلامى . ويعد هذا الإطار التنغيمى قوالب تصب فيها المعانى النحوية للجمل على غرار القوالب الصرفية التى تصب فيها الكلمات . فلكل نوع من الجمل العربية قالب تنغيمى معين ، فللتقرير هيكل تنغيمى يختلف عن الاستفهام ، وللعرض والإثبات قوالب تختلف عن تلك التى للجملة المؤكدة « فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة فاؤها وعينها ولامها وزوائدها وملحقاتها نغمات معينة بعضها مرتفع وبعضها منخفض ، وبعضها متفق مع النبر وبعضها لا يتفق معه ، وبعضها صاعد من مستوى أسفل . وبعضها هابط من مستوى أعلى . فالصيغة التنغيمية منحنى نغمى خاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحوى كما أعانت الصيغة الصرفية على بيان المعنى الصرفى للمثال » (٢) . ويمكن بناء على النسق التنغيمى الاستغناء عن الأدوات التى تقوم بوظائف معينة اتكالا على النغمة؛ كأن تنطق بجملة مجردة من أداة الاستفهام بنغمة الاستفهام، كما حدث فى بيت ابن أبى ربيعة :

(١) اللغة العربية / ٢٢٥ .

(٢) السابق / ٢٢٦ .

ثم قـالوا : تحـبـهـا ؟ قلت : بهـرا   عـدد النجم والحـصى والتـراب

هذه هى القـرائن جـمـيعـا لفظيهـا ومـعنويهـا فـى إيجاز موجـز . فـمـا نـصيب الجملة الوصفية والتركيبات الجملية الوصفية من هذه القرائن ؟

أولاً : القرائن المعنوية : وأهمها قرينة الإسناد

ولابد هنـا من أن نقـرر أنهـا أولى القـرائن التى اعـتـمـدنا عليـهـا فى القـول بالجملة الوصفية إذ عرفناها بأنها تلك التى تبتدىء بوصف مسند ، بعده مسند إليه مرفوع سـواء كان الرفع علي الفـاعلية وذلك بعد صفـة الفـاعل والمبالغـة والصفـة المشبهة وصفة التفضيل ، أو على النيابة عن الفـاعل وذلك بعد صفة المفعول بوجه خاص . وقلنا إن النحـاة ناقـضـوا أنفـسـهم فى الإسناد الوصـفى فى مـثل (أناجح المجتهدان) حين عدوا (ناجح) مبتدأ والمرفوع بعده فـاعلا سـادا مسد الخبـر ، لأن (ناجح) فى المثال السـابق لا يمكن أن تكون مـبـتـدأ بأى حال من الأحـوال إذ المبـتـدأ -كما عرفه سيبويه - هو « كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام » (1) « ، ولأن مـثل هذا التحليل الإعرابى لهذه الجملة يجعلها مكونة من مسندين إليهمـا ولم يعرف ذلك فى جملة من الجـمل العربيـة فـالمعهود فى الجمـلة المكتملة الأركان أن تتكون من مسند ومسند إليـه . وبقليل من التـأمل فى المثال السـابق يتبين لنا أن (نـاجح) هى المسند ، وأن (المجتـهـدان) هو المسند إليـه مما ينتفى مـعـه أن تكون هذه الجـملة من قـبـيل الاسمية. هذا فضلا عن أن النحـاة يقولون بإعراب آخر فى مثل هذه الجملة حين يحـدث التطابق بين الوصف المفرد ومـا بعـده من مـرفـوع إذ يجعلون الوصف خبـرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا وهو عكس الإعراب الأول . وذلك بالطبع تفكيـر غير مقبول إذ كيف يكون المسند إليه حسب الإعراب الأول هو نفسه المسند على الإعراب الثانى ؟

وإذا كان النحـاة قد اختلفوا فى طرفى الإسناد فى الجملة الوصفـيـة فقد كاد إجمـاعـهم ينعـقـد على كـون الوصف مـسندا ومـا بعـده من مـرفـوع مـسند إليـه فى

---

(1) الكتاب / 1 : 278 .

التركيبات الجملية الوصفية فى مثل : زيد ناجح أخوه ، ورأيت فتاة حسنا وجهها .. إلخ . وقد كانت هذه العلاقة أيضا من بين ما سوغ لنا القول بانتماء كل من الخبر السببى والنعت والحال السببين وصلة أل إلى التركيبات الجملية الوصفية لأنها جميعا تتكون من مسند ومسند إليه لكنها لا تستقل بتمام الإفادة مثل الجملة الأصلية .

هذا عن قرينة الإسناد وهى التى تهمنا من بين القرائن المعنوية فى دراستنا للجملة الوصفية . وهذا لا يعنى عدم وجود قرائن أخرى معنوية فى الجملة الوصفية فقد تحظى بقرينة أو أكثر من قرائن التخصيص كما فى قولنا : أضارب محمد أخاه ضربا شديدا ؟ إذ نرى قرينة التعدية الدالة على ارتباط الصفة (ضارب) بمفعولها (أخاه) ، وقرينة التأكيد والتحديد الدالة على المفعول المطلق . ولكنا نقتصر على قرينة الإسناد من بين القرائن المعنوية لأن عليها المعول فى دراسة هذه الجملة ، وهى قرينة أساسية فى تكوينها . أما القرائن المعنوية الأخرى فليست بأساسية إذ قد يعرى الوصف عن مفعول به أو مفعول مطلق أو ظرف ، لكنه لا يعرى أبدا فى الجملة الوصفية عن مرفوع يرتبط به بعلاقة الإسناد ، وإلا ما كانت هناك جملة وصفية بالمرة .

ثانيًا : القرائن اللفظية :

ولابد لنا قبل أن نناقش القرائن اللفظية فى الجملة الوصفية واحدة واحدة أن نقول بأن قرينتى الأداة والنغمة ليستا ذواتى أهمية فى هذه الجملة . فقد سبق لنا القول بأن اشتراط النحاة فى الجملة الوصفية أن تعتمد على نفى أو استفهام نوع من فرض الوصاية علي التركيبات العربية وضرب من تحميل الأسلوب ما لا يطيق ، ومن ثم فليس بشرط فى الجملة الوصفية أن تكون مسبوقة بأداة نفى أو أداة استفهام .

أما التنغيم فتظهر أهميته حين يستغنى به عن أداة الاستفهام فى قولنا : قائم الزيدان ؟ بنغمة الاستفهام لا بنغمة التقرير والإثبات . وذلك دور لا يحظى بأهمية فى تكوين الجملة . لذا سنكتفى بدراسة بقية القرائن اللفظية وهى :

١ - العلامة الإعرابية :

يرتفع الوصف فى الجملة الوصفية الأصلية ، ويكون ما بعده من مسند إليه مرفوعا أيضا . وليس بين النحاة اختلاف فى هذا الأمر لكن الاختلاف منصب على رافع الوصف هل هو كونه مبتدأ ؟ أو كونه خبرا مقدما ؟ ولقد كانت هذه العلامة الإعرابية - مضافا إليها اعتبار الوصف اسما - هى التى دفعت النحويين إلى القول بابتدائية الوصف واعتبار ما بعده من مرفوع سادا مسد خبره .

ولكنى - مراعاة للواقع اللغوى وابتعادا عن التعليلات التى لا تضيف شيئا إلى اللغة - أرى أن ارتفاع الوصف هنا لا يعنى شيئا ولا دلالة له - على حد تعبير أحد الأساتذة المعاصرين - على معنى إعرابى يقتضى الرفع « ولهذا كان من السخف القول بأنه مرفوع على الابتداء كما زعم البصريون . وأنه مبتدأ سد فاعله مسد خبره ؛ لأنه لا يكون مبتدأ بحال ، لأنه إذا كان مبتدأ كان مسندا إليه ، ولا يصح القول بأنه مسند إليه لأنه مسند أبدا ، والمسند إليه هو ما بعده من مرفوع » (١)

الخلاصة أن الوصف فى الجملة الوصفية يكون مرفوعا كما ورد فى الأساليب العربية لم يشذ عن ذلك تركيب ، على ما أعلم ، وليس يهم تسويغ هذا الرفع . لقد نطق العرب هكذا بالوصف مرفوعا وبعده المسند إليه المرفوع .

هذا عن الجملة الوصفية . أما التركيبات الجملية الوصفية فقد كثر حولها نقاش الباحثين المحدثين ، بعد أن اتفق النحاة فى تفسيرها . فالنعت السببى يعرب - عند النحاة - إتباعا لمنعوته إن رفعا وإن نصبا وإن جرا ، والخبر السببى يأخذ حركة الرفع إن كان خبرًا لمبتدأ أو ناسخ يرتفع بعده الخبر ويأخذ حركة النصب إن كان خبرًا لكان أو إحدى أخواتها . أما الحال السببى فمنصوب شأن كل الأحوال . والوصف الواقع صلة لأل يأخذ حكمها هى فى الإعراب فهو مرفوع فى قولنا : جاء الحسنُ وجهه ، ومنصوب فى مثل : رأيت المبتسم ثغره ، ومجرور فى نحو : سلمت على المتوثبة نفسه .. إلخ .

---

(١) فى النحو العربى : نقد وتوجيه / ١٤٠ .

وأشهر الأبواب التى تناولتها أقلام المحدثين باب النعت السببى . فيرى برجشتراسر أن العلاقة بين (كثير) و (الأعداء) - فى قولنا : (مررت برجل كثير أعداؤه) - علاقة إسناد ، والمألوف فى وصف (رجل) بمعنيين أسند أحدهما إلى الآخر أن نستعمل الجملة الوصفية [1] . وكان من الممكن أن تستخدم فى هذا المثال فنقول (مررت برجل أعداؤه كثير) . « فيحتمل أن يكون الخبر قد قدم فصارت (برجل كثيرٌ أعداؤه) ثم أتبعوا كلمة (كثير) للاسم السابق لها كأنها وصفها فأصبحت (برجل كثير أعداؤه) ، فهذا أصل واحد للتركيب المذكور . وربما كان له أصل آخر معه وذلك أنه كثيرا ما يكون الكلام مبهما وحتى مخطئا فى الأول ، ثم يستدرك أو يصحح. ومثاله فى العربية بدل الاشتمال والغلط نحو (أعجبنى عمروٌ حسنُه وأدبُه وعلمُه) و (مررت برجلٍ حمارٍ) أى : لا برجل بل بحمار . فمن ذلك قولى (رأيت رجلا حسنا) ثم استدركته بقولى : وجهه ، أى وليس الحسن هو الرجل كله بل وجهه. فيحتمل أن يكون هذا هو الأصل الثانى للتركيب المذكور » [2] .

أما الأستاذ إبراهيم مصطفى - ومعه فى رأيه ذاك تلميذه الدكتور مهدى المخزومى - فيرى أن النعت السببى لا يرتبط بسابقه ارتباط النعت بمنعوته لأنه ليس وصفا فى المعنى لما قبله وإنما هو في الحقيقة وصف فى المعنى لما بعده . فأسلوب الكلام أن يقال مثلا : (رأيت فتى باكية عليه أمه) برفع الصفة وهو الوجه «من حيث كان البكاء وصفا للأم وحديثا عنها . أما موافقة الكلمة لما قبلها فى الإعراب فذلك يجىء من باب آخر هو باب المجاورة . وكل ما عد عند النحاة نعتا سببيا فحقه أن ينفصل عما قبله ، وألا يجرى عليه فى إعرابه . ولكنه إذا وافقه فى التعريف والتنكير جرى عليه فى الإعراب وكان ذلك من باب الإعراب بالمجاورة » [3]

ثلاثة الأساتذة متفقون إذا على تفسير إعراب النعت السببى بأنه إعراب

---

(١) يلاحظ أن برجشتراسر يستخدم مصطلح (الجملة الوصفية) قاصدا به الجملة الواقعة نعتا ، لا ما نعنيه نحن بهذا المصطلح .

(٢) التطور النحوى / ٩٧

(٣) إحياء النحو / ١٢٥ وانظر : فى النحو العربى قواعد وتطبيق / ٢٦ .

للمجاورة ، وكان يمكن أن نقنع بهذا التفسير لو كان مطردا فى كل وصف مرتبط بمرفوع بعده محتو على ضمير عائد إلى ما قبله . لكن مثل هذا التفسير لا ينطبق على الحال السببى فى مثل قول الله تعالى : ﴿لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ (١) ، وقوله سبحانه : ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ (٢) ، وقوله جل شأنه ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ﴾ (٣) فعلى أى وجه نصب (لاهية وسواء وعاليهم) فى الآيات السابقة ؟ لم تجاور أى من الصفات الثلاث منصوبا بينها وبينه رابطة حتى تنصب على المجاورة . فإن قيل : إنها نصبت على الحالية حق لنا أن نسأل : أليست مثل النعت السببى وصفا فى المعنى لما بعدها ومسندة إليه ؟ فكيف تعرب حالا مما قبلها ؟ !!

ومثل هذا الاعتراض ينطبق على الخبر فى مثل قول الشاعر :

وما زلتُ محمولاً علىَّ ضغينةٌ ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع

فلماذا نصب (محمولا) ولم يجاور منصوبا ، فضلا عن أنه ينطبق عليه من الناحية المعنوية والتركيبية ما ينطبق على النعت السببى تماما ؟

أما الوجه الثاني للتفسير الذى ذكره برجشتراسر فلا يسلم له فى جميع التركيبات إذ لو قلنا مثلا : (رأيت امرأة جميلا وجهها) ما أمكننا أن نقول فيه إنه على الإبهام والخطأ فى الأول ثم تم الاستدراك والتصحيح بالوجه . ولو صح ذلك لكنا قد قلنا (رأيت امرأة جميلة وجهها) فيخرج المثال بهذه الصورة من دائرة النعت السببى إلى دائرة النعت الحقيقى ، ويكون وجهها بدل بعض من كل من الضمير المستتر فى الصفة حسبما قال النحاة .

الحل إذا أن نلجأ إلى وصف الواقع اللغوى دون أن نعلل له فيسلم لنا التعليل فى مرة ويكبو بنا مرات .

---

(١) سورة الأنبياء : آية ٣ .

(٢) سورة الجاثية : آية ٢١ .

(٣) سورة الإنسان : آية ٢١ .

والتراكيب اللغوية تشير إلى أن التركيبات الجملية الوصفية حين تقع نعتا يعامل فيها الوصف من الناحية الإعرابية بحسب إعراب المنعوت . وحين تقع خبرا يعرب الوصف كما لو كان مفردا من ضميمته فيرفع بعد المبتدأ وبعد إن واسمها وينصب بعد كان . أما إن وقع التركيب الجملى حالا فالوصف منصوب . وإذا وقع صلة لأل أخذ علامته الإعرابية بحسب ما تستحقه هى لو كانت معربة . أما الرفع فهو سمة الوصف الإعرابية فى الجملة الوصفية الأصلية كما سبق أن قلنا .

٢- الرتبـــــة :

تعد الرتبة بين الوصف و ما بعده من مرفوع من الرتب المحفوظة حتى يمكن القول بالجملة الوصفية . ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يتقدم المرفوع على الوصف . فلو حدث ذلك - ولا يحدث إلا بين متطابقين - فى مثل « قائم محمد » فقيل : « محمد قائم » خرج التركيب عن إطار الجملة الوصفية إلى ساحة الجملة الاسمية .

هذا إذا لم تسبق الجملة بأداة نفى أو استفهام . فإن سبقت فى مثل « أقائم محمد ؟ » و « ما ناجح المهمل » لا يمكن القول حينئذ بخروجها عن الجملة الوصفية إلى الاسمية فيقال : « أمحمد قائم ؟ » و « ما المهمل ناجح » لأن المعنى يتغير بهذا الترتيب الجديد إذ المفروض فيما يلى أداة الاستفهام أن يكون هو محور الاستفهام وهذا يعنى أن « قائم » فى مثل « أقائم محمد ؟ » هى المستفهم عنه إذ الشك فيها وليس فى وجود محمد نفسه .

وهذا الحكم من تقدم الوصف على مرفوعه ينطبق على التركيبات الجملية الوصفية مثلما ينطبق على الجملة الوصفية ، بل إن الشك لينتفى تماما حين يكون الوصف غير متطابق مع ما بعده من مرفوع فى مثل : ما ناجح المهملان .. إلخ غير أن الكوفيين جوزوا تقدم الفاعل على الوصف فى التركيبات الجملية متمسكين بقول الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدا

إذ أصل التركيب عندهم ما للجمال وئيدا مشيها . لكن بعض البصريين عد ذلك ضرورة ، وقال آخرون بأن « مشيها » مبتدأ حذف خبره والتقدير عندهم «مشيها يظهر وئيدا» [1] . وقال أستاذنا الدكتور تمام - بناء على مبدئه المثار فى كتابه : اللغة العربية معناها ومبناها - وهو « تضافر القرائن وإغناؤها عن العلامة الإعرابية عند أمن اللبس » - إن القرائن هنا أغنت عن العلامة الإعرابية وهى الرفع ، فاستغنى عنها مراعاة لناحية موسيقية جمالية [2] هى اتفاق آخر الأبيات فى قول الزباء :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

أم صرفانا تارزا شديدا

وهذا يعنى أن أصل الكلام : ما للجمال مشيها وئيد . وهذا الكلام المبنى على أصل عام يضع فى اعتباره لغة الشعر الخاصة وقيوده التي تتيح للشاعر قدرا من الحرية اللغوية غير متاح للناثر أحق بالنظر وأحرى بالاتباع بدلا من التعويل على التقدير والحذف الذى قال به بعض البصريين ودون أن نخالف قاعدة الرتبة المحفوظة بين الوصف ومرفوعه .

هذا عن الرتبة بين الصفة ومرفوعها . أما الترتيب بين الصفة وما ارتبط بها بإحدى قرائن التخصيص أو غيرها من القرائن فى مثل : أكاتب محمد رسالة ؟ فجائز؛ إذ بإمكاننا حسب الاهتمام أن نقول : أرسالةً كاتبٌ محمدٌ ؟ وأن نقول : أكاتب رسالةً محمد ؟ ، إلا إن جرت الصفة بغير حرف زائد من إضافة أو حرف . وجوزه بعض النحاة إن أضيف إليها « حق » أو « غير » أو « جد » . فإن جرت بحرف زائد جاز تقديم الضميمة المنصوبة [3] . ولكن مثل هذه الأساليب لم تسمع كثيرا فلا يعول عليها . وقد يكون تقدم المنصوب على المرفوع واجبا بحيث يكون موقعه بين

---

(١) انظر : منار المسالك / ١ : ٢٣٨

(٢) انظر اللغة العربية من ص ٢٣٢ حتى ٢٣٦ مع ملاحظة عدم وجود هذا المثال فى الكتاب وكان الأستاذ الفاضل قد علق عليه فى محاضرة ألقاها علينا بالسنة التمهيدية للماجستير عام ٧٢ / ١٩٧٣ م .

(٣) انظر همع الهوامع / ٢ : ٩٦ .

الوصف ومرفوعه وذلك إذا احتوي المرفوع على ضمير يعود على المنصوب كما لو قلنا : أقارئ الرسالةَ صاحبُها ؟ . بيد أن تقديم الضميمة المنصوبة علي الصفة المشبهة مرفوض عند النحاة، وهذا يعنى أن رتبتها بعد الصفة المشبهة رتبة محفوظة لا تتخلف (١) .

ومن الرتب المحفوظة الرتبة بين صفة التفضيل و (من) التفضيلية لأنها من تمام معناها كما يقول النحاة ، ومن ثم قال الجمهور بعدم تقدم (من) على صفة التفضيل إلا فى الشعر كقول الشاعر :

واستنزل الزباء قسرا وهى من عقاب لوح الجو أعلى منتمى

وقول الآخر :

فقالت لنا : أهلا وسهلا وزودتْ جَنَى النحلِ بل ما زودَتْ منه أطيبُ

غير أن الإجماع انعقد على أنها تسبق صفة التفضيل إذا كان المفضول اسم استفهام لأنها تكتسب منه رتبة الصدارة (٢) .

كل ما سبق ينطبق على الصفة التى لم تقع صلة لأل سواء أكانت فى جملة أم فى تركيب جملى ، فإن وقع الوصف المسند صلة لأل « لم يجز تقدم شىء من معمولاته عليه إلا شبه الجملة ، لأن أل الداخلة عليه موصولة » (٣) ، والوصف مع مرفوعه هو صلتها ، والصلة لا تتقدم هى ولا شىء منها على الموصول . فالرتبة بين الموصول وصلته محفوظة لا تتخلف أبدا .

والقول بتقدم شبه الجملة على « أل » الموصولة مبنى على قول الكوفيين وبعض أئمة البصريين كالمازنى والمبرد بتقدمها على الموصول بعامة ، كما أنه مبنى على النظرة الواقعية لما ورد فى القرآن الكريم من مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (٤) ، وقوله سبحانه : ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ (٥) ، وقوله

(١) السابق / ٢ : ٩٧ ، الأشمونى / ٣ : ٤ ، ٥ .
(٢) انظر : شرح الكافية / ٢ : ٢١٦ ، والهمع / ٢ : ١٠٤
(٣) النحو الوافى / ٣ : ٢٥٣
(٤) سورة يوسف : آية ٢٠ .
(٥) سورة الأعراف : آية ٢١ .

جل شـأنه : ﴿ وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ (١) ، فكلمة « أل » فى الآيات السابقة اسم موصول صلته الوصف الواقع بعده ، وقد تقدم على الموصول فى كل آية من الثلاث الجار والمجرور الذى هو من متعلقات الصلة ، فتجرد كثير من النحاة لمثل هذه الأمثلة بالتأويل والتكلف فجعلوا الجار والمجرور متعلقا بوصف آخر محذوف يسبق الموصول ويشبه صلته المذكورة؛ فالتقدير فى الآية الأولى : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، وفى الثانية : وقاسمهما إنى من الناصحين لكما لمن الناصحين ، وفى الثالثة : وأنا من الشاهدين على ذلكم من الشاهدين . « وهذا التأويل مرفوض إذ لا حاجة تضطرنا إليه وإلى إخراج الآيات المتعددة عن ظاهرها التركيبى العالى (٢) » .

هذا عن الرتبة فى الجملة الوصفية بوجه خاص وضرورتها فى أغلب الأحيان حتى لا تخرج الجملة عن وصفيتها وتدخل فى إطار تراكيب أخرى ليست من قبيل الجملة الوصفية . « والترتيب ضرورة فى التركيب اللغوى؛ فلا يستطيع أى تركيب لغوى أداء ما يقصد به من التعبير عن الأفكار الذهنية أو العلاقات الاجتماعية بدون التزام دقيق لترتيب معين يشمل صيغ هذا التركيب ومفرداته كلها . وهو ترتيب داخلى أولا : إذ يؤلف الأصوات فى الصيغ والمفردات بحيث تعبر عن الدلالات المقصودة تعبيرا دقيقا ، ثم ترتيب بين الصيغ والمفردات ذاتها ينظم بينها وينسق صلاتها . وبدون هذا التأليف للأصوات تفقد الصيغ معانيها المقصودة فلا يحقق التركيب غايته . ومن غير هذا التنظيم بين الصيغ والمفردات يضطرب التركيب اللغوى ويصبح جمجمة بألفاظ لا رابط بينها ولا اتصال » (٣) .

٣- مبنى الصيغة :

لكل قسم من أقسام الكلم صيغةُ التى يتميز بها عن غيره ، فللأسماء صيغها التى تخالف صيغ الأفعال ، وللصفات صيغ تختلف فى غالب أحوالها عن صيغ كل من الأسماء والأفعال .

---

(١) سورة الأنبياء : آية ٥٦ .

(٢) انظر النحو الوافى / ١ : ٣٤٢، ٣٤٣ .

(٣) الظواهر اللغوية .. (التركيبية) / ٢١٨ ، ٢١٩ .

وتأتى أهمية الصيغة حين ندرك أن بعض الأبواب النحوية يتطلب نوعا خاصا من أقسام الكلم . كما تظهر هذه الأهمية بشكل أوضح حين نعود بذاكرتنا إلى كيفية تقسيمنا للجمل واعتمادنا على مبنى الصيغ فى التمييز بين الأقسام ؛ فالفعل المتقدم أساس الجملة الفعلية ، والاسم المبتدأ نواة الجملة الاسمية ، كما أن الوصف المتقدم على المسند إليه نواة الجملة الوصفية، وتقدم الظرف أو الجار والمجرور المسندين نواة الجملة الظرفية ، وأداة الشرط وقيامها بوظيفة الربط بين جزأى الشرط كانت المسوغ الأساسى للقول بالجملة الشرطية .

صيغة الوصف إذًا من أبرز السمات التى اعتمدنا عليها فى القول بالجملة الوصفية .

وقد سبق أن ناقشنا فى الفصل الثاني الصفات واحدة واحدة وبينا أنها فى أكثر أحوالها تتميز عن صيغ الأقسام الأخرى للكلم . وفى إطار مبدأ تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد قلنا إن بعض الصفات تقوم أحيانا بوظيفة الأسماء ، فتعد الجمل المصدرة بها من قبيل الاسمية؛ لأن الصيغة ليست هى الأساس الوحيد للقول بالجملة الوصفية، إذ لابد من تضافر قرائن أخرى تعين على ذلك من بينها قرينة الإسناد وأعنى بها وقوع الوصف مسندا ، وقرينة المطابقة التى سيأتى حديثنا فيها بعد ذلك ، ثم قرينة السياق التى تبين هل البنية الوصفية المبتدأة بها الجملة أصيلة فى باب الوصفية أو مستعملة استعمال الأسماء . يظهر ذلك التفريق كما سبق أن بينا فى مثل قولنا : خالد صديقى وأحمد زميلى فى الكلية وجميل جارى وهيفاء شقيقتى .. إلخ فلا يمكن لأحد أن يقول بأن أية جملة من الجمل السابقة جملة وصفية لأنها تصدرت بما هو على صيغ الصفات لأن القرائن الأخرى لا تعين على ذلك وأهمها قرينة السياق التى تقول بأن هذه الصدور كلها أسماء ، كما أن قرينة الإسناد تشير إلى أن كلا من (خالد وأحمد وجميل وهيفاء) مسند إليه مما يعنى اسمية الجمل التى تصدرت بها .

ويحدث العكس تماما فتقوم الأسماء بدور الصفات المسندة وتتصدر بها الجمل أو التركيبات الجملية فيقال حينئذ إن الجملة وصفية وإن احتل صدارتها ما

جاء على صيغ الأسماء . وقد سبق القول بذلك فى « أأسد الرجلان ؟ » « أعربى الشاعران ؟ » وقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ سَوَاءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴾ (١) وقوله سبحانه : ﴿ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ (٢) وقول الشاعر :

وليل يقول الناس من ظلماته ... سواءٌ صحيحات العيون وعُورُها
كأن لنا منه بيوتا حصينة ... مسوحا أعاليها وساجا ستورها

فالجمل والتركيبات الجملية السابقة كلها من قبيل التركيبات الوصفية مع أن كلا من (أسد وعربى وسواء ومسوح وساج) أسماء لا تختلط بالصفات . لكن السياق هنا يقول إنها تؤدى وظائف الصفات فى وقوعها مسندا وارتفاع ما بعدها على أنه مسند إليه . ليس يهم كيفية تقدير معنى الجمل . المهم عندى أن الأسماء قامت بدور الصفات مما يسوغ القول بأن التركيبات وصفية سواء أكانت جملا أم تركيبات جملية .

الصيغة إذا واحدة من قرائن عدة تتيح للباحث الحكم على نوع الجملة ، وبنية الوصف بوجه خاص من بين القرائن المهمة فى القول بالجملة الوصفية . فإذا قام غير الوصف بوظيفة الوصف فلا يخرج ذلك الجمل عن وصفيتها لأن قرائن أخرى كثيرة تعين على تحديد نوع الجملة .

٤- المطابقة :

يلاحظ المتتبع للنصوص العربية أن الوصف فى الجملة الوصفية أو التركيب الجملى الوصفى يأخذ من حيث المطابقة بينه وبين مرفوعه حكم الفعل مع الفاعل أو نائب الفاعل غالبا . فهو يذكر ويؤنث بحسب مرفوعه فيقال : جميل وجه فتاتك ، وطويلة قامتها ، مررت بفتاة قائم أخوها ، ورأيت عليا موثقة يداه ، وهذا هو الطالب الفائزة أبحاثه بالمركز الأول .

(١) سورة الرعد : آية ١٠ .
(٢) سورة الجاثية : آية ٢١ .

ولعل هذه المطابقة تظهر بوضوح فيما سمى بالنعت السببى أو الحال السببى فى مثل : مررت بفتاة قائم أخوها ، ورأيت عليا موثقة يداه ، وفى الخبر وصلة أل فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ ﴾ (١) وقوله سبحانه : ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٢) حيث تمت المطابقة بين الوصف وما بعده دون أن يراعى المنعوت فى المثال الأول أو صاحب الحال فى المثال الثانى ، ودون أن ينظر إلى اسم « أن » فى الآية الأولى أو مدلول « أل » الموصولة فى الآية الثانية .

والقول بمعاملة الوصف المسند إليه مرفوع بعده معاملة الفعل من حيث المطابقة قول جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه حين قال : « هذا باب ما جري من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها . وذلك قولك : مررت برجل حسن أبواه ، وأحسنٌ أبواه ؟ وأخارج قومك ؟ فصار هذا بمنزلة: قال أبواك وقال قومك على حد من قال : قومك حسنون إذا أخروا . فيصير هذا بمنزلة : أذاهب أبواك ؟ أو منطلق قومك ؟ . فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت قومك منطلقون وقومك حسنون كما تقول : أبواك قالا ذلك ، وقومك قالوا ذاك . فإن بدأت بنعت مؤنث فهو يجرى مجرى المذكر إلا أنك تدخل الهاء وذلك قولك : أذاهبة جاريتاك ؟ وأكريمة نساؤكم ؟ فصارت الهاء فى الأسماء بمنزلة التاء فى الفعل إذا قلت : قالت نساؤكم ، وذهبت جاريتاك . وإنما قلت : أكريمة نساؤكم ؟ على قول من قال : أنساؤكم كريمات ؟ إذا أخر الصفة . والألف والتاء والواو والياء والنون فى الجمع ، والألف والنون فى التثنية بمنزلة الواو والألف فى قالا وقالوا ، وبمنزلة الواو والنون فى يقولون ، وكذلك : أقرشى قومك ؟ وأقرشى أبواك ؟ إذا أردت الصفة جرى مجرى حسن وكريم » (٣) .

---

(١) سورة الحشر : آية ٢ .

(٢) سورة الزمر : آية ٢٢ .

(٣) الكتاب /١ : ٢٣٤ وانظر شرح المفصل/ ٣ : ٥٥ ، همع الهوامع / ٢ : ١٠٠، شرح قطر الندى / ٢ : ١١١ .

ويلاحظ مما سبق أن سيبويه عامل الوصف معاملة الفعل تماما سواء أكان الوصف أصيلا فى باب الوصفية أم منقولا إليها من قسم آخر من أقسام الكلم عن طريق تعدد المعنى الوظيفى كما يبدو ذلك جليا فى مثاليْه : أقرشىٌّ قومك ؟ وأقرشىٌّ أبواك ؟

ويشهد لمعاملة الوصف من حيث التذكير والتأنيث معاملة الفعل ما ورد من قول الشاعر :

وما زلتُ محمولا على ضغينة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع

حيث وردت « محمولا » مذكرة على الرغم من أنها مسندة إلى مؤنث « وذلك لأن تأنيث الضغينة تأنيث لفظى فلذلك قال : محمولا ولم يقل : محمولة » (١) ، ولو قال محمولة لكان الكلام صحيحا غير أن الوزن الشعرى لا يعينه عليه . كما يشهد لذلك أيضا قول المرار الفقعسى :

أمرتجعٌ لى مثلَ أيام حمّة وأيام ذى قارٍ علىَّ الرواجعُ ؟

فالرواجع جمع تكسير لمؤنث « راجعة » ، ولم يؤنث الوصف « مرتجع » إما لأنه مسند لجمع تكسير وهو يعامل معاملة المؤنث المجازى ، وإما لأنه فصل بين الوصف ومرفوعه بفاصل فجاز التذكير كما فى مثالهم المشهور : « حضرَ القاضىَ بنتُ الواقفِ » . ويمكن أن يقال مثل ذلك فى قول الفرزدق :

يقلب رأسا لم يكن رأس سيد وعينا له حولاءَ بادٍ عيوبُها

على الرغم من عدم إتباع « باد » لما قبلها من منصوب فى العلامة الإعرابية كما هو معروف. ولعل ذلك لضرورة الموسيقى الشعرية ، لأنه لا يصح اعتبار « باد » خبرا مقدما إذ لا يقال « عيوبها باد » (٢) المهم أن « باد » أسند إلى « عيوب » وهو جمع تكسير فجاء مذكرا . ولو أنث لقيل : « بادية عيوبها » على ما هو معروف فى المطابقة بين جمع التكسير وما أسند إليه .

---

(١) العينى/ ٣ : ٣٢٥

(٢) انظر الأشباه والنظائر / ٤ : ١٧٥

وما قيل فى التذكير والتأنيث يقال فى الإفراد والتثنية والجمع . فالوصف يوحد عند جمهور النحاة - يوحد ولو كان مرفوعه مثنى أو مجموعا كما يحدث ذلك فى الفعل نحو قولك : هذا رجل قائم أخوه ، ورجلان قائم أخواهما ، ورجال قائم إخوتهم ، مثلما تقول : قام زيد ، وقام المحمدان ، وقام المحمدون (١) .

ويقر بعض النحاة تثنية الوصف وجمعه حسب المسند إليه بناء على ما سمى بلغة « أكلونى البراغيث » فيقال : ما ناجحان المهملان ، وأقائمون المحمدون ؟ (٢) . وهى - على ما يبدو - كانت ظاهرة فى بعض اللهجات تعامل الفعل مع فاعله أو نائبه والوصف مع مرفوعه مثلما تعامل الخبر مع المبتدأ من حيث المطابقة العددية ، ويبدو « أن اللغة الفصحى لم تتبع هذه اللهجة وإنما أخذت الشائع فى البيئة اللغوية المشتركة من قصر التطابق على المبتدأ والخبر دون الفعل وفاعله أو نائبه » (٣) ، ودون الوصف ومرفوعه أيضا . بيد أنه قد وردت نصوص موثوق بصحتها أسند فيها الوصف المجموع جمع تكسير إلى مرفوع بعده . وذلك مثل قوله تعالى : ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾ (٤) وقول الشاعر :

بسودٍ نواصيها وحمرٍ أكفُّها ... وصفرٍ تراقيها وبيضٍ خدودُها

وأيضا قول الشاعر :

كأن لنا منه بيوتا حصينة ... مسوحا أعاليها وساجا ستورُها

فحاول النحاة جاهدين تسويغ جمع الصفات السابقة جمع تكسير ، « فقال الخطيب التبريزى : وإنما جاز أن يجمع حمر وسود وغيرهما وإن ارتفع ما بعدها بها لأن هذه الجموع لها نظائر فى الأسماء المفردة ولو كانت مالا نظير له فى الواحد لما جاز جمعه . تقول : مررت برجال ظراف آباؤهم . ولو قلت : برجال ظريفين

---

(١) انظر : شرح المفصل / ٣ : ٥٥ وشرح شذور الذهب/ ٤٣٣، ٤٣٤ وشرح قطر الندى / ٢ : ١١٢.

(٢) انظر النحو الوافى / ١ : ٤١١ ، ٤١٢ .

(٣) الظواهر اللغوية (التركيبية) / ١٩٧ .

(٤) سورة القمر : آية ٧ .

آباؤهم لم يجز » [1] .

وقال الرضى : إنما جاز تكسير الوصف لأنه « خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته ، لأن الفعل لا يكسر . فلم يكن فى (قعود غلمانه) - من قوله : قام رجل قعود غلمانه - شبه اجتماع فاعلين كما كان فى (قاعدون غلمانه) لمشابهته يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر » [2] . وقال أحد الباحثين المعاصرين : إن جمع التكسير « لما عومل معاملة المفرد فى قولك :الجذوع انكسرت ، الأيام فعلت، ولم يكن فيه علامة كتلك التى فى جمع المذكر السالم ، صح مجئ الحال جمعا مكسرا دون جرى على هذه اللغة المرفوضة. وكيف وقد قرأ حفص قوله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [3] » .

كل هذه الآراء السابقة متفقة على ورود الوصف جمعا مكسرا وهو مسند إلى مرفوع بعده ، ويحاول كل واحد من أصحاب هذه الآراء تفسير الواقع اللغوى . ولم يكن ذلك ليحدث لو نسى هؤلاء جميعا القاعدة التى وضعها النحاة للمطابقة وحاولوا استخلاصها من النصوص اللغوية الموجودة أمامهم . لو فعل أى منهم ذلك لقال وهو جد هادئ : إن الوصف كما يرد مفردا مسندا إلى مثنى أو جمع يمكن أن يرد مجموعا جمع تكسير مراعاة لما يتبعه من مرفوع إذا كان مجموعا دون أن يدخل فى الخلاف الذى أدخل فيه النحاة أنفسهم من مراعاة ما قبل الوصف أحيانا وإجازة بعضهم تكسيره إذا كان بعد جمع مشاكلة لما قبله ، وإجازة آخرين تكسير الوصف سواء تبع مفردا أو مثنى أو جمعا ، وتفضيله آخرون على الإفراد ، وقول مخالفين لهم : إن التكسير أجود من جمع السلامة ، لكنه ليس أجود من الإفراد [4].

خلاصة الأمر أن الوصف يعامل مع مرفوعه معاملة الفعل مع مرفوعه من

---

(١) خزانة الأدب / ٢ : ٤٨٤ .

(٢) شرح الكافية / ١ : ٣١١ .

(٣) وسائل أمن اللبس فى النحو العربى / ١٢٩ ، وهى الآية رقم ٧ من سورة القمر .

(٤) انظر هذا الخلاف فى همع الهوامع / ٢ : ١٠٠ ، ١٠١ .

حيث المطابقة فى النوع والعدد لكنه لا يستلزم المطابقة فى العلامة الإعرابية ولا فى التعريف والتنكير لأن الوصف لا يعرف . فإذا دخلت عليه « أل » كانت موصولة وكان الوصف مع مرفوعه صلتها ، ومعلوم أن الموصول مع صلته لا يكون جملة فلو أدخلت « أل » على « قائم أبوه » فقلنا « القائم أبوه » .. لكان هذا التركيب ركنا واحدا يحتاج إلى ما يتممه ويجعله مفيدا فيقال مثلا «القائم أبوه محمد » الخ.. غير أن الوصف يفترق عن الفعل - كما سبق أن بينا - فى إمكان وروده مجموعا جمع تكسير إذا كان مسندا إلى جمع كما دلت على ذلك النصوص العربية الصحيحة .

٥- الربـــط :

لابد لنا من أن نقول فى بداية الحديث عن الربط باعتباره قرينة من قرائن الجملة الوصفية : إن الجملة الوصفية الأصلية تستغنى بالقرائن الأخرى من إسناد وتضام ورتبة ومطابقة عن الربط . فنحن نقول : أقائم المحمدان ؟ ، وناجح المهملان، ويقول الشاعر : « **خليلىَّ ما وافٍ بعهدى أنتما** » ويقول « **أقاطن قوم سلمى** .. إلخ فلا نجد بين الوصف والمرفوع بعده ما يمكن أن يسمى بالرابط أيا كان نوع هذا الرابط . ومن هنا كان قول النحاة بأن الصفة المشبهة لا تعمل فى الأجنبى وإنما تعمل فى سببيها فقط [١] قولا مجافيا للصواب ، إذ بإمكاننا أن نقول : ما فرح الأعداء بالنصر السريع ، وأن نقول : أجميل وجه فتاتك ؟ فلا نرى أن مرفوع الصفة المشبهة من قبيل السببى . وهذا يعنى أن النحاة خلطوا بين الصفة المشبهة فى الجملة الوصفية وبينها فى التركيبات الجملية الوصفية . وقد فطن إلى هذا الفرق بعضهم [٢] فقال : إن إطلاقهم هذا القول ليس بوجه بل ترفع الصفة المشبهة غير السببى . وهذا يعنى أن الصفة المشبهة لا تفترق فى الأحكام عن غيرها من الصفات من حيث الربط فتحتاج إليه إن كانت فى تركيب جملى شأن جميع التركيبات

---

(١) انظر شرح المفصل / ٦ : ٨٢ ، ٨٩ .

(٢) انظر : شرح الكافية / ٢ : ٢١١ ، والنحو الوافى / ٣ : ٢٩٨ حاشية (١) .

الجملية اسمية أو فعلية أو وصفية وتستغنى عنه حين تقوم بوظيفتها فى جملة وصفية أصلية كما مثلنا .

ففى التركيب الجملى الواقع نعتا لابد من ضمير يعود إلى المنعوت يوثق العلاقة بينه وبين التركيب الوصفى كله . ولو انعدم هذا الضمير الرابط ما صحت العبارة ولا أفهمت . ومن هنا قيل : « ولو قلت مررت برجل حسن عمرو لم يجز لأن الحسن لعمرو ، فلا يجوز أن يجعل وصفا لرجل إلا بعلقة (١) ». « فإذا قلت مررت برجل كثير عدوه فقد اتصل المضمر بالفاعل ، وإذا قلت قليل من لا سبب بينى وبينه فقد اتصل الضمير بالفاعل (٢) » . ولابد فى هذا الضمير الرابط أن يكون مطابقا للمنعوت فى العدد و النوع فتقول رأيت رجلا جميلا وجهه ، ورأيت فتاة جميلا وجهها ، ورأيت رجلين أو فتاتين جميلا وجههما ، ورجالا جميلا وجههم ، وفتيات جميلا وجههن ، إذ لو انعدمت هذه المطابقة فقيل مثلا : رأيت رجلين جميلا وجهه ما حدث الربط المقصود من الضمير . ولذا كانت التفرقة فى المطابقة بين النعت الحقيقى وما سمى بالنعت السببى تفرقة مصطنعة إذ روعى فيها حال الوصف مع المنعوت . لكن ذلك إن صح فى النعت الحقيقى فلن تكتب له الصحة فى النعت السببى لأن النعت بالتركيب الجملى كله لا بالوصف وحده ولذا كانت المطابقة بين التركيب الجملى كله وبين المنعوت عن طريق الضمير الرابط العائد إلى المنعوت (٣) ، تماما كما يحدث لو تم النعت بالتركيب الجملى الاسمى أو الفعلى . ولنقارن الأمثلة التالية: رأيت تلميذا ناضجا عقله ، ورأيت رجلا أفسده صديقه ، ورأيت فتاة أخوها زميلى لنتبين مدى صحة المقولة السابقة .

إن الذى يربط التركيبات الجملية السابقة كلها وهى (ناضجا عقله - أفسده صديقه - أخوها زميلى) بالمنعوت قبلها إنما هو الضمير المطابق للمنعوت فى العدد والنوع .

---

(١) شرح المفصل / ٦ : ٨٢ .

(٢) السابق / ٣ : ٥٤ .

(٣) انظر : الظواهر اللغوية (التركيبية) / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

ولو طبقنا كل ما قلناه فى التركيب الجملى الواقع نعتا على التركيب الجملى الواقع حالا ما وجدنا اختلافا سوى ما هو مشهور من أن صاحب الحال يكون معرفة فنقول : رأيت كلاى قويا ساعده ، وتعجبنى ليلى مبتسما ثغرها ، ويقول سعد بن ناشب :

سأغسل عنى العار بالسيف جالبا   علىَّ قضاءُ الله ما كان جالبا

فقد ارتبط كل من التراكيب (قويا ساعده - مبتسما ثغرها - جالبا على قضاء الله ما كان جالبا) بصاحب الحال (كلاى - ليلى - ضمير المتكلم فى أغسل) عن طريق الضمير العائد وهو مطابق لصاحب الحال تمام المطابقة . ولو انعدم هذا الضمير أساسا أو افتقد شرط المطابقة بينه وبين صاحب الحال لانحلت عرى التركيب وأصبح مفكك الأجزاء غير مفهوم .

وما قيل فى النعت والحال السببين يقال فى التركيب الوصفى الواقع خبرا ، إذ لابد فيه أيضا من ضمير رابط مطابق للمبتدأ فنقول : محمد ناجح أخوه ، ومحمد عائد خيرك عليه ، والمحمدان ناجح أخوهما ، والمحمدان عائد خيرك عليهما ، والمحمدون ناجح أخوهم ، والمحمدون عائد خيرك عليهم ، ومثل هذا يحدث لو كان المبتدأ مؤنثا فيقال : فاطمة ناجح أخوها ... إلخ (١) .

ولابد فى التركيب الواقع صلة لأل من ضمير عائد عليها مطابق لها فى العدد والنوع يسمى عائد الموصول كما يحدث مع الموصولات الاسمية الأخرى . وقد لا يسعف الشاعرَ الوزنُ الموسيقىُّ أحيانا فيحذف هذا الضمير العائد كما ورد فى قول الشاعر :

فى المعقب البغىُ أهلَ البغى ما   ينهى امرأ حازما أن يسأما

إذ « حذف العائد المنصوب بالوصف وهو قوله فى المعقب البغى أى : فى الذى يعقبه البغى كما ذكرنا وهو قليل . والكثير حذف العائد المنصوب بالفعل (٢) » .

---

(١) انظر شرح المفصل / ١ : ٨٧ ، ٨٨ ، والظواهر اللغوية (٢٠١) .

(٢) شرح الشواهد للعينى / ١ : ٤٧١ .

ويكاد الضمير يكون هو الرابط الوحيد الذى يمكن القول به فى التركيبات الجملية الوصفية . فلا نجد فيما يصادفنا من أمثلة وشواهد ربطا بإعادة اللفظ ، أو بإعادة المعنى ، أو بحرف من حروف الربط سوى ما يمكن أن يقال من نيابة « أل» عن الضمير فى مثل قولنا : مررت برجل حسنِ الوجهُ ، وهو رأى الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين (١) . وقد سبق لنا أن خرجنا على هذا الرأى قول الله تعالى : ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾ (٢) . وقلنا إن هذا القول أيسر من قول البصريين إن العائد محذوف ، ومن قول الفارسى وابن الخباز : إن الرابط ضمير فى الصفة ، والمرفوع بعدها بدل منه .

٦- التضـــام :

قلنا فى بداية هذا الفصل عند تلخيصنا لفكرة القرائن عند الدكتور تمام : إن اعتبار التضام قرينة لفظية تعين على فهم المعنى النحوى راجع إلى أن مفهومه أن يستدعى أحد العنصرين التحليليين النحويين العنصر الآخر ويستلزمه لحاجة إليه ويسمى التضام آئنذ « التلازم » أو يتنافى معه فلا يوجد حيث يوجد ويسمى هذا النوع من التضام « التنافى » فما مدى تحقق هذين القسمين من مفهوم التضام فيما أطلقنا عليه الجملة الوصفية ؟

أول شىء يجب أن نقوله هو ما سبق أن ناقشناه فى الفصل الثالث من أن تضام الوصف مع مرفوعه بعلاقة الإسناد لتكوين الجملة الوصفية غير مشروط بما شرطه البصريون من اعتماد على نفى أو استفهام ؛ لأن النفى والاستفهام أسلوبان من أساليب كثيرة يمكن أن تقوم بها الجملة الوصفية ، وهذا يعنى أن تضام أداتى الاستفهام والنفى مع الجملة الوصفية بعامة تضام اختيارى يوجد عند الحاجة إليه ، ويحذف وهو مراد إن دلت عليه قرينة أخرى وأمن اللبس . وقد يكون غير موجود أساسا إذا كانت الجملة الوصفية مثبتة ومقصودا بها الإسناد المجرد بين الوصف وما بعده من مسند إليه .

---

(١) انظر : شرح المفصل / ٦ : ٨٩ ، والأشباه والنظائر / ١ : ٢٢٥ ومغنى اللبيب / ١ : ٥٢ .
(٢) سورة ص : آية ٥٠

ومن التكرار أن نقول بأن التركيب الجملى الوصفى لابد له من التضام مع منعوته إذا وقع نعتا ، كما أنه يفتقر إلى صاحب الحال إن وقع حالا، ويعتمد على «أل» الموصولة حين يقع صلة لها ، وعلى المبتدأ حين يقع خبرا .

وقد كان النحاة على حق - مع اختلاف الفهم بيننا وبينهم - حين قالوا بوجوب اعتماد الوصف فى التركيبات الجملية الوصفية على منعوت أو صاحب حال أو ذى خبر .. إلخ .

وقد سبق أن قلنا عند حديثنا عن قرينة الربط إن التركيب الجملى الوصفى لابد أن يحتوى على ضمير يربطه بالمنعوت أو صاحب الحال أو ذى الخبر أو « أل » ، وإن هذا الضمير الرابط لابد أن يكون مطابقا لما يعود عليه ، وهذا أيضا نوع من التضام ؛ إذ لولا هذا الضمير ما قامت تلك الرابطة الوثيقة بين التركيب الجملى ومتبوعه ، أو لانعدمت تلك « العلقة » التى قال بها ابن يعيش .. !!

ومن قبيل التضام السلبى ما قال به النحاة من أن صفة الفاعل لا ترتبط بضمائمها إذا نعتت قبل مجئ هذه الضمائم (١) مما يسوغ لنا القول بتنافى النعت مع الوصف القائم بوظيفته لأن من بين مميزات الوصف التى قلنا بها فى الفصل الأول أنه يُنعت به ولا يُنْعَت ، أما الشاهد الذى استدل به الكسائى وهو :

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رجَّعَتْ ذكرتُ سليمى فى الخليط المزايل

فلا يقوم بمفرده دليلا على جواز ذلك . وقد تكون كلمة « خطباء » قد استخدمت اسما فأدت وظيفة الفاعل للصفة « فاقد » بدليل أن المعارضين يقدرون « فقدت فرخين » . فلم لا يكون المعني : فقدت خطباء فرخين ويكون التركيب الجملى كله مبتدأ ، و « رجعت » خبرا عنه ، والجملة الاسمية هى جملة الشرط ؟

وقد أجاز النحاة نعت الوصف بعد قيامه بوظيفته (٢) . وليس هذا - فى نظرى - نعتا للوصف بقدر ما هو نعت للتركيب الوصفى كله لأن الوصف لا ينعت .

---

(١) همع الهوامع / ٢ : ٩٦

(٢) السابق ، والأشمونى / ٢ : ٢٢٠ .

ومن قبيل التضام - حسبما أرى - ما قيل من أن صفة التفضيل لا تخلو من إحدى ثلاث ضمائم هى : « أل » الموصولة ، أو الإضافة أو « من » التفضيلية ؛ لا يجتمع على صفة التفضيل اثنان منها [1]. فاحتياج الوصف إلى واحدة من هذه الضمائم نوع من التضام الافتقارى . وعدم اجتماع ضميمتين منها على الصفة نوع من التضام السلبى بين هذه الضمائم الثلاث بحيث إذا وجدت واحدة منها انتفى وجود الأخريين . « فأما قوله :

نحن بغرس الودىّ أعلمنا منا بركض الجياد فى السدف

وقوله : **ولست بالأكثر منهم حصى فمؤولان** ، » [2] والأولى أن يقال إن ذلك خاص بلغة الشعر .

وقد تحذف « من » هذه من المفضول بقرينة تدل عليها ، « وأكثر ما تحذف من ومجرورها إذا كان أفعل خبرا كالآية (يريد قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [3]) . ويقل إذا كان حالا كقوله : **دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا** . أى: دنوت أجمل من البدر ، أو صلة كقوله :

تروحى أجدر أن تقيلى غدا بجنبَىْ بارد ظليل

أى تروحى وأتى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى فيه [4] » . غير أن الأمثلة السابقة كلها مما حذفت فيه « من » لا تدخل فى مفهوم الجملة الوصفية .

ومن قبيل التضام ما قاله النحاة من أن « أفعل » المراد به التفضيل لا يرفع الظاهر ولا الضمير البارز إلا فى لغة قليلة حكاها سيبويه مثل : مررت برجل أكرمَ منه أبوه . وذلك - فى رأى النحاة - لأنه ضعيف الشبه بصفة الفاعل ، فضلا عن أن الفعل لا يحسن موقعه ولا يفيد فائدته . فإن حسن الفعل موقعه وأفاد فائدته كثر

---

(١) شرح المفصل / ٦ : ٩٥ ، وشرح الكافية / ٢ : ٢١٤

(٢) الأشمونى / ٣ : ٣٥

(٣) سورة الكهف : آية ٣٤ .

(٤) الأشمونى / ٣ : ٣٥ ، وانظر همع الهوامع / ٢ : ١٠٤ ، وشرح المفصل/ ٦ : ٩٧ ، ٩٩ .

رفعه الظاهر وذلك فيما سمى فى النحو العربى بمسألة الكحل نسبة إلى المثال المتداول فى كتب النحو : « ما رأيت رجلا أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد » ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة » .

وقول صاحب الألفية :

فلن ترى فى الناس من رفيق أولى به الفضلُ من الصديق

أى إذا سبقه نفى وكان المرفوع مفضلا على نفسه باعتبارين (١) .

وهذا التعليل لعدم تضام صفة التفضيل مع مرفوعها غير مقبول بالمرة؛ لأن القول بأن الصفات تقوم بعملها حملا على بعضها أو حملا على الفعل نوع من الافتراضات العقلية التى لا يؤيدها واقع اللغة .

وإذا كان النحاة قد قدروا مثال الكحل بقولهم « ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد » فبإمكاننا - مجاراة لهم - أن نقدر الفعل فيما منعوا من أمثله مع بعض التعديل الذى تقتضيه طبيعة الفعل اللغوية وتركيب الجملة معه ، فنقول فى « مررت برجل أكرم منه أبوه » « مثلا : « مررت برجل يكرم عنه أبوه » كما يمكن أن نقول فى « ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه » : « ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه » دون أن تفوت الدلالة على التفضيل كما قرروا . « فالتركيبان مستويان فى المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل . فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل فى أحدهما دون الآخر تحكم (٢) » .

وإذا كان بعض النحاة قد حكى عن بعض العرب تضام صفة التفضيل مع المرفوع الظاهر دونما شروط نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه وبرجل خير منه عمه (٣) . فالتعويل على هذا الرأى أفضل من التعسف وافتراض ما ليس موجودا .

---

(١) انظر : الأشمونى جـ٣ من ص ٣٩ حتى ٤٢ ، وهمع الهوامع / ٢ : ١٠٢ والأشباه والنظائر / ٤ : ١٩٤ ، ١٩٥ وشرح قطر الندى / ٢ : ١٠٦ والنحو الوافى / ٣ : ٤١٣ ، ٤١٤ .

(٢) حاشية الصبان / ٣ : ٤٢ ، وانظر شرح الكافية / ٢ : ٢٢١ .

(٣) شرح الكافية / ٢ : ٢١٨ .

إن صفة التفضيل مثل غيرها من الصفات تقوم بوظائفها لما تتميز به من خصائص لا لمشابهتها للفعل ولا لغيره من أقسام الكلم العربى .

ومما يتصل بما نحن فيه ما قيل من أن صفة التفضيل لا تتضام مع المفعول به . وحين صادف القائلون بذلك قول العباس بن مرداس :

أكر وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا

قالوا إن الظاهر فيه نصب القوانس بأضرب « وحقيقته نصبه بإضمار فعل دل عليه أضرب ، وتقديره : ضربنا بالسيوف أو نضرب القوانس . ولا يجوز أن تتناوله أفعل هذه التى للتفضيل والمبالغة لما ذكرناه (١) » . وما ذكره هو أن أفعل قد بعد من شبه صفة الفاعل لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، مع أن السر فى عدم تثنيته وجمعه أو تأنيثه عنده هو أنه تضمن معنى الفعل (٢) .

ولست أدرى كيف أستسيغ هذا التعليل ! إن صفة الفاعل عملت عندهم حملا على الفعل لشبهها به ، وصفة التفضيل تضمنت معنى الفعل كما قالوا . فلم تحتاج إلى صفة الفاعل لتتخذها قنطرة تعبر عليها لترتبط بمنصوبها ؟ أليس فيها ما فى صفة الفاعل من معنى الفعل كما يقولون ؟

ولو سلمنا جدلا بأن المفعول به ضميمة لفعل محذوف من مادة صفة التفضيل. ألا يفسد ذلك معنى البيت ويزيل عنه معني التفضيل كما قال بذلك بعضهم (٣) ؟ على الرغم ممن رد عليه بأن الفعل المقدر عامل فى المفعول به من حيث اللفظ و(أضرب) تعلق به من حيث المعنى (٤) ؛ لأن ذلك التسويغ أبعد فى السخف من تقدير الفعل الناصب !

---

(١) شرح المفصل / ٦ : ١٠٦ ، ١٠٧

(٢) السابق / ١٠٦ .

(٣) خزانة الأدب / ٣ : ٥١٧ .

(٤) السابق / ٣ : ٥١٨ .

لقد ورد فى القرآن الكريم قول الله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾[1]، ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [2] ، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [3] فأبوا إلا أن يقولوا فيها بما قالوه فى البيت . بل إن بعض النحاة استشهد ببيت العباس «على أن أمدا منصوب بفعل دل عليه أحصى الذى هو أفعل تفضيل » [4] ، بدلا من أن يستخلص من البيت والآيات قاعدة تقول بإمكان تعلق صفة التفضيل بالمفعول به.

إن الشواهد السابقة تدل بظاهرها على إمكان ارتباط صفة التفضيل بالمفعول به بعدها كما « ترتبط بالمفعول لأجله والظرف والحال » [5] ، وإن كان الغالب فى صفة التفضيل أن تصل إلى المفعول به بواسطة اللام « إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو : زيد أبذل للمعروف ، فإن كان يفهم علما أو جهلا تعدى بالباء نحو : زيد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه ، وإن كان من فعل المفعول تعدى بإلى إلى الفاعل معنى نحو : زيد أحب إلى عمرو من خالد وأبغض إلى بكر من عبد الله ، وبفى إلى المفعول نحو : زيد أحب فى عمرو من خالد ، وأبغض فى عمرو من جعفر[6] » .

ولا تتضام صفة التفضيل مع المفعول المطلق والمفعول معه كما قال النحاة [7]، ولكنها تتضام مع التمييز سواء كان فاعلا في المعنى - كما قالوا - أو غير فاعل لأنهم بنوا ذلك التقسيم على كون الوصف هو الذى عمل فى التمييز النصب . وإذا كان القول بالعمل غير صحيح فلن يصح ما بنى عليه من قاعدة . ومن ذلك قولنا : هذه التجربة أكثر إفادة وأعظم نفعا وقولنا : هذا أرجح الإخوة عقلا ، وقوله تعالى :

---

(١) سورة الأنعام : آية ١١٧ .

(٢) سورة الأنعام : آية ١٢٤ .

(٣) سورة الكهف : آية ١٢

(٤) خزانة الأدب / ٣ : ٥١٧ .

(٥) النحو الوافى / ٣ : ٤١٨

(٦) همع الهوامع / ٢ : ١٠٢ ، وانظر الأشمونى / ٣ : ٤٢، ٤٣ .

(٧) انظر : حاشية الصبان / ٣ : ٤٢ ، وشرح شذور الذهب / ٤١٤ ، والنحو الوافى / ٣ : ٤١٨ .

﴿هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلاً ﴾ (١) على الرغم من اعتبار الصبان « سبيلا » مفعولاً به وليس تمييزا بناء على أنه ليس بفاعل فى المعنى (٢) .

وبناء على التلازم النابع من التضام قال النحاة بعدم الفصل بين صفة التفضيل و « من » التفضيلية إلا بثلاثة أشياء هى :

(١) معمول الصفة كقوله تعالى : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ (٣)

(٢) « لو » وما اتصل بها مثل قول الشاعر :

ولفُوكِ أطيبُ لو بذلتِ لنا من ماء مَوْهَبَةٍ على خمر

(٣) أداة النداء والمنادى كما فى قول الشاعر :

لم ألق أخبثَ يا فرزدقُ منكم ليلا وأخبثَ بالنهار نهارا (٤)

كما قالوا بعدم الفصل بين الصفة المشبهة وضمائمها فلا يقال : « كريم فيها حسبُ الآباء ، إلا فى الضرورة ، كما قال : والطيبون إذا ما ينسبون أبا (٥) » وهذا الفصل جائز بين الصفات الأخرى وضمائمها .

وإن كان من بين النحاة من استشهد على جواز الفصل بين الصفة المشبهة ومرفوعها بقوله تعالى : ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الأَبْوَابُ﴾ (٦) وهو رأى - على يسره- مساير لطبيعة اللغة ، ومجار لما ورد من أساليب صحيحة .

بقيت مسألة آثرت أن أتركها حتى نهاية هذا الحديث عن التضام ، وقد وردت فى أكثر من مرجع من مراجع النحو العربى ، وهى مسألة صلاحية الصفة المشبهة الرافعة سببى المنعوت للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى ، بألا يختص وزنها أو معناها

---

(١) سورة الإسراء : آية ٨٤ .

(٢) حاشية الصبان / ٣ : ٤٢ .

(٣) سورة الأحزاب : آية ٦

(٤) انظر : شرح الكافية / ٢ : ٢١٦ ، والأشمونى / ٣ : ٣٥ ، وهمع الهوامع / ٢ : ١٠٤ .

(٥) همع الهوامع / ٢ : ٩٧ .

(٦) السابق / ٩٨ ، وهى الآية رقم ٥٠ من سور ص .

بأحدهما مثل : حسن وجميل وحسنة وجميلة ، أو عدم صلاحيتها لاختصاصها من حيث اللفظ بأحدهما مثل : آلى وعجزاء (ومعناهما واحد وهو ضخامة العجيزة) ، أو لاختصاصها بأحدهما من حيث المعنى مثل : خصى ومرضع إذ تخص كل صفة نوعا بعينه ، أو لاختصاصها بأحدهما لفظا ومعنى مثل : أكمر (الخاص بالذكور) ورتقاء (الخاص بالإناث) .

ولقد قال النحاة بصلاحية النوع الأول فقط وهو غير المختص بأن يتضام مع منعوته أيا كان نوعه من حيث التذكير والتأنيث . فيقال : هذا عالم عظيم نفعه ، وتلك باحثة مفيدة أبحاثها ، كما يقال : هذا رجل طيبة أخلاقه وتلك راقصة ممشوق قوامها .

وسبب الصلاحية - كما قالوا - هو انتفاء القبح اللفظى والمعنوى من مثل هذه الأمثلة .

أما الأنواع الثلاثة المختصة فلا يجيز الجمهور فيها أن تتضام إلا مع منعوت يماثلها فى النوع ؛ فلا تقول - على حد تعبير الصبان - « مررت بامرأة أكمر ابنها »، ولا برجل رتقاء بنته . وقس لوجود القبح فى اللفظ والمعنى أو فى أحدهما »[1] . وأجاز الأخفش والكسائى تبعيتها فى الأقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا . والسر فى هذا التفريق يكمن - حسبما أرى - فى نظرة النحاة لهذا النوع من النعت إذ يعدون الوصف فى حد ذاته هو النعت غير منظور إلى ما ارتبط به من ضمائم، ومن ثم كان قبيحا عندهم أن ينعت المذكر بما هو من خصائص المؤنث فى اللفظ أو المعنى أو كليهما كما يقبح العكس أيضا :

ولو نظر النحاة إلى هذا النوع من النعت على أنه تركيب جملى وقع نعتا لما نصبوا أنفسهم قضاة فيما يجوز ومالا يجوز من هذا الباب .

إن المطابقة إنما تُتَطَلَّبُ بين الوصف وما بعده من مرفوع وهى متحققة فى كل الأمثلة السابقة ، والشىء الوحيد الذى يربط مثل هذه التركيبات الجملية بالمنعوت

---

(١) انظر حاشية الصبان / ٣ : ٦ ، وهمع الهوامع / ٢ : ٩٨ ، والنحو الوافى / ٣ : ٢٩١ ، ٢٩٢ .

هو الضمير الرابط العائد عليه المطابق له نوعا وعددا . وإلا فما الفرق بين قولنا : هذا رجل مرضعٌ جاريتُه وليدَه ، وبين قولنا : هذا رجل أرضعت جاريته وليده ؟

إن النعت فى كلا التعبيرين بالتركيب الجملى ، غير أنه فى الجملة الأولى تركيب جملى وصفى وفى الثانية تركيب جملى فعلى . فالصواب كل الصواب إذا فى جانب الكسائى والأخفش ، وليس الرأى الأول بأرقى من الثانى ولا هو « أكثر شيوعا فى النصوص العالية المأثورة التى تمتاز بسمو عبارتها وقوة بلاغتها وبعدها عن القبح اللفظى (١) » . كما قال بذلك أحد أساتذتنا ، لأنه لا قبح على الإطلاق فى مثل هذه الأمثلة ولا منافاة بينها وبين الذوق اللغوى المستنير الواعى .

هذه هى الأسس أو العلامات التى يمكن على أساسها التعرف على الجملة الوصفية والتركيبات الجملية الوصفية . ولا يعنى هذا القول ضرورة اجتماع كل هذه القرائن فى كل جملة ، إذ قد تغني قرينة أو اثنتان أو ثلاث عن باقى القرائن ، ويكون ذلك مقبولا نحويا ما دام المعنى مفهوما واللبس مأمونا وهذا أسمى ما تحرص عليه اللغة وتحافظ عليه .

★ ★ ★

(١) النحو الوافى / ٣ : ٢٩٢ .

خاتمـــة

يمكن الآن القول بأن هذا البحث قد انتهى إلى النتائج التالية :

١) استطاع البحث - بناء على ما ارتضاه فى مفهوم الجملة العربية وأنه لابد فيها من تمام الإفادة - أن يقسم التراكيب الإسنادية إلى :

أ- **جملة** : وهى ما استقل من هذه التراكيب بتمام الإفادة .

ب- **تركـيب جـملى** : وهو المركب الإسنادى المؤدى دورا جـزئيـا فى التـركيب المفيد .

وأدخل تحت القسم الثانى الخبر والحال والنعت والصلة إذا كان أى منها مركبا إسناديا .

٢) تأصيل القول بأن الصفات قسم بعينه من أقسام الكلم له خصائصه المعنوية والبنيوية التى تتيح له الوقوف جنبا إلى جنب مع الأسماء والأفعال والحروف ، وذلك عن طريق مناقشة تعريفات كل من الأفعال والأسماء وعلامات كل قسم ومدى قبول الصفات لأى من هذه العلامات ودلالة هذه العلامات حين تقبلها الصفات .

كما استطاع البحث أن يستخرج من كلام النحاة القدامى والمحدثين إحدى عشرة علامة أخرى يمكنها أن تنهض - دون أية مناقشة لعلامات الأسماء أو الأفعال - شاهدا على أن الصفات شىء مختلف عن كل من الأفعال والأسماء.

٣) توسيع مفهوم النحاة لمصطلح النقل ليشمل كل أقسام الكلم العربى والقول بأن قيام أى قسم من أقسام الكلم بوظيفة القسم الآخر عمل مشروع معترف به فى

الدرس اللغوى وليس مقصورًا على بابى العلم واسم الفعل كما ظن النحاة . وقد ارتضى البحث أن يطلق على هذه الظاهرة مصطلح « تعدد المعنى الوظيفى » لمسوغات ذكرها فى مكانها ، كما استطاع البحث من خلال فهمه لتعدد المعنى الوظيفى أن يفسر به كثيرا مما اختلف النحاة فيه فألجأهم إلى التقدير والتأويل . وقد ظهر ذلك جليا فى مناقشة بابى الحال والنعت .

٤) توصل البحث - بعد نقاش مع القدامى والمحدثين حول طريقة تقسيم الجملة - إلى أن الجمل خمسة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية ، وشرطية ، ووصفية. تم ذلك بناء على مقياس ارتضاه البحث وهو التعويل على صدر الجملة . وبذلك استطاع البحث أن يقول بوجود جملة وصفية فى النحو العربى تقف جنبا إلى جنب مع باقى الجمل تشاركها فى بعض السمات وتتفرد عنها فى بعضها الآخر نظرا لطبيعتها الخاصة .

٥) بناء على مفهوم البحث للجملة قال بوجود ما يسمى بالتركيب الجملى الوصفى، وأدخل تحته ما سمى عند النحاة بالنعت السببى والحال السببى وكذلك الخبر السببى وصلة « أل » ، واستطاع بهذه النظرة أن يفسر بعض ما اختلف فيه النحاة بسبب نظرتهم وذلك مثل مناقشته لما قيل فى صلاحية الصفة المشبهة الرافعة سببى المنعوت للمذكر والمؤنث أو عدم صلاحيتها للتضام مع المنعوت .

والله أرجو أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه وأن ينفع به إنه سميع مجيب .

د. شعبان صلاح

قائمــــة المراجـــع

١) د. إبراهيـــم أنيس : من أسرار اللغة - مطبعة لجنة البيان العربى - بمصر ط : ١ بدون تاريخ .

٢) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - مصر ١٩٣٧م .

٣) د. إبراهيم السامرائى : الفعل : زمانه وأبنيته - بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

٤) الأزهرى « الشيخ خالد » : التصريح على التوضيح - دار إحياء الكتب العربية ط: ١ القاهرة ١٩٥٤ م .

٥) الأشمونى « نور الدين على بن محمد بن عيسى » : شرح الأشمونى على الألفية بهامش حاشية الصبان - مطبعة دار الكتب العربية الكبرى- بالقاهرة ١٣٢٩ هـ.

٦) الأعلم الشنتمرى « يوسف بن سليمان بن عيسى » : تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب - بهامش الكتاب ط:١ بولاق ١٣١٦ هـ .

٧) د. أمين السيد : فى علم النحو جـ : ٢ دار المعارف - بالقاهرة ١٩٧٤ م .

٨) ابن الأنبارى : « كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبى سعيد » : أسرار العربية ليدن ١٨٨٦ م - الإنصاف فى مسائل الخلاف تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ط : ٢ القاهرة ١٩٥٣ م .

٩) برجشتراسر : التطور النحوى : - القاهرة ١٩٢٩ م .

١٠) البغدادى « الشيخ عبد القادر » : خزانة الأدب - ط ١ بولاق ١٢٩٩ هـ .

١١) د. تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ط: ١ - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٥ م . اللغة العربية : معناها ومبناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .

١٢) ثعلب « أبو العباس أحمد بن يحيى » : مجالس ثعلب - تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون دار المعارف - بالقاهرة ١٩٤٨ م .

١٣) الجرجانى « عبد القاهر » : دلائل الإعجاز - تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ محمود الشنقيطى مطبعة الموسوعات - بالقاهرة دون تاريخ .

(١٤) ابن جنى « أبو الفتح عثمان » : الخصائص - تحقيق محمد على النجار ط: ٢ بيروت .

١٥) الخضرى « الشيخ محمد » : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل القاهرة ١٣٠٦ هـ .

١٦) الرازى « محمد بن أبى بكر بن عبد القادر » : مختار الصحاح ط: وزارة المعارف بمصر . د. ت.

١٧) الرضى الاستراباذى « نجم الدين محمد بن الحسن » : «شرح الشافية» الأستانة ١٣١٠ هـ .

١٨) الزجاجى « أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق » : الإيضاح فى علل النحو . تحقيق : مازن المبارك القاهرة ١٩٥٩ م .

١٩) الزمخشرى « محمود بن عمر » : الكشاف - رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسن أحمد - مطبعة الاستقامة - بالقاهرة ١٣٧٣ هـ .

٢٠) ستيفن أولمان : دور الكلمة فى اللغة - ترجمة وتعليق د. كمال بشر ط: ٢ القاهرة ١٩٦٩م .

٢١) السكاكى : « أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على » : مفتاح العلوم - المطبعة الأدبية بالقاهرة ١٣١٧ هـ .

٢٢) سيبويه « عمرو بن عثمان بن قنبر » الكتاب ط:١ بولاق ١٣١٦ هـ .

٢٣) السيوطى « جلال الدين عبد الرحمن » : إتمام الدراية لقراء النقاية بهامش مفتاح العلوم القاهرة ١٣١٧ هـ ، الأشباه والنظائر . حيدر أباد ١٣١٧ هـ ، المزهر – مطبعة السعادة بالقاهرة ١١٦ هـ ، همع الهوامع – مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٧ هـ .

٢٤) الصبان « محمد بن على » : حاشية الصبان على الأشمونى ، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى – بالقاهرة – ١٣٢٩ هـ .

٢٥) عباس حسن : رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية – مطبعة العالم العربى مصر ١٣٧١ هـ – ١٩٥١ م . النحو الوافى ط : ٣ دار المعارف .

٢٦) د. عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية فى النحو العربى القاهرة – ١٩٥٧ م . ، محاضرات فى اللغة – بغداد ١٩٦٦ م .

٢٧) عبد الرحمن البرقوقى : شرح ديوان المتنبى – المكتبة التجارية – بالقاهرة ١٣٤٨هـ – ١٩٣٠ م .

٢٨) د. عبد المجيد عابدين : المدخل إلى دراسة النحو العربى فى ضوء اللغات السامية ط القاهرة ١٩٥١ م .

٢٩) العطار « الشيخ حسن » : حاشية العطار على شرح الأزهرية – القاهرة ١٣٤٧هـ

٣٠) ابن عقيل « قاضى القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل » – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – مطابع دار الشعب دون تاريخ – القاهرة .

٣١) العكبرى « أبو البقاء عبد الله بن الحسين » – إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن – تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، القاهرة : ١٩٦١ م .

٣٢) د. على أبو المكارم : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى : « الظواهر التركيبية» المكتبة النحوية ط : القاهرة ١٩٧٥ م ، إعراب الأفعال ط : ١ القاهرة ١٩٧٥م .

٣٣) د. على عبد الواحد وافى : فقه اللغة ط : ٢ مطبعة الاعتماد بالقاهرة ١٩٤٤ م .

٣٤) العينى « الإمام العينى محمود » : شرح شو اهد الألفية بهامش خزانة الأدب - بولاق ١٢٩٩ هـ .

٣٥) ابن فارس « أحمد » : الصاحبى - القاهرة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م .

٣٦) فاضل الساقى : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية - المطبعة العالمية - القاهرة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

٣٧) الفراء « يحيى بن زياد » : معانى القرآن جـ١ : تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار - دار الكتب ١٩٥٥ م ، جـ٢ : تحقيق محمد على النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م، جـ٣ : تحقيق د. إسماعيل شلبى وعلى النجدى - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .

٣٨) فندريس : اللغة، تعريب : عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص - مطبعة لجنة البيان العربى - بمصر ١٩٥٠ م .

٣٩) د. كمال بشر : علم اللغة العام : الأصوات، دار المعارف - بمصر ١٩٧٠ م .

٤٠) ابن مالك « أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك » : شرح التسهيل - القسم الأول تحقيق - د. عبد الرحمن السيد : ط١ الأنجلو المصرية ١٩٧٤ م .

٤١) المبرد « محمد بن يزيد الأزدى » : المقتضب ، تحقيق - محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦ هـ .

٤٢) محمد أحمد عرفة : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة مطبعة السعادة - بالقاهرة ١٩٣٧ م .

٤٣) محمد عبد العزيز النجار : منار السالك إلى أوضح المسالك ط: ٣ الفجالة بدون تاريخ .

٤٤) د. محمد عيد : أصول النحو العربى - عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٣ م- النحو المصفى - مكتبة الشباب بالقاهرة ١٩٧١ م .

٤٥) محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية ط٤ دار الفكر . بيروت ١٩٧٠ م .

٤٦) ابن مضاء القرطبى « أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن » : الرد على النحاة - تحقيق د. شوقى ضيف - دار الفكر العربى - بالقاهرة ١٩٤٧ م .

٤٧) د. مهدى المخزومى : فى النحو العربى : نقد وتوجيه ط ١ بيروت ١٩٦٤ م، فى النحو العربى : قواعد وتطبيق على المنهج الحديث القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

٤٨) ابن الناظم « بدر الدين بن مالك » : شرح على الألفية - تصحيح محمد سليم اللبابيدى - بيروت ١٣١٢ هـ .

٤٩) ابن هشام « أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله» : شرح شذور الذهب - تحقيق : محيى الدين عبد الحميد ط٩ - مطبعة السعادة - بالقاهرة ١٩٦٣ م ، شرح قطر الندى وبل الصدى . تعليق : محيى الدين عبد الحميدط ١ القاهرة ١٩٦١ م . ، مغنى اللبيب المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ١٣٥٦ هـ .

٥٠) يس « الشيخ يس بن زيد العليمى » : حاشية يس على التصريح . ط ١ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٥٤ م .

٥١) ابن يعيش « موفق الدين يعيش بن على بن يعيش » : شرح المفصل - إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة دون تاريخ .

رسائل مخطوطة

٥٢) عبد الله الجمال : الموصولات وجملة الصلة فى القرآن الكريم - ماجستير بدار العلوم - جامعة القاهرة .

٥٣) عبد القادر أبو سليم : وسائل أمن اللبس فى النحو العربى - دكتوراه بدار العلوم - جامعة القاهرة .

٥٤) ابن عصفور «أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على » : المقرب، تحقيق ودراسة ، يعقوب الغنيم - ماجستير بدار العلوم - جامعة القاهرة .

٥٥) محمد صلاح الدين بكر : التضام فى النحو العربى - ماجستير بدار العلوم - جامعة القاهرة .

مخطوطات

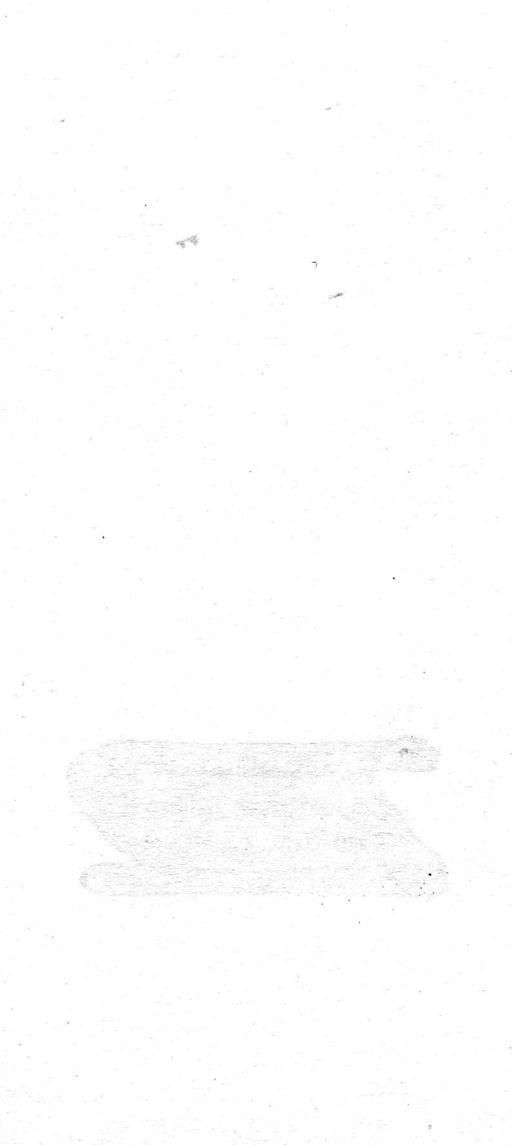
٥٦) أبو على الفارسى « الحسن بن أحمد بن عبد الغفار » : الإيضـــاح - دار الكتب المصرية ١٠٠٦ .

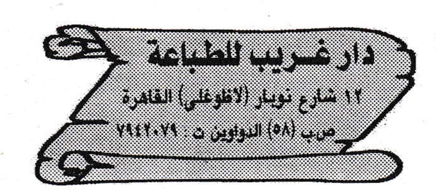
دوريـات

٥٧) حوليات الجامعة التونسية - العدد الثالث ١٩٦٦ م .

المحتوى

الموضوع	صفحة




دار غـريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلي) القاهرة
ص.ب (٥٨) الدواوين ت : ٧٩٤٢٠٧٩

هذا الكتاب

تصورٌ واعٍ لمفهوم الجملة العربية اقتضى تقسيم التراكيب إلى : جملة ، وهى ما استقل من هذه التراكيب بتمام الإفادة ، وتركيب جُملِىّ ، وهو المركب الإسنادى المؤدى دورا جزئيا فى التركيب المفيد . كما أن به تأصيلا للقول بأن الصفات قسم مستقل من أقسام الكلمة ، وتوسيعا لمصطلح (النقل) حتى يشمل كل أقسام الكلمة العربية دون أن يقتصر على بابى (العلم) و (أسماء الأفعال) ، مع ارتضاء مصطلح (تعدد المعنى الوظيفى) بديلا عنه .

وقد مهد تأصيل القول بتفرد الصفات إلى المناداة بوجود جملة وصفية فى النحو العربى تقف جنبا إلى جنب مع باقى الجمل ، ووجود تركيب جملى وصفى يشمل الخبر السببى والنعت والحال السببيين وصلة (ال) ، وهو ما سهل مهمة تفسير بعض القضايا التى اختلف حولها النحاة .

هانى أحمد غريب